# الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

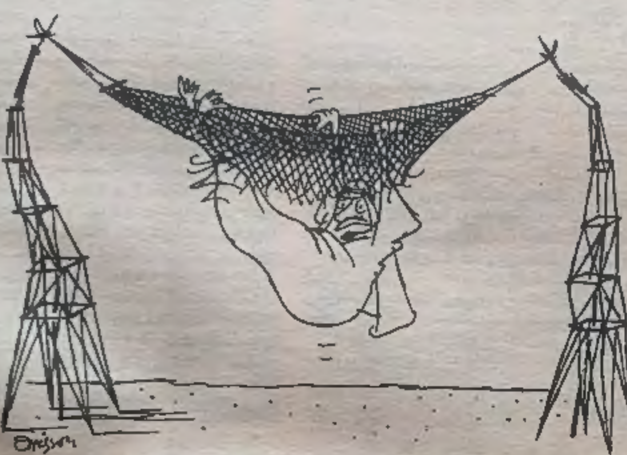
العدد الرابع - المجلد الثالث - كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦

Issue 4.Vol. 3 January 1996.


### فرصة أخيرة لتغيير الأنظمة الخليجية مع بقاء العائلات الحاكمة

# واشنطن تقيم اتصالات مع الحركات المعارضة في الخليج

■ دعت مجلة «شؤون خارجية» الاميركية الواسعة النفوذ في واشنطن الحكومة الاميركية الى إقامة اتصالات انتقائية مع بعض الحركات والشخصيات المعارضة في دول مجلس التعاون الخليجي. والمحت المجلة الى ان هذه الاتصالات مع المعارضين قد تكون بدأت الآن، ويستدل على ذلك من قولها: «ان الانتقال في الخليج يحتم على واشنطن توسيع قاعدة علاقاتها هناك انعكاساً للحقائق في المنطقة كلها لا للحساسيات الخاصة في بلد بعينه».



عن مجلة «شؤون خارجية» الاميركية

وأكدت المجلة ان التغيير المطلوب في الخليج لا يتم من دون مساعدة من الغرب، وأن الولايات المتحدة بصفتها الضامن النهائي لأمن الخليج، لها مصلحة خاصة في أن ترى تحولاً سلمياً بغير انقطاع في الدول الخليجية، يفضل ان يتم مع بقاء العائلات الحاكمة كفرصة أخيرة لها.

واشارت الى التغييرات المطلوبة فقالت انها لا تنحصر في الشأن الاقتصادي، بل تتعداه بشكل ملحوظ الى الشأن السياسي، والهدف من ذلك توسيع قاعدة المشاركة السياسية والاقتصادية.

وشرحت المجلة الاميركية ما تعنيه بتغيير الانظمة الخليجية مع بقاء العائلات الحاكمة بقولها: «ففي هذا السيناريو، حيث سيجري تبديل الانظمة القائمة الآن في الخليج، سوف تبقى العائلات الحاكمة لكن من دون السيطرة المطلقة التي تمارسها الآن».

واشارت الى ان الغاية النهائية من ذلك قيام ملكيات دستورية تملك ولا تحكم.

واعربت مجلة «شؤون خارجية» عن اعتقادها بأن حكام الخليج بما يتمتعون به من حس البقاء واعتيادهم على مسايرة الظروف المستجدة عبر القرون، يفضلون البقاء مع التغيير على أي تغيير يذهب بهم وبامتيازاتهم التاريخية.

وصنفت المجلة دول مجلس التعاون الخليجي الى ثلاث فئات من حيث شدة اعراض الامراض البنيوية التي تنخرها. من الاعراض المعتدلة وتدخل فيها سلطنة عمان فقط، والاعراض الاكثر خطورة وتدخل فيها قطر والبحرين، والاعراض الشديدة الخطر وتدخل فيها الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة.

(راجع النص الكامل للمقال على الصفحة ٧)

### انتقال السلطة في السعودية الى عبد الله لا يؤثر في الأسواق

# ميزانية عادية وارتفاع في العجز وهبوط في ثروة فهد الشخصية

■ لم تتأثر الاسواق، ولا سيما اسواق النفط، بتكليف العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز شقيقه الامير عبد الله ولي العهد مهام إدارة البلاد اثناء فترة نقاهته التي قد تطول عدة اشهر تردد انه سوف يقضي ربحاً منها في قصره في ماربيا الاندلسية في جنوب اسبانيا. لكن مصادر اميركية عليمة اكدت ان هذا الانتقال من فهد الى عبد الله سوف يكون نهائياً.

ومن ملامح الارتياح البريطاني لتسلم عبد الله مهام السلطة في المملكة ان الحكومة البريطانية قررت إبعاد شخصية سعودية معارضة، كان لاجئاً سياسياً في لندن، هو الدكتور محمد المسعري رئيس «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» الى منطقة الكاريبي.

أما في واشنطن، فان الادارة الاميركية اعتبرت الانتقال طبيعياً، مع إشارات الى ان تحسناً قد يطرأ على العلاقات العربية (باستثناء العراق) خلال تولي عبد الله مهام السلطة كذلك اكدت دوائر نافذة أن قدوم الامير عبد الله لن يؤثر على الموقع الممتاز للولايات المتحدة في السعودية والخليج. وقد وصفت جريدة «وول ستريت جورنال» الواسعة النفوذ والانتشار الدول الخليجية ومنها السعودية بأنها في واقع الامر «محميات اميركية».



ويصف معلقون اميركيون معروفون الشرق الاوسط بأنه العمود الفقري لما اسموه «الامبراطورية الاميركية الثالثة» التي تشمل العالم الاسلامي بكامله، مما يفسر الاهتمام الاميركي الكبير بمشكلة البوسنة في البلقان باعتبار ان التصنيف التاريخي لتلك المنطقة يضعها في منطقة «الشرق الادنى» لا في اوروبا.

وعلى صعيد آخر، اصدرت السعودية ميزانيتها السنوية لعام ١٩٩٦، وهي ميزانية عادية لا تختلف عن ميزانية العام الماضي وتبلغ نفقاتها ١٥٠ مليار ريال سعودي (٤٠ مليار دولار اميركي) وتتوقع الميزانية زيادة في العجز بين النفقات والواردات بنسبة ٢٣ في المائة عما كان عليه في السنة الماضية، إذ سيرتفع العجز من ١٥ مليار ريال الى ١٨,٥ مليار ريال. لكنه من غير المنتظر ان تلجأ الحكومة السعودية الى الاستدانة من الخارج، بل سوف تمول العجز بالسندات في السوق المحلي.

وكانت مجلة «فورتشون» الاميركية المعروفة قد قدرت ثروة الملك فهد بن عبد العزيز الشخصية بمبلغ ١٨ مليار دولار في عام ١٩٨٩ مما جعله ثاني أغنى رجل في العالم بعد سلطان بروناي. لكن ثروة فهد الشخصية ما لبثت أن هبطت بعد حرب الخليج الى ما قدر بمبلغ ١٠ مليارات دولار فقط نتيجة لهبوط قيمة الموجودات التي تتألف منها، مما انزله الى المرتبة السادسة على سلم كبار الاغنياء في العالم.


**العائلة السعودية الحاكمة**
**شركة مساهمة محدودة**
**(الصفحة ٩)**


# واجهات اسرائيلية لعمليات لبنانية وعربية

■ بدأت السلطات المالية في اسرائيل «تحقيقات خاصة» حول عمليات بعض رجال الاعمال اللبنانيين، ومنهم روجيه تمرز الرئيس السابق لشركة «انترا» وبنك «المشرق» في عهد الرئيس امين الجميل في الثمانينات، ومنهم ايضاً عائلة صفرا اليهودية اللبنانية المهاجرة الى البرازيل واوروبا واميركا ولها مصالح واستثمارات في اسرائيل، كما ان لها علاقات معروفة مع مؤسسات مالية ومصرفية وشخصيات ورجال اعمال لبنانيين وعرب. واشهر افراد عائلة صفرا المذكورة ادمون صفرا صاحب «ريبابليك بنك» في نيويورك والمعروف جيداً في لبنان والشرق الاوسط واوروبا.

وتفيد معلومات خاصة ان ما يتعلق بروجيه تمرز يتناول علاقات رجل الاعمال اللبناني المالية مع شخصيات ورجال اعمال اسرائيليين، وما إذا كانت تلك العلاقات مخالفة للقوانين الاسرائيلية. اما فيما يخص عائلة صفرا فانه يتعلق بشراء ادمون صفرا بالواسطة لبنك اسرائيلي في ١٩٨٦ هو «فيرست ناشينال بنك» الذي يعتبر رابع اكبر بنك في الدولة اليهودية.

ويجري بنك اسرائيل المركزي تحقيقاً خاصاً حول الموضوع بعد تقديم دعوى قضائية من قبل رجل الاعمال الاسرائيلي جاك ناصر على ادمون صفرا وشقيقيه، باعتباره الشخص الذي اشترى البنك عام ١٩٨٦ باسمه كواجهة لادمون صفرا حتى لا ينكشف أمره في لبنان والعالم العربي وتتأثر اعماله وعلاقاته العربية. ثم قام رجل الاعمال المتقدم بالدعوى بنقل ملكية البنك اثناء ازمة حرب الخليج في ١٩٩١ باسم شقيقين لادمون صفرا يقيمان في البرازيل ويحملان الجنسية البرازيلية وأيضاً من قبيل التغطية على الشقيق الثالث ادمون صاحب «ريبابليك بنك». لكن يبدو ان البنك المركزي الاسرائيلي يواجه صعوبة في التحقيق لأن المسؤولين الذين اجازوا الصفقة تركوا وظائفهم منذ مدة. كما أن ناطقاً بلسان البنك قال إن القضية تعود الى زمن بعيد قبل ١٩٨٦، مشيراً بذلك الى عمليات كانت تتم بالتغطية المتعددة الأوجه وربما مخالفة للقانون. وكان احد الاخوان صفرا قد اشترى اخيراً من جامعة شيكاغو دائرة المعارف البريطانية ومعها دار النشر التي تصدر قواميس «ويبستر».

## كيانية بلا استقلالية

■ بعد اقل من خمس سنوات ينتهي ما كان العالم يسميه القرن العشرين ليجرب حظه مع قرن جديد. وهكذا راح المحللون والدارسون والمتكهنون يضعون تصوراتهم لشكل العالم في القرن المقبل. وفي حين كان كثيرون في السابق، وخاصة منذ تصاعد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى على غرار ما حدث في اوروبا، يقولون بأن نجم الدول او الكيانات الوطنية كوحدات مستقلة ذات سيادة يسير نحو الأفول، فقد بدأ يظهر اخيراً ان الكيانات الوطنية المتمثلة بحدود مرسومة وبعلم خاص وبعملة وطنية، مازال لها مستقبل في القرن المقبل، حتى في اوروبا حيث المحاولة الاتحادية الجدية الوحيدة القائمة الآن.

لكن الكيانات الوطنية المنتقلة الى القرن المقبل سوف تكون كيانات شكلية اكثر من اي وقت مضى، اي ستكون دولاً «منفصلة» بحدود جغرافية واعلام مزركشة وعملات لا تساوي شيئاً بذاتها، لا دولاً مستقلة ذات سيادة تملك قرارها بنفسها.

وهذا بحد ذاته لا ينتقص من الكيانات الوطنية الممثلة لخصوصيات معينة، لأن العالم على مشارف القرن الواحد والعشرين لم يعد فيه استقلالية تامة لأي دولة من دوله بما في ذلك الولايات المتحدة الاميركية اكبر واقوى دولة في التاريخ البشري.

فالسمة العالمية الاكثر بروزاً الآن هي التعاضد والتبادل بين الدول واعتمادها بعضها على بعض ولو بدرجات متفاوتة. وهذا الوضع يترك مجالاً اوسع لدول متجانسة او شبه متجانسة مثل الدول العربية ان تقيم فيما بينها إطاراً اوسع للتعاضد والتبادل، بحيث تكون مبادلاتها في دائرتها اكبر من مبادلاتها مع العالم الخارجي.

وهذا امر ميسور ومنطقي طالما ان هذه الدول ليس لها استقلالية تامة، بل ان العديد منها يعتبر محميات اميركية بصورة مباشرة او غير مباشرة، مما يشكل إحراجاً لحكومات تلك الدول امام شعوبها وإحراجاً للولايات المتحدة امام حلفائها. فهي في الحالة الراهنة فاقدة السيادة مجاناً، لكنها في حالة قيام سوق عربية مشتركة جدية يمكن لكل من تلك الدول ان تأخذ من المنافع بقدر ما تفقد من السيادة، فلا يكون فقدان السيادة مجاناً. وفوق ذلك سوف تبقى الكيانات والخصوصيات محفوظة ومعترفاً بها بالحدود الجغرافية والاعلام المزركشة والعملات التي قد يصبح لها شيء من القيمة الذاتية، مع امكانية الاستغناء عن الحماية الاجنبية.

واهمية هذا النوع من التعاضد بين كيانات وخصوصيات شتى ومتشتتة، انه يخفف كثيراً من إمكانية قيام نزاعات حدودية او حروب بين الدول المجاورة، مما يضاعف من فرص النمو الاقتصادي بتخفيف الهدر من ناحيتين: من ناحية لاجتناب الدمار والأضرار الاقتصادية ومن ناحية انتفاء الحاجة للانفاق العسكري الواسع غير المجدي والذي يستنزف موارد يمكن ان تكون منتجة في مجالات أخرى.

والمفارقة في الامر، ان الدول العربية في وضعها الراهن واقعة في الشيء الذي بدعوى عدم الوقوع فيه قاومت او تجنبت مشاريع تعاونية او تعاضدية عديدة، حتى لا نقول وحدوية او اتحادية، على الرغم من ان الاتجاهات الوحدوية والاتحادية في العالم العربي كانت اقوى منها في اي مكان في العالم ولها مبررات ومنطلقات اكثر واقعية.

ذلك انه حتى ولو قامت الآن على سبيل الافتراض دولة عربية اتحادية واحدة على الطراز الاميركي وتسمت باسم «الولايات المتحدة العربية»، فان هذه الدولة المفترضة بالرغم من اتساع رقعتها وكثرة سكانها ووفرة مواردها، لن تكون دولة مستقلة حسب المفاهيم القديمة للاستقلالية. بل هي ستكون على درجة اكبر من السيادة إزاء الدول الأخرى بالمقارنة مع إنعدام السيادة في الحالة الراهنة، وبالتالي ستكون اوفر حظاً في التعاون والتعاضد والتبادل مع الآخرين. ومن المفارقات الملفتة في الامر ايضاً ان الدول العربية ككيانات منفردة بحدودها وأعلامها وعملاتها، تزيد من تأكيدها على استقلاليتها وسيادتها إزاء الدول العربية وهي تفقدها راضية إزاء الدول غير العربية، بينما الشيء المنطقي كحد ادنى هو ان تقيم توازناً لفقدان الاستقلالية والسيادة بين الاطار العربي والاطار الدولي. والشواهد على ذلك عديدة وبينة ولا حاجة الى ذكرها مراعاة للحساسيات!

ولعل من أهم اسباب هذه الظاهرة في العالم العربي أن السياسيين والقادة في الدول العربية يساوون بين أنفسهم، اي بين انظمتهم ومصالحهم، وبين دولهم، وبالتالي فانهم متأخرون خطوة على الاقل عن بقية السياسيين والقادة في بقية العالم الاكثر تواصلاً مع العالم العربي، بما في ذلك الدول الاسلامية غير العربية. وحتى في بريطانيا الدولة الاكثر صراخاً حول فقدان السيادة تجاه الاتحاد الاوروبي، يقول العارفون ان اهم القرارات التي قلصت سيادة بريطانيا اتخذتها رئيسة الحكومة السابقة مارغريت تاتشر وهي تصرخ في وجه اوروبا بأعلى صوتها! وهذا يذكرنا بقصة الفتاة التي راحت تبكي وتنتحب في يوم عرسها، فجاء والدها يقول لها انه مستعد ان يلغي العرس ويصرف العريس إذا كانت غير راغبة في الذهاب اليه. فقالت له وهي تمسح دموعها: لا... ابكي وانهي!

«الميزان»

### اسعار الموزعين

| | | |
|---|---|---|
| Austria...... AS.26. | Greece ....DR.400. | Saudi Arabia...R.3. |
| Bahrain......Fils.250. | Italy......L.3000. | Spain.......Pts.3,50. |
| Belgium.......BF.50. | Jordan......Fils.200. | Switzerland....SFr.3. |
| Canada.......C$.2,50. | Kuwait......Fils.200. | Syria..........L.S.15. |
| Cyprus.......C£.1. | Lebanon..L.L.1000. | Tunisia.....M.600. |
| Egypt.......E£.1. | Libya.....L.Din. 0.25. | U.A.E.......Dirh.3. |
| France.......FF.8. | Morocco..Dh.6. | UK..........£.1. |
| Germany....DM.2,5. | Oman.....Peiza.300. | USA.........$.2. |

## إنخفاض اسعار الفائدة لا يحرك الاستثمارات العقارية

# ركـود بغـير إفـلاسـات لانـعـدام المديونية الى المصـارف!

■ اصيب القطاع العقاري في لبنان خلال الاشهر القليلة الماضية، بركود ملحوظ انعكس على حركة البيع والشراء من جهة وعلى حركة البناء من جهة ثانية. وقد كان للسياسة النقدية التي اتبعها مصرف لبنان في المرحلة السابقة لمعركة رئاسة الجمهورية والقائمة على امتصاص السيولة النقدية برفع الفوائد على السندات الحكومية الى مستوى لم تشهده منذ سنين طويلة، حيث بلغت الفوائد هذه ٣٧ في المائة الامر الذي حمل اصحاب الفائض المالي والمدخرات الى توظيفها في السندات الحكومية، بدل توظيفها في مجالات اخرى.

لكن، مع ان الفوائد على الاصدارات الجديدة قد هبطت الى النصف تقريباً بعد حسم التمديد لرئيس الجمهورية، فإن هبوط الفائدة لم ينشط بعد الحركة العقارية وغيرها من مجالات الاستثمار مما يؤكد الطبيعة السياسية لحركة رفع وخفض الفوائد من قبل مصرف لبنان.

فالإرتفاع الهائل في اسعار الفائدة، قبيل حسم معركة رئاسة الجمهورية كان مؤشراً على خوف الحكومة من انعكاسات معركة رئاسة الجمهورية على الحركة المالية وكانت مخاوف مصرف لبنان في محلها يومئذ، لان احتياطياته من العملات الاجنبية اخذت تهبط بمبالغ كبيرة على ثلاثة اشهر متتالية وهو السبب الرئيسي لرفع اسعار الفائدة لامتصاص السيولة ووقف السحوبات بالدولار. لكن خلال الشهرين الماضيين منذ التمديد عادت احتياطيات مصرف لبنان من العملات الاجنبية الى الارتفاع بحيث زادت خلال الشهرين الماضيين بما لا يقل عن ٢٤٠ مليون دولار، مما اتاح لمصرف لبنان أن يخفض الفائدة على الاصدارات الجديدة من السندات.

لكن الحركة العقارية في لبنان عموماً لا تتأثر كثيراً باسعار الفائدة عندما تهبط بل هي تتأثر بارتفاعها اكثر من هبوطها لأنها تأخذ الاموال باتجاه السندات الحكومية العالية المردود والقصيرة الاجل بدل الاستثمارات العقارية البطيئة المردود والطويلة الاجل، ذلك أن معظم المشاريع العقارية الخاصة تتم نقداً من غير استدانة تذكر من المصارف وخصوصاً بالنسبة الى المغتربين القادمين من افريقيا.

فلو كانت هناك مديونيات عقارية كبيرة للمصارف لكان لبنان شهد خلال الاشهر الاخيرة افلاسات واسعة النطاق، غير انه لم تحدث اي افلاسات في القطاع العقاري حتى الآن، بسبب ضآلة المديونية المصرفية لاصحاب العقارات.

واستناداً الى احصاءات العمليات العقارية المحققة حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي فان عمليات البيع والعمليات العقارية في شكل عام وخصوصاً في امانات بيروت وبعض المدن الكبرى قد تراجعت بشكل ملحوظ في حين حققت هذه العمليات تقدماً جزئياً في مناطق بعبدا وكسروان والمتن وصيدا.

فقد تراجع المتوسط الشهري للعمليات العقارية من ٦٧٥١ عملية في ١٩٩٤ الى ٦٥,٣ عمليات في ١٩٩٥.

واذا كانت الرسوم العقارية المحققة حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر بلغت حوالي ١٧٤ مليار ليرة بزيادة حوالي ٧,٣٦ في المائة قياساً مع الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٤ فان عدد العمليات العقارية لم يصل الى مستوى سنة ١٩٩٤ باعتبار ان الزيادة في الرسوم المحققة تعود لبعض التسويات والتدقيق في قيمة العقارات المباعة.

ويظهر جلياً من خلال حركة واردات امانة سجل بيروت التي تراجعت من ٤,١ مليارات ليرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ الى حوالى ٣,٩ مليارات ليرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ ان نسبة التراجع هي في حدود ٤,٥ في المائة اضافة الى تراجع العائدات لدى القاضي العقاري بنسبة ٧٤,٥٢ في المائة خلال الشهر ذاته مقارنة مع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

ويدل هذا الواقع على جمود في القطاع العقاري لم تحركه مهل تسوية مخالفات البناء، ويعود ذلك الى جملة اسباب ابرزها الفوائد المرتفعة التي اعطيت على سندات الخزينة من فئة السنة خلال الاشهر الماضية والتي ادت الى منافسة القطاع العام للقطاع الخاص على المال المتاح.

وهذه الفوائد ادت الى تحويل قسم كبير من توظيفات القطاعات التجارية وحتى ذات المردود العالي منها وخصوصاً القطاع العقاري الى تخفيض عمليات البيع والشراء بهدف الحصول على نسبة الربح الاعلى ومن دون اية مخاطر او ضرائب او اعباء للتأمين.

وتتوقع مصادر في الدوائر العقارية ان يعود الوضع الى التماسك بدءاً من الشهر الحالي بعدما عادت الفوائد منذ اسابيع الى التراجع.

ونقرأ في احصائيات اخرى، ان عدد العمليات العقارية في الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٩٥ تراجعت قياساً الى سنة ١٩٩٤من جهة والى الحجم المقدر لها من جهة ثانية.

ففي الوقت الذي تؤكد فيه مصادر الدوائر العقارية تراجع متوسط عدد العمليات خلال الشهرين الاخيرين في السنة الماضية تفيد الاحصاءات ان مجموع العمليات العقارية المحققة حتى نهاية ايلول/ سبتمبر من ١٩٩٥ بلغ ٥٨ الفاً و٥٣٢ عملية عقارية منها ٢٤ الفاً و٦١٠ عمليات بيع فقط.

في المقابل شهدت سنة ١٩٩٤، ما يقرب من ٨١ الفاً و١٧ عملية عقارية منها ٣٥ الفاً و٧٠٩ عمليات بيع، مع الاشارة الى ان المتوسط الشهري للعمليات العقارية خلال سنة ١٩٩٥ كان ينتظر نمواً في حدود الـ ١٠ في المائة الا انه لم يتحقق في ضوء الاحصاءات المحققة. استناداً الى ذلك فقد بلغ المتوسط الشهري للعمليات خلال ١٩٩٥ حوالى ٣-٦٥ عمليات عقارية منها حوالى ٢٧٣٤ عملية بيع. في حين كان المتوسط الشهري للعمليات العقارية خلال سنة ١٩٩٤ الماضية ٦٧٥١ عملية عقارية اي بتراجع قدره ٢٤٨ عملية عقارية. في حين تراجعت عمليات البيع الى حوالى٢٧٣٤ عملية في مقابل ٢٩٧٥ عملية المتوسط الشهري سنة ١٩٩٤.

اما الرسوم العقارية البالغة ١٧٤ ملياراً و٣٧١ مليون ليرة خلال ١١ شهراً من العام ١٩٩٥ فانها ماتزال دون المعدل سنة ١٩٩٤ حيث بلغت الواردات من الرسوم العقارية ما يزيد عن ١٩٤,٥ مليار ليرة في حين ان المقدر سنة ١٩٩٥ هو في حدود ٢٠٠ مليار وهو امر بات صعب المنال مع انتهاء سنة ١٩٩٥.

### جدول بعدد العمليات العقارية والرسوم المحصلة للعامين ١٩٩٤ و١٩٩٥

(الاف الليرات)

| ١٩٩٥ | كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان | ايار | حزيران | تموز | آب | أيلول | تشرين الاول | تشرين الثاني | كانون الاول | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بيروت | ٢,٢٢٠,٠٩٨ | ٢,٠٩٨,٥١٥ | ٢,٢٩٤,٢٦١ | ٢,١٦٧,٠٨٢ | ٢,٢٧٠,٨٨٨ | ٢,٢٨٣,٥٥٦ | ٢,٢٩٠,٧٤٨ | ٣,٥٧٩,٢٨١ | ٣,٧٥٥,٢٤٦ | ٣,١٢٥,١٥٣ | ٣,٩٤٤,٧٦١ | | ٣٢,٠٤٩,٥٩٣ |
| المتن | ٢,٦٦٠,٩٥٢ | ٢,٣٣٨,٥١٥ | ٣,٨٣٦,٤٧٢ | ٣,٥٣١,٠٣٣ | ٣,٤١١,١٩١ | ٤,٧٣٦,٣٦٩ | ٥,٠٧٨,٦٣٥ | ٤,٥٦٥,٤٦٠ | ٣,٦٨٢,٣٠٩ | ٥,٤٠٨,٣٣٢ | ٥,٦٣٢,٨٧١ | | ٤٤,٢٨٢,٠٤٤ |
| صيدا | ٥٥٣,٨٧٩ | ٥٣٥,٠٩٨ | ٥٦٨,٧١٤ | ٥٩٠,٠٥٧ | ٤٦٧,٥٤٣ | ٧٦٧,٩١٧ | ١,٠٦٢,٢٨٨ | ٨٥٣,٦٤٣ | ٦١٤,٥٢٠ | ١,٠٩١,٦٠٩ | ٧٥٥,٩٨٧ | | ٧,٧٨٠,٨٧٥ |
| كسروان | ١,٣٦٨,٧٧١ | ١,٨٣٣,٦٠٥ | ٢,٠٨٠,٣٣٧ | ٢,٠٦٣,٨٩٣ | ٢,٠٣٩,٥٥٦ | ٢,٣٣٨,٠٩٠ | ٢,٥٣٦,٤٣٧ | ٣,٠٦٧,٥٨٨ | ٢,٨٩٥,٠٠٣ | ٢,٧٧٣,٩٥٥ | ٣,٢٨٩,٠١٤ | | ٣٦,٣٧٨,٢٠٤ |
| البقاع | ٣٧١,٢٨٥ | ٤٣٩,٠٢٨ | ٢٤٦,٨٠٣ | ٣٦٦,٩٠٤ | ٤٨٨,٦٥٣ | ٥٤٢,٦٥٢ | ٥٩٣,٣٦٠ | ٥٩٨,٥٦٩ | ١,١٦٧,٩٢٤ | ٦٤٣,٤٩٩ | ٧٥٤,٦٦٦ | | ٦,١٦٣,٣٣٤ |
| الشمال الاولى | ٨٥٩,٢٠٣ | ٦٨١,٠٨٠ | ٥٠٩,٦٢٥ | ٧٤٢,٩٤٦ | ٧٨٣,٩٠٣ | ٨٨٨,٦٣٧ | ٧٧٩,٦٧٥ | ١,٠٢٧,٦١٥ | ٧٤٤,٩٩٧ | ١,٠٥٦,٤٨٨ | ١,٠٦٠,٤٢٥ | | ٩,٠١٧,٩١٣ |
| الشمال الثانية | ٣٦٥,٢٨٥ | ٤٥٣,٨٣٩ | ٥٥٤,٧٩٨ | ٤٥٩,٠٥٣ | ٤٧١,٢٠٦ | ٦٣٢,١٥٦ | ١,٣٩٧,٤٨١ | ٨٩٧,٩٧٥ | ٩٥٤,٥٦٦ | ٥٨٨,٩٣٧ | ٦٢٠,٤٠٣ | | ٧,٠٩٦,٤٩٩ |
| بعبدا | ٢,٤٧٢,٩٤٦ | ٢,٢٧٨,٦٦٧ | ٢,٠٧٦,٩٣٩ | ٣,٣٤٧,٩٤٧ | ٢,٢٨٦,٧٥٥ | ٢,٨١٢,٠٤٣ | ٤,٣٦١,٣٢٥ | ٤,٧٥٩,٥٧٠ | ٤,٢٢٦,٤٧٦ | ٤,٣٠٣,٨٧٢ | ٤,٥٦٥,٩٠٩ | | ٣٨,٤٩٩,٩٨٩ |
| النبطية | ٩٠,٤٩٢ | ١٣٩,٣٣٩ | ١٤٦,٣٤٣ | ١٣٦,٤١٩ | ٢٤٤,٥٤٨ | ٢١٥,٧٣٥ | ٣٢٠,٤٢٦ | ١٦٧,٣٢٤ | ٣٣٤,١٦١ | ٣٣٣,٨٨٠ | ١٨٤,١٩٩ | | ١,٩٨٩,٧٩٦ |
| القاضي العقاري | ١٣٧,٢٢٤ | ٥٣,٠٠٨ | ٦٣,٤٧٣ | ٤٩,٣٦٠ | ٥٢,٧٧٦ | ١١٠,٩٠٥ | ١٤٤,٩٧٦ | ١٨٤,٩٧١ | ٥٩,٤٧٩ | ٩٠,٨١٢ | ١٣٤,٨٠٨ | | ١,٠٧١,٦٥٢ |
| المجموع | ١٠,٤٨٠,٢١٥ | ١٠,٧٦٧,٠٥٤ | ١٢,٤٧٧,٧٤٧ | ١٣,٣١٢,٧٩٥ | ١٣,٥٩٦,٣٦٤ | ١٦,٣٣٨,٩٦١ | ١٩,٥٥٥,٣٩٩ | ١٩,٧٠٢,٠٣٦ | ١٨,٠٣٣,٩٣١ | ١٩,٢٠٢,٦٢٩ | ٢٠,٩٩٣,٨١٦ | | ١٧٤,٣٧١,٨٤٩ |
| عمليات البيع | ١٦٢٩ | ٢,٠٣٩ | ٢,٢٥٣ | ٢,٥٩٣ | ٢,٦٨١ | ٢,٩٨٥ | ٢,٣٨٥ | ٣,٤٠٢ | ٣,٥٦٤ | | | | ٢٤,٦١٠ |
| مجموع العمليات | ٤٥٣٤ | ٥,٣٢٧ | ٥,٥٨٧ | ٦,٠١٢ | ٦,٤١١ | ٧,٠٥٢ | ٧,٥٩٩ | ٨,١٤٨ | ٧,٩٧٢ | | | | ٥٨,٥٣٢ |
| ١٩٩٤ | كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان | ايار | حزيران | تموز | آب | أيلول | تشرين الاول | تشرين الثاني | كانون الاول | المجموع |
| عمليات البيع | ١٨٤٣ | ٢,١٧٨ | ٢,٥٠٣ | ٢,٥٢١ | ٢,٦٣٠ | ٢,٨٨٩ | ٣,١١٤ | ٣,٠٧٧ | ٣,٢٧٢ | ٢,٩١٧ | ٣,٠٧٣ | ٥,١٩٢ | ٣٥,٧٠٩ |
| مجموع العمليات | ٤٧٥٠ | ٥٤١٠ | ٦,٥٦٠ | ٦,٢٠٦ | ٦,٥٥٥ | ٦,٩٩٢ | ٧,٠٣٣ | ٦,٧٠٣ | ٧,٠٣٠ | ٦,٤٥٤ | ٦,٧٥٦ | ١٠,٦٠٩ | ٨١,٠١٧ |

● المصدر: امانات السجل العقاري

## «جمعية شركات الضمان» تحتج عند الحريري:

# مسؤولون في «سوليدير» خالفوا القانون

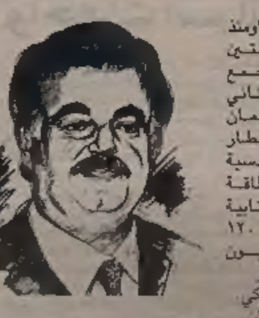
■ احتجت «جمعية شركات الضمان» لرفيق الحريري، على مخالفات ارتكبها عدد من المقاولين العاملين لحساب شركة سوليدير وغيرها من المؤسسات الوطنية الذين عقدوا تاميناتهم في الخارج.

وناشدت الجمعية «اتخاذ التدابير من اجل التأكيد على التزام المقاولين احكام المادة ٩ من قانون هيئات الضمان والتي تحظر ضمان الاخطار الكامنة في لبنان لدى هيئات غير مرخص لها من وزارة الاقتصاد والتجارة».

وجا في البرقية:

«يهمنا ان نلفت النظر الى ان شركات الضمان اللبنانية انشأن بينها ومنذ سنتين التجمع اللبناني لضمان الاخطار الهندسية، بطاقة اكتتابية تبلغ ١٢٠ مليون دولار اميركي.

ان شركات التأمين اللبنانية عندما اقدمت على انشاء التجمع انما استوحت في ذلك مصلحة لبنان اولاً، ذلك ان وجود التجمع من شأنه ان يعزز موارد صناعة الضمان في لبنان. كما من شأنه ان يؤمن للخزينة العامة رسوماً وضرائب لم تكن لترد اليها لو ان التأمينات اجريت خارج الاراضي اللبنانية».



واضافت البرقية: «وفي الواقع، فإن مقاولين عديدين من العاملين لحساب سوليدير وغيرها من المؤسسات الوطنية، عمدوا وخلافاً لاحكام القانون الى عقد تاميناتهم في الخارج. وبذلك فوتوا على صناعة التأمين في لبنان اقساطاً وفوتوا على الخزينة العامة رسوماً تبلغ بضعة ملايين من الدولارات. واننا ننتهز هذه المناسبة لنناشدكم اتخاذ التدابير من اجل التأكيد على التزام المقاولين، لبنانيين واجانب، احكام المادة ٩ من قانون هيئات الضمان، والتي تحظر ضمان الاخطار الكائنة في لبنان لدى هيئات غير مرخص لها من وزار الاقتصاد والتجارة».

## العيش معاً... بقلم المطران جورج خضر

# القسمة بين الفقراء والاغنياء تتحكم وتؤذي

■ اخترت هذا العنوان لاني لا ازال في تاملي هذا البلد متحيراً بين عبارة العيش المشترك وهي عميم وعبارة العيش الواحد المشتهاة. وفي لبنان كما في كل مكان يرقص الانسان بين الراهن والرجاء. رؤية الاول لا تخلو من وجع والثاني يفترض جهاداً للنفس على تعب الجهاد الموصول. نحن بعضنا الى بعض نعالج دنيانا ونفوسنا في تشاد ولو صفت. ولكن ما من نفس تصفو حتى البلورية قبل ان يخطفنا الرب الى ملكوته.

من هنا ان هذه المعية التي لنا بمقدار ونصبو اليها بمقدار مرصوفة ذهنياً في مقولة الاوتوبيا التي لا تفيد - كما يظن - شيئاً ضبابياً، اسطورياً ولكنها تفيد تصوراً يمكن الصبو اليه والعزم في سبيله. الاوتوبيا تعني في اليونانية اللامكان ليس بمعنى ان المشتهى مبتور عن بعض الوجود لكنه يتجاوز الواقع المرير الى مثال اذا تحقق بصير سياسة المدينة. اعتقد ان العيش معاً هو الاوتوبيا اللبنانية التي يجب تفحصها لانزالها على راهن فيه حزن كثير وفرح كثير.

من هم اهل هذه المعية؟ تواً وبلا هداة فكر يقال المسيحيون والمسلمون. ولكن اذا انعمنا النظر في جروح الامة نبصر ان القسمة الحادة عندنا هي بين الفقراء والاغنياء. وهي تتحكم وتؤذي اليوم كما لم تتحكم وتؤذ. ولعل في هذا الالم تمتمات خلاص الا اذا قمع الفقراء. والصدق عند اولي الامر يقضي بالا يتهموا احداً بالتطرف في هذا المجال فالعصر عصر قهر وليس عصر تمرد في الرعية.

ارجو الا نصل الى اليأس والى العدمية بالمعنى الذي عرفته روسيا Nihilisme قبل الحقبة الاشتراكية. احساسي اننا في حاجة الى تنظير مجتمعي وسياسي يفحص زوال الطبقة الوسطى وغياب انجازات حقيقية للطبقة الفقيرة. هل يعرف الحكام انه كان عندي تلاميذ صغار في الحرب يغمى عليهم في الملعب صباحاً لانهم ما تناولوا عشاء ولا فطوراً؟ هل يعلمون انه كانت لنا عائلات لم يدخل اللحم والاجبان منازلها شهوراً ممدودة وان اطفالنا عانوا سوء التغذية؟

غير انهم يعرفون بلا شك اننا نواجه كل يوم حالة عمليات جراحية لا تشملها وزارة الصحة وان هذه ان شملت الكثير فيبقى على المريض حصة لا يستطيع تحصيلها وليس من الممكن ولا من الانساني ان تطلب الى بضعة اغنياء ان يهدروا الكثير من اموالهم في سبيل المرضى. اتصور ان [illegible] استحالة نهايته الى عملية جراحية.

هناك اذاً معيتان: معية الفقراء ومعية الاغنياء. هما خطان متوازيان وما من لقاء.

●●●

طحلونا - والكلمة فصيحة - بالكلام عن المشاريع. اثقلوا سماعنا بالكلام عن الكهرباء السالكة. عشنا على ضوء الشمعة ودرسنا في الليالي. وتعطل البراد واكلنا. اما المعامل فتفيد بعضا وتحل مشكلة العمال الذين يعملون فيها. ما عددهم بالنسبة الى كل المعوزين؟ تحدثوا عن الهاتف وانقطعت الخطوط في الحرب واضطررنا الى ان نقوم بمعاملاتنا بلا هاتف والا نطلع على اخبار الاهل والاصدقاء. معاملة الفقير لا يقضيها بالهاتف. لا يشتري بضاعة من لندن او يبيع اسهمه بالهاتف. حتى اليوم لا نعرف كيف يوفرون للفقير رغيفه. اميل الى الاعتقاد ان هذا ليس هاجساً عند اهل الربط والحل. هذا لا يزيد ثروة احد.

البلد الآن منقسم بين من هم فوق ومن هم تحت. البنية التحتية في الاعمار رمز لبنية تحتية اجتماعية. المهم عند اللبنانيين ما يبدو ولكن من بدا اليوم هو الفاعل. التحتيون ضحية نظرية قائمة على الرأسمالية المتوحشة المختبئة وراء القناعة انه اذا اغتنى ستة او سبعة في المئة (ربما وصلوا الى هذه النسبة بعد الآب لوبريه) يكون البلد قد نمت ثروته. البلد الذي يعيش بقطبين اقتصاديين احدهما تعظم ثروته والآخر يعظم عوزه صار الى التهلكة.

●●●

هل نحن معاً في المجال الثقافي؟ المسالة مطروحة في الغرب ايضاً والفقراء اقل تحصيلاً ولكن في الغرب جو حضاري عام وتربية مدنية ووسائل اعلام راقية تسد الفجوة بين الطبقات وتحاول ايجاد خطاب وطني واحد على شيء من الجدية. هذا مفقود عندنا ويزيد الشرخ المجتمعي.

الثقافة وحدة في تنازع والخصومة في مواجهة شؤون الوطن تكثر عند المتنورين اولاً ولهذا تكره تظم الاستبداد الكثيري العلم وتروج معرفة يعتبرها الرسميون بناءة. وعندنا نحن يسهم المثقفون اسهاماً كبيراً في توطيد الايديولوجيات الطائفية. الشيطان يوظف الاذكياء. العامة تتخاصم ببلاهة، نزويا. اما الذين يعملون فيختارون وسائل للدمار اكثر دقة.

ولهذا لا يؤمن احد - مع السفسطة التي قامت في الغرب - بعد الحرب العالمية الاولى ان العلم يدني الانسان من الفضيلة. ولا سيما بعدما جندت السلطة بعض العلماء ادوات لها في الحرب واستقاء المعلومات عن الآخرين.

السؤال الذي يبقى هو هل يمكن ان يكون البلد واحداً وهو [illegible] هو البلد الوحيد في العالم الذي عاش منذ احصاء ١٩٣٢ كانه مؤلف من جماعتين روحيتين بالمناصفة. فالذهنية هي ان البلد اثنيني ولو كان المسيحيون كثرة عند الاحصاء الذي اجريناه مطلع الثلاثينات او صار المسلمون هم الاكثر الآن. اظن ان الطائف بقوله بالمناصفة في التمثيل اعطى صورة رمزية لنوع من فلسفة العيش المتوازن. وهذه فرادة في البلد وكانه يقوم عند العلمانيين. اذا اعتمدت مصطلح الاصوليين عندما يدلون على غير الاسلاميين - يقوم على انسجام ما - يجب دائماً وضع صيغ له - بين المجموعتين.

هنا اود ان انطلق من انه ليس من صيغة ثابتة عند المسيحيين - اذا ترجمتهم صحيحاً - الا ثابت الحرية وبقاؤهم في الوظيفة وفي الحكم بصورة كريمة رمزاً لاندراجهم في حكم مدني. وواضح من المواقف الاسلامية الليبرالية ان صورتهم هذه عن انفسهم مرحب بها اسلامياً بل يذهب بعض من العرب غير اللبنانيين الى ان هذا الحضور المسيحي خير للعروبة وانه قد يكون في بعض نضال هو الاشرس وقد يقنع اهل الغرب لو تعافى لبنان انه يدخل الى العروبة نكهة نصرانية. هذا يفرض على حكماء الاسلام اللبناني وعلى قمم الروحانية فيه الا يهيمن على الوظيفة تلك الهيمنة العددية التي من شانها ان تشعر المسيحي بدونية حضوره. اذ ماذا ينفع ان نكرر ان البلد بمسيحييه ومسلميه وبانه يزول او يفقد مسوغات وجوده اذا زال عنصر من هذين العنصرين؟ ماذا ينفع هذا اذا خفت الصوت المسيحي في الادارة مثلاً او تفهت النكهة المسيحية في مشاركتنا الوطنية؟ الكفاية ان اردناها لا تنسجم مع نظام الحوزات الذي يشكو منه بعضهم في هذه الوزارة او تلك (والحوزة هي الحوسة في العامية).

الملاحظة الاخيرة في هذا الصدد اسوقها للمسيحيين بخاصة وهي انه ليس من اسلام سياسي متحجر عبر العصور. اياً كان النظر في مسالة الدين والدنيا لا نجد صيغة واحدة لعلاقتهما في دار الاسلام منذ نشاته حتى اليوم. الحياة الاسلامية السياسية تقوم على اتصال وعلى انفصال في التاريخ. نماذج الحكم فيه متعددة.

قد يجعل الاسلاميون انفسهم خارج التاريخ، في الاصول، مع هذا كله ليس لنا من حسن البنا وابي العلاء المودودي الى يومنا هذا نمطية اسلامية واحدة. ليس من اقتصاد سياسي اسلامي يمكن ان يشرحه احد اكاديمياً. ما من خطاب اسلامي مؤسساتي بالمعنى الحديث. ومهما يكن من امر معظم المسلمين اللبنانيين فانهم دولة حديثة فاعلة يرون انفسهم فيها جماعة او جماعتين بين افرادها تجانس كبير وتريد حضوراً في الحكم كبيراً وهذا حق لها اذا اقتنعت ان طغيانها - لا نفع لها به.

ان المسلمين واعون ان الانكفاء المسيحي يجب ان يزول لانه يؤذي المسيحيين اولاً وتالياً يؤذي الوطن كلاً. نحن اذاً حضور واحد في دنيا الاجتماع والثقافة واجترىء القول ايضاً اننا الى وحدة ما في المجال الروحي وهذا من نفحات ربك والذين هم له [illegible].

ما ارجوه ان نتحرر في مسيرتنا الى هذه الوحدة من الخوف والغبن. ما يفرحني كثيراً ان المسلمين غدوا احراراً الآن من شعور الغبن. خوفي على المسيحيين انه انتقل اليهم وازدوج بخوف تعاظم من بعد الحرب. في اقتناعي ان المسلمين يستطيعون الكثير لشفاء المسيحيين من شعورهم بهزالتهم التاريخية. لكن هذا يكلف المسلمين عفة كبيرة وعدلاً حقيقياً. «اعدلوا هو اقرب للتقوى واتقوا الله» (سورة المائدة، الآية ٨). انهم على ذلك بفضل ربهم قادرون.

عن «النهار» البيروتية

## مذكرة توقيف بحقه بتهمة التعامل مع اسرائيل

# طلب قضائي باسترداد روجيه تمرز من فرنسا



روجيه تمرز

■ من المنتظر ان تتقدم السلطات القضائية اللبنانية بطلب استرداد لروجيه تمرز، الرئيس السابق «لمؤسسة انترا» للاستثمار وبنك المشرق من فرنسا والدول الاوروبية التي ينتقل فيها بعدما اصدر مفوض الحكومة اللبنانية لدى المحكمة العسكرية القاضي نصري لحود (شقيق قائد الجيش اميل لحود)، مذكرة توقيف بحق روجيه تمرز بتهمة التعامل مع اسرائيل ومخالفة قانون مقاطعة اسرائيل الذي مازال ساري المفعول في لبنان.

وقد ادعى مفوض الحكومة على تمرز بجريمة التعاون مع اسرائيل سنداً الى احكام المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات، والمادة الاولى المعطوفة على المادة ٧ من قانون مقاطعة اسرائيل، وتقضي في حال ادانة المتهم بسجنه من ثلاث سنوات الى عشر سنوات.

واحيل ملف الدعوى على قاضي التحقيق الاول لدى المحكمة العسكرية في بيروت رياض طليع وكان مفوض الحكومة القاضي نصري لحود قد تلقى معلومات من لندن وباريس مفادها ان روجيه تمرز اجرى اتصالات ومحادثات في العاصمة الفرنسية مع وكيل وزارة الخارجية الاسرائيلية السابق وسفير اسرائيل المتجول في اوروبا دايفيد كمحي، الذي اجتمع الى رجل الاعمال اللبناني في باريس ثلاث مرات منذ اواسط عام ١٩٩١ حيث طلب منه المسؤول الاسرائيلي المساعدة على تعويم مؤسسة روبرت ماكسويل الصحافية التي كانت تعاني من متاعب مالية.

وجاء في ادعاء مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، ان تمرز المقيم في باريس ويتولى رئاسة مجلس ادارة شركة «اويل كابيتال» الاميركية للمشتقات النفطية في بحر قزوين، قد حاول تعويم مؤسسة ماكسويل للصحافة بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه استرليني يسترد تمرز بعد ثلاث سنوات ٥٤٢ مليوناً، الا ان هذه المفاوضات اوقفت فترة.

لكن بعد استئناف المفاوضات بين كمحي وتمرز وروبرت ماكسويل انتحر هذا الاخير بإلقاء نفسه بالبحر من يخته وانهارت امبراطوريته كلياً.

والمعروف ان السلطات القضائية اللبنانية كانت اصدرت بحق تمرز سنة ١٩٨٨ مذكرة توقيف غيابية من مكتب المدعي العام التمييزي، بتهمة اختلاس اكثر من ٥٠٠ مليون دولار اميركي خلال توليه مسؤوليات رئاسة مجلس ادارة «بنك المشرق» على عهد الرئيس امين الجميل إلا ان مذكرة التوقيف تلك لم تترافق مع اي تدبير قضائي بطلب استرداده، كما يتوقع الآن بالنسبة الى الادعاء الجديد على المتهم بتهمة التعامل مع العدو (راجع تفاصيل وتعليقات اخرى من الموضوع على الصفحتين ٦ و٩).

غـزة ـ اريحـا

## لأن التنمية عنصر حيوي لانجاح الاتفاقيات مع اسرائيل

# التوجه لانشاء صناعات في مناطق الحكم الذاتي

■ يرى خبراء فلسطينيون واسرائيليون انه يتعين على اسرائيل وفلسطين توثيق علاقاتهما الاقتصادية لضمان نجاح اتفاقات الحكم الذاتي الفلسطيني الموقعة بينهما. وقال ابراهيم عبد الهادي مدير شركة التأمين العربية «اراب اينشورانس كومباني» ورئيس مجلس الاعمال الفلسطيني الذي انشىء في الفترة الاخيرة أن «من مصلحة اسرائيل تعزيز التنمية الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. فلا احد يرغب في ان يكون جيرانه جياعاً».

ويشاطره الرأي يوسي شوشاط المسؤول عن التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية. ويشدد شوشاط على ضرورة تقليص الفارق الهائل بين معدل الدخل السنوي للفرد في اسرائيل البالغ ١٥ الف دولار تقريباً ومعدل الدخل السنوي للفرد في الاراضي الفلسطينية الذي يقارب ١٥٠٠ دولار اي اقل بعشر مرات تقريباً.

وفي اول خطوة على طريق التعاون الاقتصادي بين الجانبين فتح الفلسطينيون والاسرائيليون يوم الثلاثاء اول مركز دولي للاعمال في قطاع غزة يهدف الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية في هذه المنطقة حيث يطبق الحكم الذاتي منذ مايو (ايار) ١٩٩٤.

ويتولى شوشاط ايضاً ادارة برنامج انشاء «مناطق صناعية خاصة» في اسرائيل على طول قطاع غزة واراضي الحكم الذاتي في الضفة الغربية. وسيعمل فلسطينيون في هذه المناطق الصناعية.

وقد اثار هذا البرنامج اهتمام عدد من الشركات الاجنبية الكبيرة - لا سيما في مجال النسيج مثل «ليفي شتراوس» و«اوغو بوس» و«اديداس» و«بينيتون» - التي ارسلت وفوداً الى المنطقة لدراسة المشروع عن كثب.

واعتبر شوشاط ان انشاء هذه المناطق الصناعية سيرفع الطلب على اليد العاملة وسيسهم بالتالي في تخفيف معدل البطالة التي يعاني منها الفلسطينيون والذي بلغ ٤٠ في المائة تقريباً.

وقال ان الرواتب ستكون حلاً وسطاً بين معدلات الرواتب القانونية الاسرائيلية وضرورة ايجاد عدد كبير من الوظائف في وقت قصير. وستفرض السلطة الوطنية الفلسطينية الضرائب على هذه الرواتب الامر الذي سيسهم بزيادة عائدات سلطة الحكم الذاتي. وستوفر المناطق الصناعية الخاصة امام المستثمرين الاجانب فرصة انشاء شركاتهم في اسرائيل والافادة في الوقت ذاته من يد عاملة وفيرة.

لكن شوشاط اشار الى «وجود بعض التردد في المدى القصير من جانب رجال الاعمال الاجانب والاسرائيليين في الاستثمار مباشرة في مناطق الحكم الذاتي» الفلسطيني. اما ابراهيم عبد الهادي فشدد من جهته على ضرورة تنمية اقتصاد مناطق الحكم الذاتي مباشرة.

وقال «اننا بحاجة لمناطق صناعية في الاراضي الفلسطينية وليس في الاراضي الفلسطينية وليس في اسرائيل. ويجب تطوير البنى التحتية والصناعات في هذه الاراضي».

غير انه يعترف ان تطوير الاقتصاد الفلسطيني مرهون تماماً باسرائيل التي تتحكم بكل المداخل الى اراضي الحكم الذاتي ويمكنها ان تغلقها في اي وقت متذرعة باسباب امنية، كما فعلت مرات عدة في السابق على اثر حصول هجمات معادية لها.

ورأى هشام العورتاني خبير الاقتصاد الفلسطيني والمستشار لدى عدد من الشركات انه يتعين على اسرائيل السماح بانتقال السلع والاشخاص بحرية اذا ما ارادت فعلاً تشجيع التنمية الاقتصادية لاراضي الحكم الذاتي.

واعتبر افرائيم كليمان استاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية ان اسرائيل «ادركت ان بامكانها الاستغناء عن الاراضي الفلسطينية من الناحية الاقتصادية لكن يجب ان تدرك ايضا ان تنمية هذه الاراضي امر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار». وختم بالقول ان التنمية الفلسطينية «امر حيوي» سياسياً لاسرائيل واقتصادياً للفلسطينيين.

● قدر مسؤول فلسطيني حجم رؤوس الاموال المستثمرة في صناعة الخرسانة وحجر البناء والرخام في فلسطين السنة الماضية بنحو ٢٠٠ مليون دولار. كما قدر حجم رؤوس الاموال المستثمرة في صناعة المواد المساندة بنحو ٥٠ دولار.

وقال عدنان سمارة، المسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية ان هذه النتائج جاءت بسبب اكتساب القطاع الانشائي في فلسطين خبرة وكفاءة اثناء الفترة السابقة من خلال عمل عشرات الاف العمال الفلسطينيين في اسرائيل في مختلف المجالات العمرانية وتوازي هذه الخبرة مع نمو القطاع العمراني في فلسطين وانشاء مشاريع لبناء الموارد الانشائية المساندة للحركة العمرانية مثل السخانات الشمسية والكهربائية و انابيب الصرف الصحي وخزانات المياه البلاستيكية وصناعة الابواب والشبابيك الخشبية والمعدنية، والتي تمكنت من سد جزء من حاجات المباني المحلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقدر رأس المال المستثمر في مصانع الخرسانة الجاهزة السنة الماضية بنحو ٣٧,٤ مليون دولار وفي صناعة البلاط والرخام بنحو ١٤٢,٥ مليون دولار وفي صناعة الحجر بنحو ٢١,٥ مليون دولار، وفي صناعة المباني الجاهزة بنحو ثلاثة ملايين دولار.

اما الصناعات المساندة فقدر حجم رأس المال المستثمر في صناعة الابواب والشبابيك الخشبية والاثاث السنة الجارية بنحو ٢٦,٦ مليون دولار وفي صناعة الابواب والشبابيك المعدنية والاثاث بنحو ١٢,٩ مليون دولار، وفي صناعة انابيب الصرف الصحي بنحو ٢,٥ مليون دولار وصناعة خزانات المياه البلاستيكية للمنازل بنحو ١,٢ مليون دولار. واوضح ان تطبيق اتفاق طابا يفتح المزيد من افاق الاستثمار في القطاع الانشائي ويستدعي اقامة مزيد من الصناعات الانشائية المساندة لتغطية الطلب المتزايد عليها مشيراً الى وجود حاجة ملحة لصناعات مثل الاسلاك الكهربائية والدهانات المختلفة والاسمنت والمغاسل الخزفية وأطقم الحمامات وكسارات الحجارة وأدوات البناء والمباني الجاهزة والخرسانة الجاهزة وغيرها من الصناعات التي تنتظر السوق الانشائية استيعابها بسبب تعطشها لها.

وقال ان الفترة التي تلت توقيع اتفاق المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في العام ١٩٩٣ في واشنطن شهدت تطوراً ايجابياً في قطاع الاسكان ومواد البناء المساندة، خصوصاً في ظل توقعات عودة الاف من رجال السلطة الوطنية والمغتربين الفلسطينيين الى ارض الوطن حيث كانت انظار المستثمرين تتركز على المشاريع الاكثر ربحية واقل مخاطرة وخصوصاً تلك التي تحظى باولوية الطلب عليها مما جعل قطاع الاسكان وعلى وجه التحديد المباني المرتفعة والابراج السكنية، الاوفر حظاً في المشاريع التي يتم تنفيذها في قطاع غزة. واشار الى ان احد العوامل الايجابية في صالح قطاع الانشاءات الفلسطيني يكمن في انه لا يخضع الا في صورة جزئية للمعوقات الاقتصادية والعقبات التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل حالات الاغلاق الجزئية او الكلية للمعابر والتي لا تؤثر على نشاط قطاع الانشاءات او قطاع الصناعات المساندة. وقال ان الطلب على السكن او على المواد الانشائية المصنعة محلياً لا يتأثر بتلك المعوقات.

---

سـوريـا

## تركيز اقتصادي في المفاوضات

# مساعدات اميركية واتفاقية لاقتسام المياه

■ يبدو ان المفاوضات الاسرائيلية - السورية التي تجري في ميريلاند (الولايات المتحدة) قد قطعت شوطاً بعيداً في تصور الأسس التي ستقوم عليها اتفاقية السلام المقترحة بين البلدين بعد إعادة الاراضي السورية المحتلة كاملة الى السيادة السورية.

وقد استأثر الجانب الاقتصادي كما تشير الانباء والتحليلات بحيز ملحوظ من المفاوضات. وتعليقاً على ذلك نقلت جريدة «الشرق الاوسط» السعودية عن مصدر اميركي مطلع أن رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز عندما زار واشنطن اخيراً طالب الإدارة الاميركية بمبلغ ١٥ مليار دولار من أجل الرحيل عن الجولان، وعرض افكاراً معينة بالنسبة الى تلك المرتفعات السورية المحتلة بعد انسحاب اسرائيل منها.



وقالت «الشرق الاوسط» في تحقيقها المذكور، الذي كتبته الزميلة هدى الحسيني، أن بيريز اكد انه يرغب في تحويل الجولان الى منطقة صناعية بدل أن تبقى منطقة عسكرية بحيث تشمل مشاريع سورية اسرائيلية مشتركة، وتضمن حرية الحركة للسوريين والاسرائيليين عبرها، إضافة الى حرية التحرك وعبور العمال من الطرفين واشار التحقيق الى ان بيريز يحاول الآن تشجيع سوريا على السلام بمخطط اقتصادي كبير يشمل اقتسام المياه في منطقة طبريا والحمة.

وقد أورد التحقيق تصريحاً لمصدر عربي كبير جاء فيه:

«إن مسألة الانسحاب الاسرائيلي والعمق الذي يصله يتوقف على اتفاق سوريا واسرائيل على اقتسام المياه، بحيث لا يعود الوجود الاسرائيلي مهماً».

ويضيف قائلاً:

«إن بحيرة الحمة ستبقى مع الاسرائيليين، لكن المشكلة هي في الضفة الاخرى حيث منابع المياه. والطرفان الآن يبحثان عن مخرج وقد وجداه إذ اتفقا برعاية الولايات المتحدة على تشكيل لجنة تحكيم دولية لهذه الغاية».

ونقلت الجريدة السعودية عن المصدر العربي قوله: «ان الضفة الاخرى هي جزء من الحمة كان تحت السيادة السورية قبل عام ١٩٦٧ وأن هذا الجزء، في الاساس هو أرض فلسطينية كانت سوريا موجودة فيه، والآن يقول الاسرائيلي للسوري، خذ انت الاراضي السورية اما الاراضي الفلسطينية فتبقى مشكلتنا مع ياسر عرفات. لكن الطرف السوري يرفض هذا الطرح لأن في هذا السفح توجد منابع المياه، ولهذا تم اللجوء الى لجنة التحكيم الدولية».

ويبدو أن الولايات المتحدة تميل الى اعطاء وزن اقتصادي اكبر للمفاوضات بالتلميح الى أنه بعد توقيع السلام السوري الاسرائيلي سوف تقوم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات مالية مختلفةتكفي لتغير مسار الاقتصاد السوري. كما انها سوف تحث دولاً حليفة أخرى في اوروبا واسيا والشرق الأوسط على المساهمة في دعم الاقتصاد السوري.

على صعيد اخر، اكدت ايران رسمياً وجود خلافات مع سورية على صعيد السياسة الخارجية للدولتين، واكد وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي في مؤتمر صحافي عقده في طهران في وقت سابق من هذا الشهر، أن «موقفي البلدين يختلفان في السياسة الخارجية»، إلا انه اضاف ان ايران «ستستمر في علاقاتها الاستراتيجية والودية مع سوريا».

ولخص ولايتي الطابع الحالي للعلاقات الثنائية بين طهران ودمشق بقوله انها «جيدة وعميقة لكن وجهات نظرنا ليست واحدة بالنسبة الى السياسة الدولية». واضاف «سنتابع تعاوننا لأن سوريا بلد عربي كبير». وأكد أن دمشق تواصل دعم المقاومة في الجنوب اللبناني. وفي حين توقعت دمشق أن تتم زيارة نائب الرئيس الايراني حسن حبيبي الى سوريا «قريبا» قال ولايتي أن الزيارة التي كان سيرافقه فيها، لم تلغ إنما اجلت الى وقت آخر من دون ان يقترح موعداً محتملاً.

وحتى وقت قريب كانت لسوريا «كوتا» شهرية من النفط الايراني، فكانت السفن تخرج من ايران وتبيعها سوريا في البحر مستفيدة بمبلغ يجاوز مليار ونصف المليار دولار سنوياً. إلا أن سوريا لم تعد بحاجة الى نفط ايران لاكتشاف النفط عندها الذي يعتبر الاخف في العالم.

---

العـراق

## اوامر صدام الى الحكومة

# إجراءات لوقف هبوط قيمة الدينار

■ اصدر الرئيس صدام حسين امراً الى الحكومة بالا تسمح للدينار العراقي بأن ينخفض عن سعر الصرف الذي وصل اليه الآن.

وتسرب أن الرئيس العراقي قال:

«إننا في معركة حقيقية... يجب الا نسمح لسعر صرف الدينار العراقي بأن يعاني من أي انتكاسات أخرى».

وكان صدام حسين اصدر الامر بوقف هبوط الدينار في كلمة أمام إجتماع لمجلس الوزراء في أوائل كانون الاول (ديسمبر) الماضي. ولكن لم يتضح بعد سبب عدم تسريب الخبر في وقته.

وهبطت قيمة الدينار مع تأثر الاقتصاد العراقي سلبياً بالعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق في أعقاب غزوه الكويت في آب (اغسطس) سنة ١٩٩٠.

ويقول مسؤولون عراقيون ومسؤولون بالامم المتحدة أن العقوبات حدثت صعوبات كثيرة ونقصاً في الاغذية في العراق.

وكان العراقيون بين اكثر العرب ثراء خارج منطقة الخليج. وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ اي بعد ثمانية أشهر من طرد القوات العراقية من الكويت في حرب الخليج، كان سعر الصرف الرسمي للعملة العراقية ٣,١ دولار مقابل الدينار. وفي السوق السوداء كان السعر يبلغ نحو عشرة دنانير مقابل الدولار.

وفي منتصف كانون الاول (ديسمبر) الحالي خفضت السلطات المصرفية العراقية قيمة الدينار مقابل الدولار باسعار الصرف الرسمية من ٦٠٠ دينار الى ١٠٠ دينار. وفي السوق السوداء يبلغ سعر الدولار ما بين ٢٥٠٠ و٣٦٠٠ دينار، وقالت الوكالة ان الرئيس العراقي «أكد أن الخطوة العملية الاولى في الاتجاه الصحيح التي يجب أن نتخذها في هذا العام، هي وقف الانخفاض في سعر صرف العملة العراقية».

وأضافت قولها «من الآن فصاعداً يجب الا نسمح لسعر صرف الدينار بأن ينخفض عن



المستوى الذي وصل اليه».

وقال صدام أن الميزانية المحددة لسنة ١٩٩٥ يجب خفضها وان المشروعات المخططة لسنة ١٩٩٥ التي لم تنفذ يجب إعادة النظر فيها.

واضاف أن المشروعات الجديدة يجب الا تبدأ ما لم تكن العائدات التي ستدرها تفوق الاموال التي انفقت عليها. ومضى يقول أن المشروعات الاستثمارية يجب رفضها ما لم تكن تهدف الى زيادة الانتاج بشكل ملحوظ في منشأة قائمة.

وحث صدام الوزراء على دراسة إمكانية زيادة عائدات الدولة باستحداث ضرائب جديدة والغاء الاعفاءات الضريبية.

وامر أيضاً بإجراء دراسة لآثار تقليل إعداد «أوراق البنكنوت» المطروحة للتداول قائلاً أن هذا سيحسن سعر صرف الدينار وسيخفض الاسعار والتضخم.

● قال مسؤول في مؤسسة تجارية تركية اسستها شركات تصدير في جنوب شرق البلاد بأن المؤسسة صدرت حوالى ٣٤٦ الف طن من دقيق القمح (الطحين) خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) الى تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية، وأن معظم الصادرات كانت للعراق.

ورفض المسؤول بالاتحاد الجنوبي الشرقي لمصدري الحبوب التصريح بالكمية المباعة للعراق، مكتفياً بالقول أنه تم تصدير ١٩٨ الف طن خلال الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٤. واضاف «تم شحن اكثر من نصف الصادرات الى العراق وتوجهت الكمية الباقية لاذربيجان ورومانيا».

وكانت تركيا قد صدرت ٥٣٦ الف طن من الدقيق في سنة ١٩٩٤، ومن هذه الكمية بيع حوالي ٢٠٠ الف طن للعراق في إطار خطة وضعتها الامم المتحدة للمساعدات الانسانية، ويتصدر العراق قائمة مشتري الدقيق من تركيا.

على صعيد أخر قال تجار حبوب أوروبيون أن العراق سيطرح مناقصة لشراء ما بين ٧٥ و٨٠ الف طن من القمح للشحن في النصف الاخير من كانون الثاني (يناير) الحالي وخلال شهر شباط (فبراير) المقبل.

## تقارير

### بعدما وجدت صعوبة في اختراق الاسواق العربية

# اسرائيل تتطلع الى التوسع في أسواق الشرق الأقصى

■ يبدو ان تطلع اسرائيل في سياق استغلالها لعملية التسوية العربية - الاسرائيلية، يتعدى اسواق الدول العربية الى اسواق الشرق الاقصى للاتجار معها.. الى أماكن مثل الصين وباكستان واندونيسيا، بعد ان كانت أسواق اسرائيل الاكثر اهمية لعدة سنوات ولا تزال حتى الآن في اوروبا والولايات المتحدة.

ويبدو ايضاً المؤتمر الاقتصادي الذي إنعقد في خواتيم تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ في العاصمة الاردنية عمان لم يسفر عن تقدم ملموس على الرغم من إبتهاج رجال الاعمال الاسرائيليين بصورة خاصة لاستقبالهم من جانب اولئك العرب الذين لازالت حكومات بلادهم تلتزم بالمقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل وتحظر التجارة المباشرة معها.

وقد أظهرت اجتماعات عمان أن الدول العربية منقسمة حول مدى السرعة التي ينبغي العمل بموجبها لاقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل في غياب ما تقول اوساط دبلوماسية انه سلام شامل يضم سوريا ولبنان.

والمستثمرون الاجانب مازالوا ينتظرون المزيد من الدلائل على ان الحكومات في المنطقة جادة بالاصلاح الاقتصادي. كما أن الخطة التي تدعمها الولايات المتحدة بإقامة بنك اقليمي للتنمية في القاهرة رفضت بازدراء من جانب المملكة العربية السعودية والعديد من الدول الاوروبية التي يعتبر دعمها المالي حاسماً لنجاح البنك.

وبينما ينتظر المسؤولون الاميركيون تلقي ضمانات ملموسة بتقديم اموال للبنك المقترح فان مسؤولين فرنسيين انتقدوا علناً اقتراح انشاء البنك قائلين انه سيخلق إزدواجية في النشاطات التي تقوم بها وكالات تنمية اخرى متعددة الاطراف مثل البنك الدولي.

ونقلت جريدة «وول ستريت جورنال» عن شول ايزنبرغ رئيس شركة اسرائيل كوربوريشن ليمتد التي تبلغ قيمة استثماراتها ٤ مليارات و٨٠٠ مليون دولار أن شركته تعمل وتفضل العمل مع الدول القريبة في المنطقة و«ان لديه شعوراً أن دول المنطقة تتراجع وهي غير واثقة في مستقبل مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية. ولم تقرر حجم التعاون الاقتصادي الذي تريده مع اسرائيل».

واضاف ايزنبرغ يقول «اما الوضع في الشرق الاقصى فان الرسالة واضحة بالفعل: انهم يريدوننا لهم يحتاجون الينا وهم يحبون[illegible]».

ويوضح رجال الاعمال الاسرائيليون ان معاهدات الصلح التي وقعتها اسرائيل مع منظمة التحرير والاردن قد سمحت لهم بالدخول الى الصين. وقال ان اران غورين مدير شركة راتيكس سيكيوريتس للسمسرة في تل ابيب «ان ربح السلام الحقيقي بالنسبة الى اسرائيل هو ان الحواجز قد سقطت الآن في أسرع الاسواق نمواً في العالم، وهي الاسواق الموجودة في الشرق الاقصى وليس في الشرق الاوسط».

ومع كل التفاؤل والحديث عن «شرق أوسط جديد» تظل الامكانيات التجارية بين اسرائيل والعرب محدودة، وباستثناء النفط فان تجارة اسرائيل مع مصر التي يوجد بينهما اتفاقية صلح منذ ١٦ عاماً كانت بقيمة ٤٤ مليون دولار سنة ١٩٩٤، وهذا الرقم ضعف ما كان عليه سنة ١٩٩٣

واستناداً الى دراسة حديثة اصدرها بنك اسرائيل المركزي فان المسؤولين الاسرائيليين لا يتوقعون أن يتجاوز حجم التجارة مع مصر المائة مليون دولار في السنوات المقبلة. واحتمالات التجارة الاسرائيلية مع الاردن لن تكون افضل من ذلك.

وهناك علامة استفهام أخرى تخيم فوق المنطقة وهي مدى جاذبيتها للمستثمرين الاجانب. فقد ألمح البنك الدولي في تقرير بعنوان «استحقاقات المستقبل» تزامن صدوره مع مؤتمر عمان انه خلال اكثر من عشر سنوات بقليل تحول الشرق الاوسط من اسرع المناطق نمواً في العالم الى اكثر المناطق بطئاً في النمو.

وسبب هذا الانحدار يعزى في جانب منه الى هبوط اسعار النفط ولكن البنك الدولي انحى باللائمة ايضاً على الدول العربية لاخفاقها في إصلاح اقتصادياتها المثقلة بما اسماه «صناعات بالية» للقطاع العام الذي تديره الدولة، وبحواجز تجارية وخطوط حمراء كثيرة. وقال مسؤول في البنك الدولي في تصريح خاص «انهم يتحدثون عن حجر صغير فوق سطح المبنى قبل ان تمهد ارض البناء».

ويبدو ان افكار رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز الخاصة بشرق أوسط جديد تلقى هوى لدى دول عربية اكثر مما تلقى هوى لدى رجال الاعمال الاسرائيليين. فالاردن الذي عقد اتفاق صلح مع اسرائيل [illegible] مع اسرائيل الى إقامة نوع من الاتحاد الفيدرالي الاقتصادي معها ومع منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. فيما تتهم اوساط الحكومة المصرية اسرائيل بمحاولة خلق «بينولوكس» شرق اوسط، على غرار الاتحاد الاقتصادي الذي يضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ تكون فيه اسرائيل هي المستفيد الرئيسي.

وحتى بعد أن وقعت اسرائيل اتفاقات صلح مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والاردن فان وزارة المالية الاسرائيلية تتبنى «استراتيجية اسيوية» وتعني هذه الاستراتيجية كما يقول المدير السابق للقسم الدولي بوزارة المالية الاسرائيلية ايهود كوفمان توجيه الاهتمام الى دول تريد الآن التعامل التجاري مع اسرائيل وتقدم اسواقها فرصة افضل من اسواق جيران اسرائيل للتكنولوجيا الاسرائيلية المتقدمة وللمنتوجات الزراعية والاستهلاكية وذلك على الرغم من وجود عدد كبير من المسلمين في تلك الدول.

ويقوم الزعماء الاسرائيليون بمغازلة نظرائهم من اندونيسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وبصورة جريئة جداً سواء في الاجتماعات الدولية أو في الزيارات الشخصية. وتقوم وفود اسرائيلية تجارية بزيارة تركمانستان وقازاخستان وغيرها من الجمهوريات السوفياتية السابقة في اسيا الوسطى.

وعلى سبيل المثال يقول يوسف ميمان رئيس مجموعة شركات ميرحاف الاسرائيلية انه عقب هبوطه في قرغيزيا طلب منه ان ينضم الى وزير الزراعة القرغيزي في منتجع لحمامات السونا حيث تحدثا في التجارة، وضمن ميمان كذلك صداقة رئيس قازاخستان. ناهيك عن العديد من الصفقات التجارية عندما قاد شخصياً طائرة الرئيس في العودة من رحلة صيد، لأن قائد الطائرة كان قد شرب الكثير من الفودكا.

ومثل هذه الجهود غير التقليدية اتت ثمارها. خلافاً للتجارة مع الدول العربية المجاورة وتزدهر تجارة اسرائيل مع اسيا. حيث بلغت الزيادة في مجمل حجم هذه التجارة ٨٥ بالمائة في السنوات الاربع الماضية اي من ثلاثة مليارات دولار سنة ١٩٩٠ الى ٥,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٤ [illegible] الاكثر ديناميكية لاسرائيل.

وتقول شركة راندادا كوميونيكيشن وهي شركة للتكنولوجيا المتطورة ان نحو نصف الزيادة في مبيعاتها البالغة ١٧ بالمائة (٧٠ مليون دولار) في العامين الماضيين جاءت من منطقة اسيا والمحيط الهادي. وتعتبر الصين الآن ثاني اكبر سوق لشركة راندا بعد الولايات المتحدة. وكوريا الجنوبية احد اهم المكاسب التجارية لاسرائيل. وينتظر ان يبلغ حجم التجارة الاسرائيلية معها نحو مليار دولار مع نهاية سنة ١٩٩٦

وقد فتحت شركة سيارات كيا الكورية الجنوبية خمسة معارض لها في اسرائيل وتعتزم فتح أربعة أخرى هذا العام كما ان مجموعة سامسونغ اقامت فروعاً لها في تل ابيب ووافقت شركة كورية جنوبية أخرى على توزيع برامج اسرائيلية للكومبيوتر.

## الأردن

### في ظل عجز تجاري ارتفع الى ١,٥ مليار دولار

# إقرار الموازنة بعد مداولات حول الفقر والبطالة والغلاء

■ اقر مجلس النواب الاردني مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٦، بعد مناقشات استمرت ٣ ايام اعتذر اثناها وزير المالية عن عبارة وردت في خطابه فيها تعريض بنواب المجلس

وتركزت مناقشات النواب خلالها حول مشكلات الفقر والبطالة وارتفاع الاسعار، وضرورة تطبيق تدريجي لاحكام الشريعة الاسلامية في الموازنات العامة، الى غير ذلك من مطالب المناطق الانتخابية.

فقد حظي مشروع قانون الموازنة العامة بموافقة ٥٢ نائباً، وعارضه ٢١ نائباً هم نواب جبهة العمل الاسلامي، وعدد آخر من النواب اليساريين.

واستمع المجلس في ختام مناقشاته التي شارك فيها اكثر من خمسين نائباً الى رد من رئيس الوزراء على هذه المناقشات، اكد فيه عزم الحكومة على اخذ ملاحظات النواب بعين الاعتبار، كما اعلن الاخذ بمطلب النواب على ان تكون زيادة رواتب مستخدمي الدولة اعتباراً من الشهر الاول من العام الحالي وبواقع عشرة دنانير شهرياً وليس اعتباراً من ايار (مايو) المقبل، كما ورد في مشروع الحكومة عند عرضه على مجلس النواب بداية.

واستمع المجلس كذلك الى رد من وزير المالية باسل جردانة تناول فيه ملاحظات النواب بالتحليل وقد قاطع المهندس سعد هايل السرور رئيس المجلس، خطاب وزير المالية واكد له انه سيشطب عبارة وردت في خطابه تقول «ان من يقدر على ادارة موازنة الدولة، ليس قادراً بالضرورة على ادارة موازنات السادة النواب» وقد وردت هذه العبارة رداً على كلمة احد النواب وقد اعتذر وزير المالية عن هذه العبارة فوراً واكد الوزير من جانبه اسفه لورودها. واشار الى انها وردت رداً على كلمة احد النواب وليست موجهة الى النواب عن ارتياحه لسير المناقشات. واعتبر ان طول مدتها يمثل مظهراً شورياً ديمقراطياً، واشاد بمستوى المناقشات والملاحظات التي طرحها النواب.

وقد جاء رد وزير المالية في ٣٧ صفحة، وكان رداً اجرائياً تناول اموراً مالية. بينما جاء رد رئيس الوزراء في ١٢ صفحة، واخذ طبيعة الرد السياسي الذي ناقش السياسات العامة المحلية للحكومة.

على صعيد آخر، ارتفع العجز في الميزان التجاري الاردني خلال الاشهر العشرة الاولى من سنة ١٩٩٥ نحو ١١٥٨ مليون دينار (١,٦ مليار دولار) من (١١٤٩ مليون دينار في نفس الفترة من سنة ١٩٩٤).

وارتفعت قيمة الصادرات الاردنية حتى نهاية تشرين الاول/ اكتوبر بنسبة ٢٥ في المائة الى ٨٠٣ ملايين دينار من ٦٤١ مليون في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٤. كما ارتفعت قيمة اعادة التصدير بنسبة ١٥ في المائة الى ١٩١ مليون دينار فيما ارتفعت الواردات بنحو ١٥ في المائة الى ٢١٥٣ مليون دينار.

لم تختلف التركيبة السلعية للصادرات الاردنية في السنة الماضية عن سنة ١٩٩٤ وشكلت الشحوم والدهون المصدرة وبشكل رئيسي الى العراق ١٥ في المائة من اجمالي الصادرات. لكن اجمالي صادرات الادوية تراجع بنسبة ١٠ في المائة الى نحو ٥٠,٤ مليون دينار. وعزت مصادر اردنية التراجع الى المنافسة التي تشهدها هذه المنتوجات من دول من بينها مصر والسعودية، والمخاوف التي تحيط بهذه الصناعة لقرب انضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية والاستحقاقات المترتبة على ذلك. واستمرت صادرات المواد التعدينية تشكل النسبة الاكبر من الصادرات فبلغت صادرات البوتاس ٩٣,٤ مليون دينار متقدمة على الفوسفات الذي بلغت صادراته ٨٦ مليون دينار فيما بلغت الصادرات من الاسمدة الازوتية ١٠٨ ملايين دينار

واستمر السوق العراقي يستوعب النسبة الاكبر من الصادرات الاردنية والتي بلغت ١٣ في المائة (١٤٨ مليون دينار).

واحتلت الهند المرتبة الثانية (بنسبة ٨,٦ في المائة) فيما ارتفعت المبادلات مع سوريا بنحو ٣٣ مليون دينار ومع لبنان بنحو ٢٠ مليون دينار

وعاود كبر قيمة الواردات الضغط على ميزان المدفوعات. وشكلت واردات النفط الخام نحو ٩ في المائة من الاجمالي وبلغت قيمتها ٢٠٢ مليون دينار بزيادة قدرها ٨,٦ في المائة عن الفترة ذاتها من السنة [illegible] الى ١٢٤ مليون دينار فيما ارتفعت قيمة واردات الآلات الكهربائية والحديد الى ٣٠٥ ملايين دينار.

واستمر العراق يشكل الشريك التجاري الاول وبلغت الواردات منه ٢٥٩ مليون دينار (معظمها من النفط الخام) فيما استقرت الواردات من سوريا ولبنان، وشكلت دول الاتحاد الاوروبي وشمال اميركا اهم الموردين للاردن.

ويتوقع أن يبلغ عجز تجارة الاردن نحو ١,٥ مليار دينار ليستمر كأحد اهم الاختلالات التي تهدد الاقتصاد الاردني. وعلى الرغم من النمو الكبير في الصادرات يمثل عدم خفض الواردات ضغطاً كبيراً على موارد الاردن من العملات الاجنبية.

● توقعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان يتمكن الاردن من تحقيق زيادة في الدخل القومي تبلغ نحو ٥ ملايين دينار سنويا (٧,٥ مليون دولار) ومضاعفة انتاجه الزراعي في حقل الحبوب وخاصة من محصول القمح الى ١٢ الف طن سنوياً في حال تنفيذ مشروع الري التكميلي في منطقة الاغوار.

وتقترح المنظمة العربية اقامة مشروع للري التكميلي في منطقة الاغوار الشمالية في الاردن، لري ما مساحته ٣٠ الف دونم من الاراضي المزروعة بالحبوب.

واشارت المنظمة في بطاقة تعريفية حول المشروع المقترح الى ان «التجارب دلت على ان استخدام الري التكميلي في الزراعات المطرية في الفترات التي تحتبس فيها الامطار يؤدي الى زيادة كبيرة في الانتاج، وصلت في القمح الى حوالي ٤ الى ٥ طن/ هكتار سنوياً، في حين ان انتاجية الهكتار من القمح في الزراعات المطرية لا تزيد عن ١ طن للهكتار الواحد».

وتمثل منطقة الاغوار الشمالية في الاردن احدى المناطق الرئيسية لانتاج الحبوب، في حين تتميز هذه المنطقة بانخفاض معدلات الامطار فيها حيث تتراوح معدلات سقوط الامطار فيها من ٢٠٠ - ٢٥٠ مليمتراً سنوياً وارتفاع درجة الحرارة فيها صيفاً بسبب انخفاضها عن سطح البحر

وحسب الدراسة فان تنفيذ المشروع سيكون على خمس مراحل تستغرق كل منها سنة واحدة، وتتوقع المنظمة ان تصل تكلفة المشروع الى ٤,٩ مليون دولار بمعدل ٩٨٠ الف دولار في السنة، وتشير المنظمة الى ان المشروع مهيأ لمساهمة القطاع الخاص بشكل رئيسي ويعتمد تنفيذ المشروع على استخدام مياه الآبار في توفير المياه لري المساحات المزروعة بالحبوب عند احتباس المطر، مشيرة الى انه يتطلب حفر ١٠٠٠ بئر وتجهيزها بمتطلبات رفع المياه، موضحة ان الدراسات دلت على توفر المياه على اعماق تصل الى ٢٥٠ - ٥٠٠ متر.

وقدرت الدراسة الزراعية ان تكون الايرادات الناتجة عن تنفيذ المشروع من نوعين الاول من القمح المنتج في المشروع وقالت ان اجمالي انتاج المشروع من القمح بعد الاكتمال يصل الى ١٥ الف طن تباع بسعر ٢٠٥,٨ دولار للطن الواحد.

## اسرائيل

### مشكلات خطيرة في مجال التجارة

# الاقتصاد حقق أعلى نسبة نمو منذ ٢٣ سنة

■ في بيان للمكتب المركزي للاحصائيات ان الاقتصاد الاسرائيلي نما بنسبة ٦,٩ في المائة في سنة ١٩٩٥، وهي أعلى نسبة نمو في ٢٣ سنة

ومع ان الارقام النهائية لن تكون متاحة قبل ايار (مايو) الماضي، إلا أن المكتب التابع للحكومة قال أن الناتج المحلي الاجمالي حقق في سنة ١٩٩٥ نسبة نمو اعلى من تلك التي حققها في سنة ١٩٩٤، والتي بلغت ٦,٥ في المائة. وقدر المكتب مجمل الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٥ بنحو ٢٦٠,٨ مليار شيكل (٨٢,٩ مليار دولار).

وزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ على حين قفز نشاط قطاع الاعمال بأكثر من ثمانية في المائة.

وبعد انخفاض على مدى ثلاثة اعوام متتالية ارتفعت انتاجية قطاع الاعمال في سنة ١٩٩٥ في حين هبطت نسبة البطالة الى نحو ٦,٣ في المائة من ٧,٨ في المائة في عام ١٩٩٤

واستمر استهلاك الافراد في التزايد لكن بمعدل ابطأ حيث زاد فقط بنسبة ٤,٤ في المائة للفرد في سنة ١٩٩٥ مقارنة مع ٦,٣ في المائة في سنة ١٩٩٤.

وارتفع معدل الدخرات في القطاع الخاص الى ١١ في المائة من الدخل المتاح في سنة ١٩٩٥ من ١٠ في المائة في سنة ١٩٩٤.

لكن الاقتصاد الاسرائيلي يواجه بعض المشكلات الخطيرة وبصفة خاصة في مجال التجارة.

وقدر مكتب الاحصائيات ان العجز في تجارة السلع والخدمات باستبعاد الواردات العسكرية قفز الى ١٠,٢ مليار دولار من ٧,٩ مليار في سنة ١٩٩٤.

وارتفعت الصادرات والواردات بمعدل ابطأ على حين زادت اسعار الواردات بمعدل أسرع من اسعار الصادرات. وتدهور ايضاً عجز ميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات الاسرائيلي

وفي حين مازالت اسرائيل تنتظر معونة سنوية اميركية قدرها ثلاثة مليار دولار تأجلت بسبب ازمة الميزانية الاميركية الا ان مكتب الاحصائيات قال ان جرى ادراج تلك المعونة فان اجمالي عجز ميزان المعاملات الجارية سيبلغ ٤,٢ مليار دولار. ويمثل هذا الرقم ارتفاعاً شديداً من ٢,٥ مليار دولار في سنة ١٩٩٤. وكانت الخزانة قد قدرت مجمل العجز في سنة ١٩٩٥ بنحو ٣,٥ مليار دولار.

ولتمويل العجز فان صافي الدين الخارجي لاسرائيل زاد الى ١٨,٥ مليار دولار من ١٦,٥ مليار في سنة ١٩٩٤. وعلى نقيض القطاع الخاص فإن نسبة المدخرات في القطاع العام هبطت بينما زاد الانفاق العام بنسبة أسرع مما كان في سنة ١٩٩٤. وعلى صعيد اخر قال بنك اسرائيل (المركزي) ان احتياطيات البلاد من النقد الاجنبي انخفضت الى ٨,١٥٨ مليار دولار في كانون الاول (ديسمبر) من ٨,٣٧٣ مليار دولار في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ومن ٦,٦٦٧ مليار دولار في بداية سنة ١٩٩٥. وقال البنك ان الانخفاض الطفيف في مستوى الاحتياطيات يرجع الى انشطة قطاعات مختلفة عرضت بعضها آثار البعض الآخر بينما اقبل القطاع الخاص على شراء الدولارات وعرضت مبيعات من جانب الحكومة اثر هذه المشتريات.

## المطلوب تغيّر الانظمة الخليجية مع بقاء العائلات الحاكمة

# بإنتهاء السانحة النفطية انتهت إجازة واشنطن في الخليج

**دعت مجلة «شؤون خارجية» الواسعة النفوذ في واشنطن دول مجلس التعاون الخليجي الست الى إصلاح انظمتها السياسية والاقتصادية قبل فوات الاوان.**
**وقالت انه حتى الآن مازال ممكناً إجراء الاصلاحات المطلوبة مع بقاء العائلات الحاكمة في الخليج، لكن ذلك قد لا يطول اذا إستمر الحال على ما هو عليه.**
**وننشر فيما يلي نص مقال المجلة الاميركية الذي كتبه الخبير النفطي العالمي فاهان زانويان، بعنوان:**
**«بعد الطفرة النفطية: انتهاء الاجازة في الخليج».**




■ ان الخطر الاعظم غير القابل للتغيير الذي يواجه المصالح الاميركية في الخليج، لا يأتي من صدام حسين ولا من التوسعية الايرانية. بل هو نابع من الانحلال البطيء والاكيد في البنى الاقتصادية والسياسية لحلفاء أميركا الرئيسيين في المنطقة وهم دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ذلك ان هواجس واشنطن وانشغالها بالاخطار الخارجية المهددة لحكومات صديقة والمخاطر المباشرة على استمرار تدفق النفط قد جعلها تغفل انتهاء إجازة تلك البلدان من السياسة والاقتصاد. وهي أجازة امتدت عشرين سنة.

فالاجازة من الاقتصاد تميّزت فيما تميّزت من اعراض مرضية بفقدان الضوابط المالية اللازمة مما خفض او حتى الغى الحاجة الى تحديد اولويات الانفاق وتوزيع الموارد الاقتصادية المحدودة. يضاف الى ذلك ان «الكعكة» المالية كانت كبيرة الى درجة بحيث انها على الرغم من التفاوتات الكبيرة في توزع المداخيل لحقت بجميع فئات المجتمع مما أحدث قدراً من التحسن في مستوى المعيشة. فالبطالة لم تكن تخطر ببال أحد. حيث الحكومات أظهرت طاقة غير محدودة لتشغيل المواطنين والاجانب في الوظائف العامة.

### الهروب من السياسة

ان هذه الظروف الاقتصادية أدت الى هروب موازن من السياسة، حيث النخب الحاكمة لم تواجه إلا لماماً الحاجة الى المشاركة في السلطة، والى تجديد شرعيتها ومصداقيتها او اتساع صدرها للنقاشات العمومية الجدية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرئيسية مثل قضايا النفط والسياسة المالية.

فالنظام الذي نشأ من ذلك هو نظام بلا ضرائب ولا تمثيل. هذه الاعراض كانت خفيفة في عمان وخطيرة في قطر والبحرين وشديدة جداً في المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات.

إن الطفرة النفطية في السبعينات هي التي جعلت هذه الاجازة ممكنة. إذ بارتفاع متوسط سعر النفط الخام من اقل من ٢.٨ دولار للبرميل سنة ١٩٧٢ الى اكثر من ٢٤ دولاراً سنة ١٩٨١. قفزت العائدات النفطية الاجمالية السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي من اقل من ١٠ مليارات دولار الى اكثر من ١٣٦ ملياراً.

ومع ان الاستيراد قد إرتفع ايضاً إرتفاعاً مذهلاً من حوالي ٣.٥ مليار دولار سنة ١٩٧٣ الى اكثر من ٥٢ ملياراً سنة ١٩٨٢. فان مجموعة الدول الخليجية قد سجلت فائضاً كبيراً في حسابها الجاري زاد على ٦٦ مليار دولار سنة ١٩٨٢.

غير انه ما كان ممكناً الإبقاء طويلاً سواء على مستويات اسعار النفط او عائدات التصدير. وما ان حلّ عام ١٩٨٦ حتى انهارا كلاهما، فقد هبط متوسط سعر النفط الخام الى اقل من ١٤ دولاراً للبرميل، وهبطت عائدات التصدير الاجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي الى حوالى ٤٥ مليون دولار. ولئن كانت اسعار النفط وكذلك الاحوال المالية في المنطقة قد تحسنت بعض الشيء، عما كانت عليه في حضيضها سنة ١٩٨٦، فإن مرحلة التبذير قد انتهت عملياً في تلك السنة.

لكن حكومات المنطقة عمدت الى إطالة اجازتها من خلال عجز مزمن في ميزانياتها. ففي خلال السنوات العشر الماضيات، زاد عجز الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، بالغاً ١٥ في المائة في المملكة العربية السعودية.

وقد انعكس العجز في الميزانيات انعكاساً تاماً او بصورة جلية في الحسابات الخارجية. مؤدياً الى عجز كبير في الحساب الجاري. وجرى في البداية تمويل العجز الخارجي والمحلي بالسحب من الموجودات الخارجية الكبيرة المتراكمة خلال السبعينات ومطلع الثمانينات. وباستثناء دولة الامارات، استنزفت معظم دول الخليج موجوداتها هذه وراحت تقترض الامر الذي كشف اوضاعها وسياساتها الاقتصادية الى تدقيق عالمي جدي.

هذا الانفاق بالعجز هو السبب الرئيسي الذي جعل من شعار خفض النفقات العبارة الدارجة في عملية وضع الميزانيات. وأشهر المحاولات لخفض الانفاق هو ما أعلن عنه الملك فهد بن عبد العزيز عن خفض في الميزانية بنسبة ٢٠ في المائة.

لكن الاجازة لا يمكن أن تنتهي بخفض النفقات فقط، على اهمية ذلك في المدى القصير لاحلال الاستقرار في عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري. ذلك أن خفض النفقات لا يشكل بديلاً عن اصلاح اقتصادي بنيوي شامل. والواقع أن تدابير الخفض الاخيرة في الميزانيات قد ركزت على الانفاق الترسملي بدل الاستهلاك المهدور، مما عرض للخطر النمو المستقبلي.

لقد استحكم المرض الخليجي في السبعينات بفعل نظام اقتصادي قائم على دخل غير مكتسب فانقطعت العلاقة الاقتصادية بين الانتاج والاستهلاك، في حين إتخذ الحكام المبذرين دور المزود، مما اقام دولة رفاه محكمة لتأمين انظمة الحكم. وكان الارتفاع في الثروة والحظوظ واسعاً الى درجة أن احداً لم يعترض. فكان ان طفرة النفط عملت على التجميد الزمني لعملية النضج الاجتماعي والسياسي.

وفي حين اخذت الصورة المادية للخليج تتحول بسرعة هائلة مع بناء بنية تحتية صناعية، وبناء المستشفيات والجامعات ومشاريع الاسكان والمنافع العامة، بقيت البنى الاجتماعية والسياسية ثابتة ومؤمنة.

وطالما أن المال بقي متيسراً لتزييت عجلات النظام ظل هذا النظام يعمل بسلاسة لاكثر من عقدين من الزمان. لكن من دون التدفق المتواصل للاموال في شبكة التوزيع المحكمة للدخل، فإنه من غير الممكن ادامة الوضع الراهن.

ذلك انه لم يعد ممكناً تغطية الضعف البنيوي وتناقضات السياسة، وهكذا فإن جميع الفئات الرئيسية ذات المصلحة بما في ذلك الحكومات والعائلات الحاكمة والعائلات التجارية، بل السكان بوجه عام تشهد ضغطاً الآن لتحصيل ما يسد إحتياجاتها فقط من دون الامتيازات السابقة.

### الرمال المتحركة

اما الآن حيث لم يعد ممكناً إدامة نظام اقتصادي قائم على دخل غير مكتسب فإنه لا بد من صياغة عقد اجتماعي جديد.

وتنطوي هذه المهمة على التخلص من المكونات غير الممكن ادامتها في النظام القديم والبناء على الانجازات القابلة للانتقال، والتي تحققت في العشرين سنة الماضية.

ولا شك في ان التخلص من المكونات الممكن إدامتها، اصعب بكثير من البناء القابل للتحويل لأن ذلك يلزمه تغيير جذري في السلكيات المتجذرة تجاه العمل والاستهلاك والحكم، وابسط الانماط الاقتصادية. وما يزيد من تعقيد هذه المهمة الاتجاهات السكانية والاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية، مثل النمو السكاني السريع بمعدلات مرتفعة. والتمركز في المدن وظهور قطاع عام هائل بصفة رب العمل كملجأ اول واخير. هذه الاتجاهات ليس من السهل قلبها، وقد استحكمت بالعلاقات الاجتماعية.

ان القوة الداخلية التي تحوّل دول الخليج واحدة واحدة، هي قوى شديدة المراس بنوع خاص لأنها تتوافق مع التغيرات الجارية على المستويين العالمي والاقليمي.

ذلك أن انتهاء الحرب الباردة والتفكك المنتظم للاتحاد السوفياتي قد الغى اطاراً عالمياً اعتادت فيه حكومات الخليج على نظرة معينة الى مصالحها.

فالمطالب المتزايدة لاحلال الشفافية في الشؤون الاقتصادية والسياسية المحلية، أخذت من حرية الحكومات الخارجية السابقة في التعاطي مع شؤون داخلية صرف. ولم يعد مقبولاً ابداً الآن إخفاء جملة التناقضات التي تنخر الوضع الراهن المحلي عن اعين المجتمع العالمي. وهذا التغير كان من شأنه ليس فقط خلق ضغوط جديدة على الحكومات بل إنه خلق فوضى وارتباكاً عظيمين حول كيفية ترتيب الاولويات وبلوغ اهداف السياسة الموضوعة.

الاختلالات المالية والاقتصادية التي ليس لها نظير والتي تتعرض لها دول الخليج، تتوافق مع تزايد في التنافس العالمي على الاسواق، ومع ضغط من البلدان الصناعية لحملها على مواصلة مشترياتها العسكرية والصناعية الكبيرة. وقد عانت دول الخليج بدورها من قلق متزايد حول دفاعها الوطني على اعتبار نشوء امكانية بل حقيقة واقعية من النزاعات المتزايدة بين الدول في اعقاب نهاية الحرب الباردة. واوضح مثال على الضغط والقلق المشار اليهما التزام المملكة العربية السعودية أخيراً بشراء معدات مدنية وعسكرية من الغرب بعدة مليارات من الدولارات بعد اشهر قليلة فقط من اعلان الملك فهد المشهور بخفض الميزانية؟

وهناك اسباب عدة لإسترخاء الغرب حيال هذا الوضع منها

● الاجتناب الحساس للدخول في نقاشات محرجة مع حكومات صديقة حول اوضاعها

● قلة صبر على القوى السياسية والاقتصادية في البلدان النامية بسبب اغفال الالتفات إليها.

● الاغراء المتمثل في فرضية إن الاحوال العامة في الخليج لن تتغير خلال السنوات العشر المقبلة كما تغيرت خلال السنوات العشر المنصرمة.

● ان اللاعبين الرئيسيين وأنظمة الحكم قد صمدوا للمضاعفات العسكرية والسياسية والمالية الناشئة من حرب الخليج. يضاف الى ذلك، كمحصلة جانبية، ان عملية السلام المتقدمة بين «منظمة التحرير الفلسطينية» واسرائيل. قد نُظر إليها على انها عامل لتخفيف فرص التغيير الجذري في المنطقة.

● ان التحولات الجارية الآن في الخليج تتم بهدوء وبطء بحيث انه من غير السهل رصدها. فهي بسبب تحديها لجذور النظام القديم لا تعطي اثراً فورياً ظاهراً على السطح لكن في هذا مصدر اهميتها.

### اصلحوا او انتحروا

وما لم تعترف حكومات البلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط بالحاجة الى اعادة تحديد دورها فان أياً من العلاجات الاقتصادية التقليدية او الخيارات السياسية المتاحة لن يكون ذا صلة بواقع الحال.

غير انه ليس من السهل إنهاء الاجازة، ليس فقط بالنسبة الى الحكومات. بل ايضاً وربما أهم من ذلك بالنسبة الى الفئات الاجتماعية - الاقتصادية ذات المصلحة.

إذ إن كل حكومات الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط تقريباً عالقة في حلقة مفرغة من الاخفاقات. وهي تبدأ عادة من الاخفاق في الاداء الاقتصادي مما يؤدي في النتيجة الى معارضة سياسية صوتية. والتذمر العارم يكشف نقاط الضعف البنيوية في النظام، وتحت الضغط المتزايد تصبح الحكومات اكثر جموداً في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، مما يؤدي الى شلل سياسي خطير، يحول من دون الاصلاحات الاقتصادية الملحة فيؤدي ذلك بدوره الى المزيد من التدهور في الاحوال الاقتصادية.

ان هذا النمط يمكن تطبيقه على معظم دول مجلس التعاون الخليجي مع تعديلات طفيفة. ففي كل بلد من بلدان الخليج عمدت الحكومات المهددة والفئات الاقتصادية ذات المصالح بما في ذلك العائلات الحاكمة والعائلات التجارية الكبيرة الى التراجع دفاعاً عن إمتيازاتها التقليدية. ولعل افضل وجه لفهم هذه العملية هو ملاحظة كيف ان الحكومات والقطاع الخاص والناس اجمعين قد وطدوا انفسهم على ما يمكن ان نسميه «المعضلات المحتارة».

فبالنسبة الى الحكومات تشمل المعضلة عدم جدوى المحاولة للتخلي عن المسؤولية عن طريق خفض الميزانية لتأمين الرفاه الاقتصادي مع الحفاظ على سلطة مطلقة غير منازع عليها من دون أن تكون عرضة للحساب. وما هو مثل ذلك من عدم الجدوى تنطع احتكارات القطاع الخاص لوراثة الموجودات المنتجة للقطاع العام من غير اي تحمل للاعباء الاجتماعية، وذلك تحت غطاء الانفتاح الاقتصادي والخصخصة.

فالشعوب في الدول الخليجية بدأت تطالب بالمشاركة السياسية، وهي تكافح للابقاء على النظام الاقتصادي القديم. وهذا أيضاً امر مستحيل

ان هذه «المعضلات المحتارة» التي تنم عن تردد هائل في انهاء الاجازة تنطوي على اهداف غير واقعية ومتناقضة داخلياً. اذ إنها تكبح التعاون المطلوب بين الحكومات والقطاع الخاص والسكان، وتشجع على بروز الايديولوجيات المتطرفة مما يتسبب في صرف النظر او الحد من هامش الانفراج لدى صانعي القرار.

واليوم، وعلى الرغم من الاستثمارات التي جدت خلال العقدين الماضيين تجد كل دولة من دول المجموعة اقتصادها أمام مشكلات بنيوية أخطر كثيراً من تلك القائمة قبل الطفرة النفطية في السبعينات.

يضاف الى ذلك ان الارادة السياسية لمعالجة تلك المشكلات هي الآن اقل منها قبل ١٩٧٣. ومع ذلك فإن المشكلات الاقتصادية مازالت قابلة للعلاج. اذ ان الدخل الفردي في دول مجلس التعاون الخليجي مازال مرتفعاً، ومشكلة الديون لم تصل الى حد الازمة لاي من حكومات المنطقة، ويبقى النفط مورداً ثميناً طويل الاجل.

لكن حتى النفط الذي يعود إليه بدء الاجارة لا يقدم جواباً الآن ذلك انه من المستبعد ان تطرأ زيادة ملحوظة ودائمة على اسعار النفط خلال السنوات القليلة المقبلة، وحتى لو حدث شيء من ذلك، فإنه لن يحل المشكلات الاقتصادية الجوهرية.

ان التحدي الذي يواجه حكومات المنطقة ليس ايجاد الوسائل لاطالة الاجارة عن طريق ارتفاع اسعار النفط بل هو في ادخال مجال اكبر من المحاسبة العامة مع إلغاء للعوائق البيروقراطية والقانونية أمام التنافس في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بما في ذلك تنظيم او إلغاء الاحتكارات الكبرى التي تشل معظم اقتصادات الخليج.

ويضاهي ذلك في الاهمية ايضاً التزام برفع نوعية التعليم واتاحة المجال للناس الى مشاركة اكبر في السياسات الوطنية. وهذه المشاركة السياسية اجدى وافضل من المجالس الاستشارية المعينة من الحكام.

وقد خطت كل من الكويت وسلطنة عمان خطوات متقدمة في هذا المجال بفضل هامش أوسع من النقاشات العامة المقترحة نسبياً اما معظم دول الخليج الاخرى فيبدو انها منهمكة بإنكار وجود المشكلة، بدل الإنهماك بايجاد حلول لها.

والحكمة الشائعة كما هو ملفت في الشرق الاوسط وفي الغرب، هي ان منع اي تغيير مفاجئ في دول الخليج يقتضي الحفاظ على الوضع الراهن ودعمه.

وتقول هذه الحجة انه في حال اخفاق النظام الراهن سوف يكتسح المنطقة نوع من الايديولوجية المتطرفة مما يعيد عقارب الساعة الى الوراء عدة قرون. والبعبع المختار للتخويف هو «الاسلام السياسي» الذي تلوح به حكومات المنطقة امام حماتها في الغرب لشرح وتبرير تجاوزاتها الكبيرة واخفاقاتها الهائلة.

لكن مجتمعات الخليج ليس عليها بالضرورة ان تواجه خيارين متساويين فقط في المرارة متمثلين في الركود الراهن او الفوضى العارمة.

### ابعدُ من الفوضى

ومازال ممكناً اجراء التغيير بعملية موجهة بدلاً من التغيير المفاجئ، اذا ما تحالفت حكومات المنطقة مع القطاع الخاص في شراكة عقلانية لاطلاق اصلاح تطوري وهذا ممكن التحقيق فقط من خلال مبادرات تقوم بها العناصر الاجتماعية والسياسية القادرة على تجاوز مصالحها الضيقة والراسخة في ايمانها بقدرة بلدانها على البقاء والازدهار في المدى البعيد. عندئذ فقط يمكن صياغة رؤية ذات معنى للمستقبل. ومن المسائل الحرجة تحديد اولويات الاصلاح. من ذلك مثلاً، ان العديد من سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة المتصورة او المنفذة في الخليج في بعض الاحيان، سابق لاوانه لأنه من شأنه ان يزيد من تركيز الثروة في احتكارات القطاع الخاص او العائلات الحاكمة. ذلك ان معظم احتكارات القطاع الخاص له حضور مباشر او غير مباشر في الوزرات المختلفة، الامر الذي يمكنه من ضمان منع اي منافسة من دخول السوق.

وبالتالي لا يمكن للخصخصة ان تكون مجدية او منتجة إلا بقيام قطاع خاص متنافس. وفي هذا الاطار لا بد من وضع قوانين لمكافحة الاحتكار لتحل محل الحماية الراهنة للاحتكارات الخاصة الكبيرة. كما هو الحال بالنسبة الى قوانين الوكالة التجارية في معظم بلدان الخليج، وهي قوانين تعطي حقاً حصرياً في توزيع البضائع الاجنبية للتجار المحليين.

ومن اجل التشجيع على قيام قطاع خاص تنافسي على قاعدة عريضة يتعين على الحكومات ان تتخلى عن رسم وتنفيذ مشاريع خارج اطار البنية التحتية، مثل معامل الالومنيوم والصلب والفنادق وبعض المشاريع الزراعية. وعليها بدلاً من ذلك أن تجعل أوضاع بلدانها الاقتصادية الشاملة واعدة ضمن مناخ قانوني عقلاني ومنصف وشفاف ومعروف حقه من باطله.

ولكي تشجع الحكومات الاستثمار عليها ان تقيم حكم القانون الذي يكفل لرجال الاعمال احكاماً عادلة وتنفيذاً غير متحيز.

ان التحدي الاكبر هو توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية والسياسية، وشعوب دول الخليج كلها راغبة وقادرة على مشاركة مجدية في الشؤون الاقتصادية والسياسية لكنها عموماً مبعدة عن كليهما.

وعلى الحكومات ان تخلق الظروف الملائمة للنقاش العام حول القضايا الاساسية بما في ذلك وضع الميزانية والسياسة النفطية.

ولتسهيل الانحسار التدريجي [illegible] تظهر رغبة أكبر في توظيف العمال المحليين بدل الاجانب. وعلى المواطنين ان يدفعوا اسعاراً واقعية للخدمات التي يتلقون من الحكومات، او حتى في النهاية دفع الضرائب.

ففي حين يقضي هذا السيناريو بتغيير الانظمة الراهنة في الخليج، فانه يتيح بقاء العائلات الحاكمة، لكن من غير سلطة مطلقة على بلدانها كما هو الحال الآن. ذلك ان هذه العائلات الحاكمة، قد امتدت سيطرتها زمناً اطول من الانظمة التي اقامتها خلال الاجارة.

ولكي يبقى هؤلاء لاعبين مهمين في المجالات السياسية والاقتصادية عليهم ان يثبتوا حس البقاء المرهف الذي حملهم على الانحناء مع متطلبات الزمان خلال القرن الماضي، حين تطور عدد منهم من زعماء قبائل الى محاربين صحراويين الى محميات في كنف الاستعمار الى بناة للدول، وربما الآن الى بناة للأمة وتالياً التحول الى ملوك دستوريين.

وقيام عملية التغيير الكبرى هذه بهدوء، وانتظام يستدعي شيئاً من مساعدة الغرب، فالولايات المتحدة بصفتها الضامن النهائي لامن الخليج، لها مصلحة خاصة في رؤية دول الخليج تقوم بتحول بغير إنقطاع الى نظام اجتماعي اقتصادي اكثر قابلية للاستمرار.

والحد الادنى المطلوب من واشنطن هو ان تلقي جانباً مرض انكار المشكلات الرتبط بحالة التبعية، والاعتراف رسمياً بان حلفاءها الراسخين في الخليج يواجهون أزمة خطيرة.

يضاف الى ذلك ان التحول المطلوب في الخليج يحتم على واشنطن توسيع قاعدة علاقاتها، انسجاماً مع الحقائق في المنطقة كلها، وليس فقط مع الحساسيات الخاصة في اي بلد بعينه.

ولعل الاهم من ذلك كله هو ان تقيم واشنطن اتصالات مع معظم الحركات السياسية في المنطقة بما في ذلك الحركات المعارضة للانظمة الحاكمة حالياً.

... واخيراً، فإن التحول المطلوب يقتضي المزيد من الاعتراف والدعم للاتجاهات الايجابية مثل احياء الحياة البرلمانية في الكويت!

بالنسبة الى الخليج انتهت اجارة واشنطن هي الأخرى.

سلطنة عُمان

## الخطة الخمسية الجديدة تحت المجهر



# القطاع الخاص عاجز عن تعزيز دوره والخطة خالية من المشاريع التنموية

■ يكاد عدد من رجال الاعمال والاقتصاديون العارفون بشؤون البيت العُماني، يجمعون على ان الخطة التي يرعاها السلطان قابوس بن سعيد لتعزيز دور القطاع الخاص في إطار تنويع الاقتصاد وتخفيف إعتماده على النفط دونها عقبات وصعوبات عدة، ليس اقلها ان بنية القطاع الخاص التجارية وافتقار السلطنة الى الكوادر التقنية والفنية الخبيرة والمجربة بمثل هذه النقلة الاقتصادية المهمة.

وكانت الحكومة العمانية، التي عانت من عجز مقداره ٨٠٠ مليون دولار في موازنة سنة ١٩٩٤، قد باشرت منذ سنوات قليلة في دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية بهدف خفض الانفاق العام.

وقال رجل الاعمال راقبوا عن كثب الخطوات الحكومية، أن مرحلة ما بعد النفط تثير مخاوف لدى العمانيين الذين كانوا قبل اكتشاف الثروة النفطية فقراء يهاجرون للعمل في الدول الاخرى المجاورة ولا يرغبون في أن يكرر التاريخ نفسه.

ويضيف هؤلاء، ان كل الرفاهية التي يعيشها العمانيون حالياً جاءت من النفط وعائداته وعلى الحكومة التركيز على قطاعات ثلاثة لتضمن استمرار الرفاهية الحالية بعد نفاد الثروة النفطية وهي التعليم والصناعة والسياحة.

ويوضح دبلوماسي غربي في مسقط انه «ليس لدى عمان ثروة نفطية كبيرة. وإذا ما استمرت في معدل الانتاج الحالي (٨٤٥ الف برميل يومياً) فسينفد النفط في غضون عشرين سنة».

ويضيف الدبلوماسي نفسه أن «كلفة استخراج النفط العماني مرتفعة بسبب توزعه في أماكن متباعدة وفي حقول عميقة، مشيراً الى أن مستوى الانتاج الحالي «قد يبدأ في التراجع في غضون عشر سنوات».

ويقدر الاحتياطي العماني المثبت من النفط بـ ٤,٧ مليار برميل، لكن البلاد تمتلك ايضاً ثروة من الغاز الطبيعي يمكنها الحلول مكان النفط على الرغم من المنافسة التي تلقاها صناعة الغاز من دول أخرى في المنطقة.

من جهة اعتبر حمد الحارثي، رئيس غرفة التجارة والصناعة العمانية السابق، أن «التعليم هو المفتاح الرئيسي لتحقيق التنمية الفعلية التي تستند الى العامل البشري»، منتقداً «البطء الحاصل في تحويل التعليم العام الذي ينتج عاطلين عن العمل الى تعليم تقني ينتج كادراً فنياً مؤهلاً يلبي احتياجات السوق».

ورأى الحارثي ان «التعليم التقني والصناعة متلازمان لان اي تنمية صناعية [illegible] هؤلاء غير متوفرين حالياً».

ويستخدم القطاع الخاص ٣٠ الف عماني فقط مقابل اكثر من ٤٠٠ الف اجنبي. يذكر ان ٣٥ في المائة من سكان عُمان البالغ عددهم مليوني شخص (بينهم ٦٠٠ الف اجنبي) تقل اعمارهم عن ١٥ سنة. وتسجل السلطنة أعلى معدل نمو سكاني في المنطقة حيث بلغ ٣,٩ في المائة في السنة الماضية.

واكد حمد الحارثي ان القطاع الخاص «يفضل حالياً اللجوء الى العمال الوافدين لانهم اكثر خبرة وادنى اجراً من العمانيين، لكن الصناعة التي تقوم على الخبرات الاجنبية لا تحقق التنمية».

ووصف القطاع الخاص في عمان بانه «تجاري بشكل اساسي يخاف من المخاطر في الصناعة والمشاريع التنموية»، لكنه اكد أن هذا الوضع قد يتغير في غضون العقود الثلاثة المقبلة مع تطور التعليم.

اما رشيد السررودي، المدير العام لوزارة التجارة والصناعة، فيؤكد من جهته ان «القطاع الخاص بات قادراً على تولي الجزء الاكبر من المسؤولية في المرحلة الجديدة، وأن الحكومة ستعهد اليه بمهمات اكبر وهي جاهزة لمساعدته».

واشار السررودي الى ان القطاع الخاص «سيكون اللاعب الرئيسي في الخطة الخمسية الجديدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) بعد تحسين قوانين الاستثمار وإزالة العقبات التي تعترض تدفق رأس المال الاجنبي».

واكد ان الحكومة «تزمع تخصيص الكهرباء، ومعامل معالجة المياه المستخدمة ومحطات تحلية المياه والفنادق والطرق»، داعياً القطاع الخاص الى «المشاركة في مسؤولية تنمية الموارد البشرية عبر تحسين التعليم التقني».

وفي نظر خبير عليم بالوضع الاقتصادي العماني، ان المصاعب الاقتصادية كبيرة وجدية في عمان والدولة لم تعد تمتلك فائضاً كبيراً لتنفقه على مشاريع التنمية وهي لذلك تدعو القطاع الخاص الى المشاركة على الرغم من انه لا يبدي حماساً كبيراً بسبب المخاطر.

إضافة الى ان الخطة الخمسية الجديدة لا تتضمن اي مشروع تنموي جديد لانه تم خفض حصة التنمية من ١,٢ مليار ريال (٣,٣٨ مليار دولار) الى ٥٠٠ مليون ريال فقط (١,٣ مليار دولار) لكي لا تلجأ الدولة الى الاقتراض.

على صعيد اخر ذكرت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) في وقت سابق من الشهر الماضي، ان شركات الطاقة الدولية تحجم عن المشاركة في عطاء من وزارة البترول العمانية للتنقيب عن النفط والغاز في السلطنة.

وكانت سلطنة عمان قد اعلنت الصيف الماضي انها ستفتتح ١٢ منطقة إمتياز امام الشركات الاجنبية في خطوة تهدف الى إنعاش عمليات التنقيب عن النفط وانتاجه في السلطنة.

وقالت «ميس» «من المؤكد ان رد فعل اوساط الصناعة لعرض ١٢ منطقة امتياز في أحدث جولة ترخيص عمانية للتنقيب عن النفط كان فاتراً».

ويقرأ فيها ايضاً. ان «عدداً متزايداً من الشركات التي درست بالفعل البيانات الجيولوجية أخطرت وزارة البترول والمعادن بانها لن تشارك في المزايدة [illegible] ليست عضواً في منظمة اوبك، ٨٥٥ الف برميل يومياً من النفط الخام ولكن حقولها الرئيسية بدأت الانتاج منذ وقت طويل وتعتمد بصورة متزايدة على اساليب فنية مكلفة للمحافظة على معدلات الانتاج ولدى المستثمرين المحتملين حتى ١٧ شباط (فبراير) المقبل للتقدم بعطاءات للحصول على حقوق التنقيب في مناطق الامتياز التي تتركز اساساً في المناطق الجنوبية من عمان.

دبي

## بتوجيه من ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن راشد المكتوم

# «جبل علي» تعيد النظر بالتسهيلات لجذب الاستثمارات

■ في خطوة تهدف الى المزيد من الاستثمارات، اصدر الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد إمارة دبي ووزير دفاع دولة الامارات العربية المتحدة، توجيهات الى الاجهزة المختصة في المنطقة الحرة في «جبل علي»، «لمراجعة التسهيلات المقدمة للمستثمرين» بغية توفير «مناخ افضل لجذب المزيد من الاستثمارات الى المنطقة».

والمعروف ان حجم تجارة الشركات العاملة في جبل علي يصل الى ٣,٧ مليار دولار منها ٢,١ مليار دولار واردات و١,٦ مليار دولار صادرات، اما اجمالي مساهمتها في الاسواق المحلية لدولة الامارات فيبلغ سنوياً ٢,٣ مليار درهم (٦٢٦ مليون دولار).

وخلال السنوات العشر الماضيات تمكنت «جبل علي» من استقطاب ٨٨٨ شركة صناعية وتجارية وخدمية من انحاء مختلفة من العالم، استثمرت ما يزيد قليلاً على ستة مليارات درهم (١,٦ مليار دولار)، وهو ما يجعل منطقة «جبل علي» اكبر منطقة في الشرق الاوسط استقطاباً للاستثمارات الاجنبية. كما اصبحت تمثل اكبر تجمع لتوزيع الالكترونيات في الشرق الاوسط من خلال تواجد عدد كبير من الشركات الكورية واليابانية العاملة في هذا المجال.

من جهة ثانية، نفى سلطان بن سليم، مدير عام منطقة جبل علي الحرة، ان يكون المنطقة الحرة الجديدة التي اعلن عن تأسيسها في مدينة عدن اليمنية اخيراً تأثير سلبي على عوامل الجذب الى «جبل علي»، وقال ان طبيعة المنطقة الجديدة مختلفة، كما أن موقعها مختلف وبنيتها الاساسية ايضاً، مؤكداً ان المنطقة الجديدة ستكمل «جبل علي». واضاف: «وفي النهاية فإننا نعمل جميعاً في المنطقة وهو ما سيؤدي الى تضافر الجهود الاقليمية لجذب الاستثمارات العالمية الى المنطقة».

وأكد سلطان ابن سليم، ان رفع الحظر الدولي عن التعامل مع العراق، سينعكس ايجاباً على مختلف اسواق المنطقة، وفي مقدمها اسواق الامارات التي لدى تجارها امكانات لان أسواق العراق في حاجة الى كل شيء بعد ان أوقف المجتمع الدولي التعامل معها منذ غزو الكويت. الراقبون الاقتصاديون يرون ان منطقة الخليج تحقق تقدماً ملحوظاً باتجاه التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا الاتجاه يعود بنتائج ايجابية على المنطقة الحرة لـ «جبل علي»، حيث تعتبر دول المجلس من أهم الاسواق للشركات القائمة في تلك المنطقة، التي بلغت صادراتها لدول المجلس ٤٥٠ مليون دولار بما في ذلك اعادة التصدير.

ويضيف هؤلاء ان ٣٥ في المائة من الشركات العاملة في المنطقة الحرة تعمل في مجال التصنيع في حين تصل استثمارات الشركات الصناعية الى ٧٠ في المائة من إجمالي الاستثمارات. كما تشكل الشركات الاماراتية والخليجية ٢٥ في المائة من الشركات العاملة في المنطقة الحرة. وتحاول ادارة «جبل علي» جذب الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي لا تحتاج الى عمالة مكثفة، في حين انها ترفض في كثير من الاحيان الطلبات المقدمة بسبب مشكلات التلوث والمواد السامة والمخلفات التي يصعب معالجتها.

وكان سلطان بن سليم اشار الى ان استراتيجيات المنطقة في المرحلة المقبلة تهدف الى التركيز على جذب المستثمرين العرب من خارج العالم العربي، واستقطاب المستثمرين العالميين لتوظيف اموالهم في إقامة مشاريع صناعية متطورة، والتوجه بقوة نحو الاسواق الجديدة الناشئة في الاتحاد السوفياتي السابق وافريقيا ودول اميركا الجنوبية، الى جانب المستثمرين الخليجيين، مؤكداً في الوقت نفسه ان المنطقة الحرة لا تستهدف من وراء ذلك منافسة الدول الخليجية ونقل مستثمريها الى دبي بل تستهدف المستثمرين الخليجيين في الخارج، وكذلك المستثمرين الذين يرون ان سوق بلادهم اصبحت مكتملة في صناعة ما ويرغبون بمواصلة الاستثمار في تلك الصناعة.

وأكد بن سليم ان الانجازات الواسعة التي حققتها المنطقة الحرة في جبل علي وعلى رغم ضخامتها لم تتحقق سوى في الاعوام الاربعة الماضية. وقال «لقد مررنا بظروف صعبة جداً ففي الثمانينات اثرت الحرب العراقية - الايرانية سلباً على مكانتها، وبعد انتهائها جاءتنا ازمة العمل العسكري العراقي في الكويت. ولم نستطع خلال تلك الفترة استقطاب سوى ٢٠٠ شركة فقط».

الكويت

## «البنك المركزي» مطمئن

# المدينون سددوا ٤٣,٣٪ من أول جزء من الديون الصعبة

■ يبدو ان التعافي الكويتي التدريجي سهل على الكويتيين المدينين بمليارات الدنانير في قروض صعبة مستحقة منذ فترة طويلة على سداد اقل من نصف القسط النصف سنوي بموجب خطة التسوية. هذا على الاقل ما ذكره الشيخ عبد العزيز الصباح، محافظ «البنك المركزي»، اكثر من ١٦٠٠ مدين سددوا ٢٠٣,١ مليون دينار تمثل ٤٣,٣ في المائة من ٤٦٩ مليون دينار كان مقرراً سدادها بحلول السادس من كانون (ديسمبر) الحالي في دفعة اولى مما يطلق عليه خيار التسوية الفورية وفقاً للخطة.

وسرب «البنك المركزي»، معلومات أخرى تداولتها الاجهزة الاعلامية الكويتية مفادها ان ٤٠١ مدين آخر يستحق عليهم ٩٨,٢ مليون دينار طلبوا السماح لهم بتأخير السداد. ولم تقدم مجموعة ثالثة من ١٢٤٩ مديناً عليهم ديون قيمتها ١٦٨,٣ مليون دينار اي مؤشر على نواياها وبموجب خيار التسوية الفورية يتعين سداد ٢,٣٤٤ مليار دينار مستحقة على اكثر من ٣٢٠٠ مدين على خمس اقساط سنوية قيمة كل منها نحو ٤٦٩ مليون دينار.

وتبلغ الالتزامات الاصلية المستحقة على المدينين ٥,٢١٥ مليار دينار، لكن تم تخفيضها الى النصف بموجب شروط اعفاءات سخية بموجب البرنامج. وتوجد ديون أخرى تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدينارات مستحقة على مدينين آخرين فضلوا اختيار إعادة جدولتها على ١٢ سنة.

وتهدف الخطة الى تسوية ما يصل الى ستة مليارات دينار أي ما يعادل نحو ٩٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في صورة ديون صعبة منذ إنهيار بورصة المناخ في سنة ١٩٨٢، والخسائر التجارية التي نجمت عن ذلك أو بسبب العمل العسكري العراقي في الكويت في ١٩٩٠ - ١٩٩١. واثرت هذه الديون على الاقتصاد الكويتي على مدى ١٣ سنة.

## الجزائر — على الرغم من العنف المستمر

# هبوط عجز الموازنة والدين العام وارتفاع اجمالي الناتج المحلي

■ على الرغم من موجات العنف المتلاحقة فقد اجمع المراقبون الاقتصاديون على ان الاقتصاد الجزائري على طريق الانتعاش.

فقد لاحظ هؤلاء ان نصيب الفرد من الانتاج في البلاد حقق نمواً ايجابياً للمرة الاولى في عشر سنوات.

و ان سنة ١٩٩٥ تميزت على الرغم من التوتر الداخلي باستقرار سعر صرف الدينار وقوة الاحتياطي من النقد الاجنبي وتحسن نسبة تكاليف خدمة الدين الخارجي التي تراجعت الى ٤٣,١ سنة ١٩٩٥ من ٨٦٪ سنة ١٩٩٣.

وأظهرت البيانات الواردة في وثيقة قدمها المقداد سيفي، رئيس الحكومة الى المجلس الوطني (البرلمان) الانتقالي، ان «عجز الخزانة العامة انخفض من ما يعادل سالب ٨,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٣، الى ما يعادل سالب ٤,٤٪ في ١٩٩٤ ثم الى سالب ١,٥٪ في ١٩٩٥ كما تم تخفيض النمو في عرض النقود الى ١٣٪ في ١٩٩٥».

ولكن الوثيقة لم تذكر ارقاماً مقارنة لعرض النقود. وأظهرت البيانات ايضاً انه باستثناء قطاعي النفط والغاز، فان الاقتصاد حقق نمواً بمعدل خمسة في المائة سنة ١٩٩٥ بالمقارنة مع ١,٧٪ سنة ١٩٩٤، وانكماشاً بنسبة ٣,٧٪ سنة ١٩٩٣

وذكر المقداد سيفي، في وثيقته، ان نتائج اداء الاقتصاد في ١٩٩٤ و١٩٩٥ ايجابية للغاية وان قيمة واردات الجزائر بلغت ١٠,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٥، وان من المتوقع ان تزيد سنة ١٩٩٦ الى ١١,٩ مليار دولار لتوفير احتياجات المصانع والمواد الغذائية لسكان الجزائر البالغ عددهم ٢٨ مليون نسمة. وقدرت قيمة واردات الجزائر بنحو تسعة مليارات دولار سنة ١٩٩٤ وحوالى ثمانية مليارات دولار سنة ١٩٩٣.

وكانت الجزائر حصلت من «نادي باريس للحكومات الدائنة» على إعفاء من ديون قيمتها ٢٠ مليار دولار سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥.

وساعد الاعفاء وقرضان مصاحبان له من صندوق النقد الدولي الحكومة على تحمل إعباء الواردات.

وجاء في وثيقة سيفي ايضاً، ان عجز حساب المعاملات الجارية بلغ ١,٥ مليار دولار في ١٩٩٥، بينما بلغ عجز الميزان التجاري ٣٣٧ مليون دولار. وقالت ان القطاع الزراعي عاد الى النمو محققاً توسعاً بنسبة ٢٦ في المائة بعد سنتين من الانكماش، وان هذا القطاع اسهم في ايجاد ٩٠ الف فرصة عمل جديدة. واضافت ان الانتعاش في القطاع الصناعي واضح من زيادة الصادرات غير النفطية الى ٥٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٥ من ٣٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٤.

على صعيد اخر، ذكرت جريدة «فاينشال تايمز» البريطانية، ان المجموعة النفطية الامبركية الاولى ايكسون ستبدأ محادثات مع الحكومة الجزائرية لاستثمار الغاز الطبيعي قرب الموقع الذي ينص عليه العقد الذي تبلغ قيمته ٣,٥ مليار دولار ووقعته مؤخراً المجموعة البريطانية «بريتيش بتروليوم».

واكد مسؤولون جزائريون للجريدة البريطانية الرصينة، انهم توصلوا الى اتفاق مع «ايكسون» لبدء مفاوضات حول مشروع جنوب غرب البلاد. وصرح وزير الصناعة والطاقة الجزائري عمار مخلوفي، الذي يتولى حالياً رئاسة منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، ان العقد التاريخي الذي وقع بين المؤسسة الجزائرية العامة (سوناطراك) و«بريتيش بتروليوم» سيستخدم كانموذج لمشروعين او ثلاثة مشاريع مقبلة مع شركات اجنبية كبيرة لاستثمار الغاز في منطقة ابن صلاح.

يذكر أن الجزائر تعتزم توفير اكثر من ٢٠٪ من واردات الغاز الاوروبية، وذلك بمضاعفة الطاقة التصديرية عبر الانبوب الجزائري، الذي يشق البحر الابيض المتوسط الى صقلية في جنوب ايطاليا بطاقة ٢٤ مليار قدم مكعب ترتفع الى ٣٢ مليار قدم مكعب بعد استكمال الانبوب المغاربي الذي سوف يعبر جبل طارق الى اسبانيا.

## المغرب — الحكومة تنوي التخلص منها

# الرباط تبحث في باريس تقليص القروض الفرنسية البالغة ٤,٥ مليار دولار

■ تسرب عن مصادر مقربة من الدكتور عبد اللطيف الفيلالي، رئيس الحكومة المغربية، ان محادثات تجري في باريس بين جمعيات حكومية مغربية وفرنسية لبحث إمكانية تقليص حجم الديون الفرنسية المستحقة على الرباط والتي تزيد على ٤,٥ مليار دولار.

وأشارت المصادر نفسها الى أن الديون التي يجري التباحث حولها تستعمل قروضاً حكومية فرنسية سبق لباريس أن قدمتها الى الرباط في مجالات عسكرية ومصرفية وإطار التعاون الوزاري. وقالت انه يتم التداول في إمكان تحويلها الى استثمارات محلية، او إعادة طرح جزء منها في السوق المالية الدولية لتخفيض خدمات الدين.

وتندرج هذه الاتصالات في إطار محادثات اوسع ستشمل دولاً اوروبية اخرى، وترمي حكومة عبد اللطيف الفيلالي من ورائها الى تقليص، او تشطيب قدر من الديون المستحقة لدول «الاتحاد الاوروبي» في إطار «نادي باريس»، والبالغة نحو ثمانية مليارات دولار من اصل ١١,٦ مليار دولار، هي مجموع الديون الحكومية على المستوى الثنائي.

وكان هذا الموضوع طرح في إجتماع برشلونة الاوروبي المتوسطي، الذي إنعقد في خواتيم السنة الماضية، لكن «الاتحاد الاوروبي» فضل ان يتم حل بعض مشكلة المديونية المتوسطية في اطار ثنائي وليس على الصعيد العام.

وقد نسب الى محمد القباج، وزير المال والاستثمارات الخارجية، قوله أن المغرب يرغب في تقليص حجم المديونية الخارجية، وأن بلاده ترفض في الوقت الراهن العودة الى السوق المالية الدولية، لتحصيل قروض جديدة لتمويل عجز الخزينة والموازنة التي ستحتاج الى ٧٠٠ مليون دولار خلال النصف الاول من هذه السنة (١٩٩٦).

ويعتبر الاقتصاديون المغاربة ان معالجة مشكلة المديونية الخارجية تشكل هدفاً للحكومة المغربية التي تسعى الى تجنب الاقتراض الخارجي في الظرف الراهن والاكتفاء بالقروض الطويلة الامد، التي يقدمها البنك الدولي والمؤسسات المتخصصة.

فالديون القصيرة الامد، التي تمنحها السوق المالية الدولية، ليست حلاً ناجعاً للمغرب الذي يبحث عن تمويلات في شكل استثمارات خارجية او مشاريع تنموية

ويمثل مجموع الديون المغربية البالغة ٢١,٧ مليار دولار نسبة ٦٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وهي تمتص نسبة ٣٥ في المائة من مجموع الصادرات والتحويلات الخارجية

وترغب الحكومة المغربية في وقف تطور حجم الدين من جهة، وتقليص خدمة الدين السنوي قياساً الى الصادرات. وحسب المصادر الحكومية المغربية، فإن تكاليف تسديد الدين ستواصل تراجعها خلال السنوات المقبلة لتصل الى نحو ٢,٢ مليار دولار سنوياً سنة ٢٠٠٢، بعد ان فاقت ثلاثة مليارات دولار سنة ١٩٩٣.

وعلى الرغم من تراجع كلفة الدين، فإن تلك الاعباء لا تزال تشكل ضغطاً كبيراً على الموارد المغربية من العملات الصعبة التي تقلص احتياطها الى اربعة مليارات دولار.

ويتوقع الخبراء ان تتراجع نسبة خدمة الدين ثلاثة في المائة لكن الدين الداخلي للمغرب مرشح للارتفاع بفعل زيادة عجز الخزينة، وسينفق المغرب مبلغ مليار دولار خلال النصف الاول في هذه السنة (١٩٩٦) لتسديد الديون الداخلية المقدرة بخمسة مليارات دولار بزيادة ٦,٧ في المائة عن الفترة نفسها من السنة الماضية (١٩٩٥).

ويقول الخبراء انه إذا تمكن المغرب من تقليص أعباء الدين الداخلي والخارجي، فإن حركة الاستثمار ستشهد قفزة قوية نظراً الى ثلاثة ارباع حجم الانفاق الحكومي يصرف حالياً على الديون. وترغب الحكومة المغربية في معالجة هذا المشكل خلال السنوات الخمس المقبلة.

■ نقل عن وزير المال المغربي محمد القباج ان الجفاف الحاد سيقلص الانتاج الزراعي اكثر من النصف سنة ١٩٩٥ الماضية، وسيقلص إجمالي الناتج المحلي بين اربعة وخمسة في المائة.

وشكل محصول ١٩٩٥ من الحبوب، خمس حجم سنة ١٩٩٤، عندما ساهمت وفرة المحصول في تحقيق نمو فعلي بلغ نحو ١١ في المائة. وشكل القطاع الزراعي ٢٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٤. وقال القباج، من المتوقع ان ينخفض الانتاج (الزراعي) بنسبة ٥٦ في المائة سنة ١٩٩٥.

وتسببت زيادة اسعار المواد الغذائية في المغرب في رفع معدل التضخم. وزاد مؤشر اسعار المستهلكين للربع الاول من ١٩٩٥ بنسبة ٦,٨ في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من سنة ١٩٩٤.

وانتقدت احزاب المعارضة، الحكومة لعدم اخذها في الحسبان الجفاف على الرغم من ان المغرب لم يشهد منذ سنة ١٩٩٠ سوى موسم أمطار طبيعي واحد.

ومما يفاقم مشاكل المغرب ان عائدات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج انخفضت لتحرم الخزينة من نصيب كبير من عائدات العملة الصعبة.

وذكر محللون مستقلون ان القرض الذي قدمه المصرف المركزي المغربي اخيراً الى الخزينة وبلغ ستة مليارات درهم (٧٠٠ مليون دولار) للمساعدة على تمويل العجز يظهر أن موارد البلاد المالية تواجه مشاكل كبيرة.

وقال القباج ان الحكومة تنوي خفض التمويل العام للخزينة الى ١٥ في المائة سنة ١٩٩٥ والغاءه على مراحل سنة ١٩٩٦ عندما تسمح اصلاحات الاسواق المالية للخزينة بالمنافسة للحصول على قروض في سوق مفتوحة.

## تونس — بسبب انحباس المطر وارتفاع الطلب

# الزيت والزيتون الى ارتفاع في الاسعار

■ انحبس المطر، فتراجع إنتاج الزيتون وارتفعت اسعار الزيت الذي يخرج من معاصر الزيتون المنتشرة في سواحل الحوض الغربي للمتوسط.

وعزا خبراء تونسيون الارتفاع الاستثنائي لاسعار زيت الزيتون في البلدان الرئيسية المنتجة وهي ايطاليا واسبانيا وتونس بتطور العادات الاستهلاكية في البلدان الغربية التي كثفت الطلب على هذه السلعة بعد حملات اعلانية واسعة قام بها «المجلس العالمي للزيوت» الذي اقنع المستهلك الغربي بالمنافع الصحية لزيت الزيتون.

وشملت الحملة بلداناً خارج اوروبا خصوصاً الولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا.

فالولايات المتحدة مثلاً، زادت مستورداتها من الزيت من ٢٠ الف طن في السنة مطلع الثمانينات الى نحو ١٥٠ الف طن في سنة ١٩٩٤. كذلك ارتفعت مستوردات استراليا من الزيت من ٤٠٠٠ طن الى ١٠ آلاف طن فيما ارتفعت مستوردات اليابان من ١٥٠٠ طن فقط في السنة الى ٤٠٠٠ طن.

وفي المقابل اكدت الاحصاءات ان استهلاك الزيت في البلدان المنتجة وبينها تونس واسبانيا شهد ركوداً في السنوات الاخيرة. لكنه عاد الى الارتفاع في سنة ١٩٩٤ بعد خفض السعر الموحد لزيت الزيتون الى ١,٣ دينار (١,٤ دولار) للكيلو الواحد وإقناع التونسيين بالمزايا الصحية للزيت المحلي قياساً بالزيوت النباتية المستوردة التي تباع بأسعار زهيدة.

وبسبب الجفاف وتراجع المحاصيل حصل إختلال في السوق بين الطلب المتنامي والعرض المحدود ما ادى الى ارتفاع كبير للاسعار، إذ تضاعف سعر الكيلو الواحد نحو ثلاث مرات وصار زيت الزيتون يباع في السوق المحلية بنحو ٣,٥ دينار للكيلو الواحد حالياً. وسجلت الظاهرة نفسها في كل من اسبانيا وايطاليا اللتين لجأتا للاستيراد من تونس للاستجابة للطلبات الداخلية.

وكانت تونس حققت محاصيل قياسية من الزيت في موسمي ١٩٩٣ و١٩٩٤ اتاحت لها تصدير ١٨٥ الف طن. ودرت الصادرات ايرادات بالعملة الصعبة قدرت بنحو ٢٨٥ مليون دينار (٣٠٠ مليون دولار) سنة ١٩٩٣، وبنحو ٥٥٠ مليون دينار في ١٩٩٤.

وتفيد الاحصاءات الرسمية ان إنتاج تونس من الزيت تضاعف من ١١٣ الف طن في المتوسط خلال الثمانينات الى ١٧٦ الف طن في المتوسط في التسعينات، فيما تضاعف المتوسط السنوي للصادرات من ٦٠ الف طن في الثمانينات الى ١٢٠ الف طن في التسعينات. إلا أن الاستهلاك المحلي سجل ركوداً واضحاً، إذ استقر في حدود ٤٥ الف طن، فيما تزايد استيراد الزيوت النباتية التي تطور الطلب الداخلي عليها من ٩٠ الف طن في الثمانينات الى ١٣٥ طن في التسعينات، وارتفعت بالنتيجة قيمة المستوردات من ٢٥ مليون دينار الى ٥٥ مليون دينار خلال الفترة نفسها

ومازال زيت الزيتون يتبوأ مكانة مركزية في الاقتصاد المحلي لدوره الكبير في تأمين فرص عمل للقرويين وسكان الارياف وكذلك مساهمته في التخفيف من عجز الميزان الغذائي بفضل الصادرات التي تدر عملات صعبة

إلا ان تنامي إقبال المستهلك المحلي على زيت الزيتون تزامن مع تراجع الانتاج في الموسم الحالي الى نحو ٧٢ الف طن وعجز «الديوان الوطني للزيت» (قطاع عام) عن تجميع اكثر من ١٠ الاف طن. ويتوقع الخبراء أن تكون محاصيل الزيتون في هذه السنة ١٩٩٦ محدودة بسبب شحة الامطار خلال سنة ١٩٩٥ ما سينعكس في كميات الزيوت المتوافرة ويؤثر تالياً على استمرار إرتفاع الاسعار

من جهة اخرى، يتوقع ان ترتفع مساحة مزروعات القطن في تونس الى ٢٠ الف دونم في أواخر خطة التنمية الحالية (١٩٩٢ - ١٩٩٦). وحققت تجربة مزروعات القطن التي بدأت في الثمانينات نمواً مهماً ادى الى توسعة المساحات المزروعة الى ١٢٠٠٠ دونم في العام الماضي

وترمي خطة وضعتها وزارة الزراعة لزيادة مزروعات القطن على مرحلتين الى وقف نزيف العملة الصعبة التي تنفق على استيراد المواد الاولية لصناعة الالبسة والنسوجات. ويقدر ان يغطي الانتاج المحلي من القطن في المرحلة الثانية ٢٥ الى ٣٠ في المائة من حاجات الصناعة المحلية سنة ٢٠٠٠ بعد زيادة المساحات المزروعة قطناً الى ٤٠ الف دونم مقابل ٢٠ الف دونم متوقعة في نهاية خطة التنمية الحالية.

كذلك تسعى تونس لمضاعفة انتاجها من السكر من أجل الحد من الاستيراد. وأفادت إحصاءات وزارة الزراعة ان المساحات المخصصة للشمندر السكري زادت من ١٢ الف دونم في اواخر الثمانينات الى اكثر من ٢٢ الف دونم في العام الماضي، فيما زاد الانتاج المحلي من ١٦٣ الف طن الى ٢٢٠ الف طن في الاعوام الخمسة الأخيرة.

وزادت حاجات السوق المحلية من السكر في السنوات العشر الاخيرة من ١٦٠ الف طن الى اكثر من ٢٥٠ الف طن، اي بزيادة نسبتها ٧٠ في المائة. إلا أن الانتاج المحلي الذي يقدر بنحو ٢٠ الف طن لا يؤمن سوى ١٨ في المائة من الطلب الاجمالي على السكر. وتوجد في تونس خمسة مصانع لتكرير السكر المحلي لكن الحكومة اضطرت الى استيراد كميات كبيرة من السكر الخام والمكرر لمجابهة الطلب الداخلي المتزايد. وارتفعت كميات السكر المصنع التي تم استيرادها في السنوات العشر الاخيرة من ٨٥ الف طن الى ١٣٨ الف طن، فيما ارتفعت كميات السكر الخام المستوردة من ٤٤ الف طن الى ٧٠ الف طن، ويجري تصنيعها في مصانع «الشركة التونسية للسكر» التي تقدر طاقة انتاجها بنحو ٧٠ الف طن في السنة.

## مصر — انخفاض عمليات نقل النفط عبرها

# توقف مشاريع التطوير في «قناة السويس»

■ لم يتفاجأ المطلعون بقرار «هيئة قناة السويس» بالتوقف عن تنفيذ أي مشروعات جديدة لتطوير القناة بعد استكمال مشروع حالي يهدف الى زيادة غاطس السفن العابرة الى ٥٨ قدماً في شهر اذار (مارس) ١٩٩٦، الذي تصل تكلفته الى مليار دولار.

فقد توقع المطلعون أن يصدر هذا القرار بعدما حذرت الدراسات من الانخفاض المستمر في عمليات نقل النفط عبر قناة السويس نتيجة وجود خطوط انابيب أخرى مثل خطوط «سوميد» العربية وخطة أنابيب العراق - تركيا. وكان محمد عزت عادل، رئيس «هيئة قناة السويس»، قال أنه في ظل عملية السلام في الشرق الاوسط والمنافسة العالمية الراهنة لقناة السويس فان ادارة القناة تبذل اقصى طاقة لتطوير المجرى الملاحي للقناة.

وأوضح انه من المقرر زيادة الغاطس المسموح به في القناة من ٥٦ قدماً حالياً الى ٥٨ قدماً في شهر آذار (مارس) المقبل وان هذه الخطوة ستتيح عبور ناقلات البترول وسفن الصب العملاقة ومزيد من العملاء الجدد الذين يعبرون حالياً عن طريق «رأس الرجاء الصالح».

وأضاف محمد عزت عادل ان العمل ببعض خطوط الانابيب متوقف حالياً للظروف السياسية السائدة في المنطقة بعد حرب الخليج كخط انابيب العراق - تركيا إلا أنه بعد استئناف تشغيلها سيكون لها تأثير كبير على قناة السويس.

وقال «لذلك نحتاج الى وقفة متأنية لدراسة إمكان جذب اكبر كمية تجارة بين الشرق والغرب خصوصاً، وان معدلات زيادة تلك التجارة لا تزيد في أحسن فترات الرواج عن اربعة في المائة، وهو ما يعني زيادة في ايرادات قناة السويس بنسبة لا تزيد على ثلاثة في المائة، وهي نسبة لا توازي العائد الحقيقي لما يتم صرفه على تلك المشروعات».

وقال عادل ان مجلس ادارة «هيئة القناة» قرر إجراء تخفيضات في رسوم عبور ناقلات النفط الخام تصل الى ٢٠ في المائة من قيمة الرسوم المقررة وفقاً لاسعار الملاحة بالقناة منذ سنة ١٩٩٤، من دون تغيير في هذه السنة ١٩٩٦، وذلك لكل من الرحلة الفارغة والمحملة، كما روعي أن يزداد التخفيض في رسوم العبور، كلما زادت كميات النفط الخام العابرة.

وفي الوقت نفسه، حددت الهيئة حداً اقصى لرسوم عبور أي ناقلة نفط خام، بحيث يكون مجموع رسوم عبورها في رحلتها الدائرية فارغة ومحملة ٢٢٠ الف وحدة من حقوق السحب الخاصة، اي حوالى نصف مليون دولار كحد اقصى مهما كانت حمولة الناقلة.

وقد بدأت قناة السويس تطبيق الرسوم الجديدة لعبور ناقلات البترول الخام في قناة السويس في اواخر الشهر الماضي، وقد تم إبلاغ جميع الجهات الملاحية التي تتعامل مع قناة السويس، ومنها غرفة الملاحة الدولية، و«هيئة اللويدز»، وممثلو التوكيلات الملاحية، وشركات النفط وكافة الاوساط الملاحية العالمية.

وما تأمله ادارة «هيئة قناة السويس» نتيجة لتنفيذ هذا القرار أن يزداد عبور الناقلات العملاقة للنفط الخام بحمولات مخفضة مستفيدة من الحد الاقصى للرسوم الذي روعي فيه حمولاتها غير الكاملة مما يمثل حافزاً لها على استخدام قناة السويس

في حين تقرر الابقاء على رسوم عبور السفن بمختلف الحمولات من دون تعديل أو تغيير للسنة الثانية على التوالي مراعاة للاوضاع الحالية في ظروف الكساد السائدة في اسواق النقل البحري والتجارة الدولية.

## فهد رئيساً لمجلس «إدارتها»

# السعودية شركة مساهمة محدودة المسؤولية!

■ هناك اكثر من وجه شبه عابر بين المملكة العربية السعودية والشركة العائلية. فقد انشأ المملكة والد الملك فهد، الذي حوّل شبه الجزيرة العربية الى مجمع مترامي الاطراف، بعد سلسلة من عمليات الاستيلاء العدائية والدامية في عشرينات هذا القرن. ويمكن فهم الكثير مما تفعله المملكة فهماً افضل من خلال الاستدلال بالنظريات الادارية بدل العلوم السياسية. ذلك ان الصعوبة المستديمة التي يواجهها الملك تتمثل في ادارة متوسطة مضطربة، تضم كل اولئك الامراء والاقارب الساعين الى مراكز مرموقة في هرم الدولة.

وكما أظهرت السيارة المفخخة التي انفجرت بمؤسسة عسكرية اميركية في الرياض اخيراً، ان الاعتماد الزائد على مصدر خارجي هو من اكثر قرارات الملك اثارة للجدل فالمملكة على نحو او آخر قد لزّمت عقد الدفاع عن اراضيها الولايات المتحدة الاميركية.

فالملك فهد الآن، رجل عجوز معتل الصحة، وبالاضافة الى مهامه في ادارة «شركة المملكة العربية السعودية المحدودة»، هو ايضاً رئيس المجلس الأعلى لشركة «ارامكو» السعودية وهي شركة تملكها الدولة لاستغلال احتياطي البلاد من النفط الذي يشكل حوالى ربع الاحتياطي العالمي الاجمالي.



المسؤولون الصغار يمكن ان يديروا الاعمال اليومية لكن الملك وحده يتخذ، او على الاقل يتبنى القرارات الكبرى حول مستويات الانتاج وهذه قرارات صعبة لاسباب ليس اقلها ان مصالح شركة المملكة السعودية المحدودة لا تتطابق دائماً مع مصالح «ارامكو».

لكن الملك فهد بصفته رئيس «ارامكو» قد يرى مغرياً ان يدفع الاسعار الى الهبوط لزيادة حصته في السوق ولاخراج منافسيه منها. إلا ان النتائج القصيرة الاجل لمثل هذه السياسة من شأنها ان تؤدي الى خفض العائدات بحيث يصبح اصعب على الملك ادارة شركة المملكة العربية السعودية المحدودة.

ان الكفاءة الاساسية في البلاد تتركز في قطاع الطاقة، حيث جنت الحكومة حوالى ٧٠ في المائة من عائداتها من بيع النفط والغاز. لكن السعر الذي يستدرجه انتاجها النفطي اليوم هو ادنى بكثير مما يسمح لها بادامة انفاقها التبذيري. فالدين الحكومي يصل الآن الى حوالى ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، مما اضطر الملك فهد الى خفض الانفاق العام.

ومنذ سنة ١٩٩٣ ابقت منظمة «اوبيك» التي تسيطر عليها السعودية انتاجها ثابتاً بحدود ٢٥ مليون برميل في اليوم على امل ان يتزايد الطلب على النفط فيرفع الاسعار سريعاً. لكن تزايد الانتاج خارج «اوبيك» وخصوصاً في بريطانيا والنرويج قد أبقى الاسعار منخفضة. [illegible] ١٩٩٥/١١/ [illegible] في جو اللغم.

ويتوقع «مركز دراسات الطاقة» العالمي، (وهو مركز للدراسات يديره وزير النفط السعودي السابق الشيخ احمد زكي اليماني من لندن)، ان يؤدي استمرار تزايد الانتاج خارج «اوبيك» الى دفع الاسعار الى مزيد من الهبوط.

وربما افادت المملكة العربية السعودية من فرض حظر نفطي دولي على نيجيريا التي تنتج حالياً ١.٩ مليون برميل في اليوم لكن الادانة العالمية لانتهاك نيجيريا لحقوق الانسان لم تتحول بعد الى حظر نفطي. وفي اية حال فإن العالم عاجلاً ام آجلاً سوف يسمح للعراق باستئناف صادراته النفطية حيث كان يضخ قبل غزوه للكويت ٢.٨ مليون برميل في اليوم. وهذا وحده يكفي اليوم لتسهيل سعر النفط نحو هبوط متواصل ما لم تلجأ السعودية وغيرها من الدول الاعضاء في «اوبيك» الى خفض انتاجها خفضاً موازياً.

وهناك خطر آخر محتمل يلوح في الافق وهو ان الجمهوريات السوفياتية السابقة سوف تصبح في النهاية قوة ملحوظة من جديد في اسواق النفط العالمية.

فهل يجلس الملك فهد ساكناً ينتظر حدوث هذا الشيء، ام يستطيع اتخاذ مبادرات «لفركشة» منافسيه؟

لكن التقلبات الحادة والمثيرة في السياسة ليست من سمات الملك فهد لكن ماذا لو راودته نزوة الرجل العجوز فقرر ان يتجرأ؟

امامه في هذه الحالة خياران. احدهما، رفع الاسعار بخفض الانتاج، وهذا مثلث الصعوبات. إذ ان المملكة العربية السعودية عليها ان تفعل ذلك بالتلازم مع اعضاء آخرين في «اوبيك» خشية ان يوسع الاعضاء الآخرون انتاجهم فيما المملكة تقلص انتاجها. يضاف الى ذلك ان المكاسب المنتظرة قصيرة العمر. فالدروس المستقاة من الهزتين النفطيتين في السبعينات تشير الى ان الرفع السريع للاسعار يلحق الضرر في النتيجة بمنظمة «اوبيك» لأن المستهلكين يواصلون اعتماد بدائل النفط مثل الغاز الطبيعي والقوة النووية، في حين راح منتجون آخرون يستغلون حقولاً نفطية كلفتها عالية في ظروف مختلفة.

وعلى اية حال فإن دفع اسعار النفط الى ارتفاع آخر مثير من شأنه ان يغيظ شركاء الملك فهد التجاريين في اميركا وهو امر حريص على اجتنابه.

اما الخيار الثاني فهو اكثر إغراء. فالمملكة العربية السعودية بإمكانها ان تنتج من النفط اكثر بكثير مما تنتج الآن. ومع انها تملك ٢٦ في المائة من الاحتياطي العالمي الثابت فإن انتاجها السنوي يصل فقط الى ١٢ في المائة من اجمالي الانتاج العالمي فإذا اعتمدت «ارامكو» التكتيكات التي يعتمدها المنتجون خارج «اوبيك»، فاستغلت احتياطيها باسرع وقت ممكن فإن عائداتها قد تنخفض في البداية إذ ان سعر النفط سوف يهبط وربما بسرعة اكبر من زيادة انتاج «ارامكو». فعندما زادت المملكة انتاجها زيادة كبيرة، على سبيل المثال، سنة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ هبطت عائداتها النفطية.

لكن خفض اسعار النفط من شأنه في المدى البعيد ان يشجع الطلب وخصوصاً في سوق توليد الكهرباء، حيث بدأت تتقدم انواع أخرى من الوقود، ومن شأنه ايضاً ان يخفف الاستثمار في حقول جديدة خارج «اوبيك». إذ ان إنتاج النفط السعودي يكلف دولارين للبرميل الواحد نظير عشر دولارات للبرميل في العديد من الحقول خارج «اوبيك». لكن مثل هذه الاستراتيجية يبقى محفوفاً بالمخاطر لأن احداً لا يعرف مدى سرعة استجابة الطلب لهبوط الاسعار.

[illegible]

ولو كان الامر بيد رجل من رجال الاعمال لاقدم على مثل هذه المغامرة لكن الملك فهد محكوم بالقلق اكثر من غيره حول السيولة المالية. إذ ان هزة جديدة قصيرة الاجل في العائدات نتيجة لهبوط اسعار النفط سوف تجبر الملك على إجراء المزيد من التخفيضات في الانفاق الحكومي.

ومنذ زمن طويل تقوم الحكومة السعودية بلجم المعارضة والانشقاق السياسي عن طريق خدمات عمومية سخية مثل الصحة والتعليم. يضاف الى ذلك ان زيادة الانتاج بشكل كبير يستدعي اللجوء الى مصادر خارجية باستدعاء خدمات شركات النفط الاجنبية.

ان الانفجار الذي وقع في الرياض، اثبت مخاطر هذا الاتجاه كما اثبت ان نظام الملك فهد بعيد كل البعد عن الاستقرار.

عن «الايكونوميست»

## كتاب صادر في بيروت ممنوع في الكويت

# خواطر وتساؤلات حول الاقتصاد الكويتي

■ عن «دار الطليعة للطباعة والنشر» في بيروت، صدر اخيراً كتاب صغير الحجم من ١٣٦ صفحة لمؤلفه محمد سلمان غانم بعنوان: «الاقتصاد الكويتي الى اين؟ خواطر وتساؤلات».

وفيه يعالج الكاتب مقولة الوفرة التي تصبح مصدراً للفقر والحرمان. كما حدد ذلك الاقتصادي الفرنسي «فورييه». وهو يعالج بشيء من الموضوعية اصول الازمة الكويتية ومتفرعاتها.

كتب محمد سلمان غانم يقول:

«... من فائض مالي الى عجز الخزانة، ومن الإقراض وتصدير رؤوس الاموال الى الخارج الى الاقتراض والاستدانة من البنوك والبيوتات المالية الكبرى في الغرب. ارصدتنا المالية في خزائنهم تتحول بقدرة قادر الى ارصدة اجنبية بالنسبة لنا، ورؤوس الاموال المرحلة من منطقتنا تنقلب رؤوس اموال عائدة إلينا في شكل ديون وقيود تكبل شعبنا وتفرض عليه التبعية والإفقار والمهانة...».

وتساءل

كيف إنقلبت الآية هكذا راساً على عقب؟

ما الذي أوصل البلاد الى هذا الموصل الذي لا تحسد عليه؟

ومحذراً من ان السياسة الاقتصادية التي اتبعت الى الآن، تلك السياسة الطبقية التي رسمها الغرب للكويت والمتسمة بالطفيلية والريعية والاستهلاك الجنوني، هي التي ولّدت تلك السلسلة المتواصلة من الخضات والازمات والفضائح، ولاتزال تنخر في البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتهدد مصير الشعب الكويتي نفسه، وليس اقتصاده فحسب. ويمضي محمد سلمان غانم في مقدمته شارحاً:

«ولما كانت طبيعة النظام تقوم على اساس تقديم الملكية الخاصة القرابية للاقلية على الملكيات الخاصة الصغيرة للاكثرية كان من الطبيعي ان يتم هذا التملك لصالح فئات ومجموعات تمثل الاقلية المستقوية بالسلطة السياسية، وبالتالي بالسيطرة الاقتصادية على حساب الملكيات الخاصة للاكثرية. ومن الطبيعي ان تؤدي القرابية الى نمو الثروة والملكية للاقلية بشكل متصاعد وتضاؤل الملكيات الخاصة للاكثرية».

وفي الموضوع نفسه يقول:

«قد يقول قائل إن السلطة لم تكن على دراية بنتائج السياسة الاقتصادية او ان ذلك كان نتيجة لغياب التخطيط. إن العبرة ليس ما إذا كانت واعية أم لا. وإنما العبرة في طبيعة مصالحها وهل تتفق مع التنمية الاقتصادية وبالتالي امتصاص الفائض بما يحقق التطور الاقتصادي، أم يجري الاستيلاء عليه عبر الازمات ومؤسسات المضاربة والسمسرة وشتى أشكال اللصوصية الاجتماعية سواء القانونية أو شبه القانونية، والسطو المباشر».

ويتابع محمد سلمان غانم

«أما فيما يتعلق بإرجاع هذه الازمات الى غياب التخطيط والتخبط والفوضى وما الى ذلك من مقولات، فهذا مرفوض جملة وتفصيلاً. فالتخطيط والتدبير واختيار الوسائل والطرق للنهب والسلب والاغتصاب الحقوق الاجتماعية تجري على اعلى مستويات، وبشكل مقصود ومحدد الأغراض والغايات وذلك لخدمة المصالح القرابية والتمسك بمباشتها في التملك والاستئثار والاحتكار والتفرد بالسيطرة الاقتصادية والاجتماعية وعدائها للمصالح الجماعية ومصالح الاقتصاد الوطني، بل ومصلحة الكويت كبلد وشعب ومستقبل».

في الفصل الاول وتحت عنوان «مع التملك ضد العمل» يعتبر الكاتب ان السياسة الحالية للحكومة او بالاحرى السلطة الكويتية تسير على «نهج السياسة السابقة فيما قبل الغزو العراقي للكويت والغزو الرأسمالي الامبريالي المضاد للخليج، وهي السياسة الاقتصادية نفسها التي ولّدت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي لاتزال تنخر في جسد البُنيات الاقتصادية ـ الاجتماعية لدول الخليج وتحيلها الى ركام هش ضعيف ولقمة سائغة للرأسمال الاحتكاري الامبريالي العالمي».

عن الانفاق والانتاج يقول الكاتب «فإذا اردنا تلمّس الاسباب والعلل واتجاهات الواقع وما فيه من معضلات وعلل، فإن مصدرها الاول ـ ولا شك ـ هو السياسة الاقتصادية ونهج النظام وطبيعته. فمن البداية حدّد النظام الهدف الرئيسي من استغلال الثروة النفطية ان تكون موضوعاً للتملك لا العمل. ومصدراً للإنفاق لا الإنتاج».

ويستخلص «ان سياسة الانفاق الحالية هدفها، او محصلتها النهائية، شئنا ام ابينا، تحويل الفائض الاجتماعي ومدخرات المجتمع الى استرباح وتفقيع، الى جانب السرقات والسطو على الاصول الانتاجية لاثراء القلة المستقوية».

تحت عنوان «ثرثرة فوق آبار النفط» كتب محمد سلمان غانم

«إن قضية النفط ليست قضية سوق. إنها قضية صراع اجتماعي ـ سياسي بين رأس المال العالمي الإمبريالي المهيمن ونظامه الجديد وبين العمل والشعوب المستغلة والمضطهدة بأدوات خارجية او محلية، ومجرد طرح بدائل اكاديمية او فنية لاتعدو كونها تسلية للمحتاجين. كما انها تنزع مفتاح الصراع من ايدي الشعوب المظلومة ليس فيما يتعلق بالنفط فقط وإنما بغيره من المواد الخام ايضاً. بل فيما يتعلق بمجمل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية التي صيغت في معاقل الرأسمالية ومراكز الفبركة الايديولوجية في الجامعات ومعاهد الابحاث والمؤسسات الدولية. ولا سيما في صندوق النقد الدولي، تلك التي جعلت من مفتاح الصراع لغزاً امام الشعوب، بما في ذلك شعوب الدول الرأسمالية ذاتها».

ويمضي الكاتب «في مهزلة على الشعب» يقول

«إن النفط باعتباره موضوع عمل ذا طاقة إنتاجية هائلة وينطوي على ريع طبيعي كثيف، فإنه إذا ما ارتبط بقوة العمل فستحوله هذه الى محرك ديناميكي فعال لاقتصاد إنتاجي متطور ومتنام في اتجاهات متعددة بما يترتب عليه من خلق وتحفيز انشطة وقطاعات إنتاجية متوسعة ومتكاملة. وبالتالي إرساء قاعدة إنتاجية راسخة وذاتية النمو تطور وتتطور بقوة العمل ووسائل الإنتاج الاخرى وتزيل شبح الخوف والقلق من المستقبل لدى شعوب الخليج».

## خـواطـر إقتصـادية

يكتبها: سليمـان الفرزلي

### تمرز وكمحي

■ لم تفت الملابسات التي رافقت المحاكمات البريطانية بشأن قضية «ماكسويل» الشهيرة على القضاء اللبناني، نظراً الى ورود اسم شخص لبناني مثير للجدل فيها. والشخص اللبناني المقصود هو روجيه تمرز، الذي كان اثناء توليه رئاسة شركة «انترا» وبنك «المشرق» في بيروت في عهد الرئيس امين الجميل مثيراً للجدل ايضاً، وخصوصاً بعد انتهاء عمله الرسمي والادعاء عليه بتهم اين منها الاتهامات الموجهة الى الناشر الراحل روبرت ماكسويل وأولاده.

ويبدو صحيحاً المثل العالمي الشائع ان الطيور على اشكالها تقع، فوقع روجيه تمرز على ماكسويل بعرض لتعويم جريدة «دايلي ميرور» بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه استرليني، يدعي كثيرون من اللبنانيين انهم يعرفون من اين جاء بها.

وما تكشف في المحاكمات البريطانية بالنسبة الى روجيه تمرز يتعدى المسالة المالية والتهم المتعلقة بها. فقد اكد تمرز، حسب المتابعات الصحافية البريطانية للقضية، ان صلة الوصل بينه وبين آل ماكسويل كان دايفيد كمحي، الوكيل السابق لوزارة الخارجية الاسرائيلية في عهد «الليكود». وهكذا وجهت الى تمرز امام القضاء اللبناني بعد تكشف هذه المعلومات تهمة التعامل مع العدو، فوق الاتهامات المالية السابقة.

وبناء على ذلك يمكن الافتراض ان علاقات تمرز الاسرائيلية قديمة العهد، وربما كانت قائمة اثناء توليه مسؤولية مؤسسات لبنانية معروفة في بيروت، وهو امر غير مستغرب في تلك المرحلة من الحالة السياسية اللبنانية التي برز فيها الشقيقان بشير وامين الجميل.

لكن الافتراض الآخر المرتبط منطقياً بالافتراض الاول، هو ان علاقات تمرز الاسرائيلية لا تقتصر على دافيد كمحي، بل تتعداه كما تبين من قضية ماكسويل الى رجال اعمال اسرائيليين وربما استثمارات اسرائيلية يفترض القضاء اللبناني انها باموال لبنانية مختلسة.

ولما كانت الاموال المعنية المدعى على تمرز بها امام القضاء اللبناني ليست مئوية او مليونية من الدولارات، ولا حتى عشرات الملايين، بل عدة مئات من ملايين الدولارات، فان ذلك يرتب مسؤولية اخلاقية على القضاء الاسرائيلي لتقصي الموضوع إذا صدق ان اسرائيل هي دولة قانون. فالثابت حتى الآن هو ما اعترف تمرز شخصياً به عندما قال في تصريح له الى جريدة «الحياة» اللندنية انه اكبر مالك في لبنان بعد رفيق الحريري. والترجمة المالية لهذا التصريح تصل قطعاً الى مئات الملايين قياساً على الملكية الحريرية. يضاف الى ذلك ما يتردد في وسائل الاعلام بين حين وآخر عن عمليات تمرزية في بحر قزوين بمبالغ كبيرة، ربما كانت على علاقة ايضاً باستثمارات ووساطات اسرائيلية، ناهيك بالعرض التمرزي لتعويم امبراطورية الناشر اليهودي الراحل روبرت ماكسويل كما تكشف امام القضاء البريطاني.

فالقضاء الاسرائيلي، كما هو متداول في وسائل الاعلام الغربية على الاقل، لا يستسيغ ولا يغمض عينيه عن العمليات المالية المشبوهة لبعض رجال الاعمال الاسرائيليين، او عن الفساد في الادارة. وبالتالي فان علاقات رجال الادارة الاسرائيلية العاملين او السابقين مثل كمحي، وعلاقات رجال الاعمال الاسرائيليين بنوع معين من رجال الاعمال في العالم العربي، هي ايضاً مسؤولية اسرائيلية إذا كان الاسرائيليون يريدون حقاً كما يقولون ان تقوم في الشرق الاوسط منطقة اقتصادية سليمة وصحية تختلف اختلافاً ملحوظاً عن طبيعة الاعمال المعروفة في هذه المنطقة حتى الآن والتي افرزت ظواهر طفيلية مقززة في العالم العربي وربما في اسرائيل ايضاً. وإلا فما هو المنطق الذي يجمع شخصاً مثل كمحي الى شخص مثل تمرز؟

الجهة الوحيدة التي تستطيع ان تعطي جواباً مقبولاً هي القضاء الاسرائيلي.

### عالم الاقتصاد

■ توفي اخيراً المفكر الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة «نوبل» جيمس ميد، الذي كان مقتنعاً بامكانية خلق عالم افضل عن طريق الاقتصاد. ومع ان زميله جون ماينارد كينز خطف الاضواء الاعلامية والشهرة كلها في الثلاثينات والاربعينات لدوره في إخراج العالم من الانهيار الاقتصادي وإقامة مؤسسات دولية مازالت قائمة الى الآن منذ نصف قرن، ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فان ميد لم يكن في ظل كينز اقل منه اهمية او غزارة في الانتاج.

وطلاب الاقتصاد بنوع خاص يعرفون ميد من مؤلفاته المتعلقة بالتجارة العالمية واهمها «نظرية السياسة الاقتصادية العالمية» التي نال عليها جائزة «نوبل» في عام ١٩٧٧، وصدرت في جزئين اولهما «ميزان المدفوعات» وثانيهما «التجارة والرفاه»، وهو بذلك اسهم في وضع الاتفاقية الدولية المعروفة باسم «غات» والتي اعطت مكانها في العام الماضي الى «منظمة التجارة العالمية».

ومن كتبه الكبيرة الاولى التي اطلقته كمفكر اقتصادي مرموق «التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية» الصادر عام ١٩٣٦، مما فتح له الطريق الى عصبة الامم والعمل الدولي باصدار مطبوعات اعلامية واحصائية تشبه الجيل اللاحق من هذه المطبوعات الصادرة عن المؤسسات الدولية الراهنة ولعل استذكاره بعد وفاته يعتبر مناسبة جيدة لحزب العمال البريطاني الجديد، نظراً لان ميد كان يميل الى حزب العمال السابق ويختلف معه حول الاعتراف بدور السوق في الية الاسعار والاجور في اقتصاد شبه حر.

الولايات المتحدة

## خلاف مع الاتحاد الاوروبي على مقاطعة إيران و... العراق

# «حرب العقود» بين أوروبا وأميركا

■ شهد المسرح الاقتصادي الدولي تطورات مثيرة خلال سنة ١٩٩٥ المنصرمة وخصوصاً النصف الثاني منها. ومن التطورات المهمة التي كان لها انعكاس خاص على الشرق الاوسط قرار الرئيس الاميركي بيل كلينتون بفرض حظر على تعامل الشركات الاميركية مع ايران، بعدما كانت شركة نفطية اميركية، هي «كونوكو» قد تعاقدت مع الحكومة الايرانية على تنفيذ مشاريع نفطية بقيمة مليار دولار فاضطرت بسبب قرار الرئيس الاميركي الى ان تفسخ العقد مع طهران.

لكن الشركات الاوروبية، وخصوصاً الفرنسية والالمانية، لم تماش الولايات المتحدة في سياستها الايرانية هذه. فابقت على تعاملها مع ايران، بل ان ايران استطاعت ان تسوّق الكميات النفطية التي حظر تصديرها الى الولايات المتحدة في اسواق اخرى، وهي تقرب من ربع صادراتها الاجمالية. كان آخرها عقد مع بولندا لتزويد مصفاة «غادنسك» بما يعادل ٣٠ الف برميل يومياً من النفط الخام (راجع «الميزان» العدد الثالث - المجلد الثالث - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥).

وبسبب اخفاق السياسة الاميركية في فرض مقاطعة شاملة على ايران، تضرر الشركات الاميركية من ان سياسة المقاطعة هذه حرمت الشركات الاميركية من الفرص واتاحتها للشركات غير الاميركية. ولهذا السبب لوحت الادارة الاميركية باصدار ما اسمته المقاطعة الثانوية، اي منع التعامل الاميركي مع اي شركة اجنبية غير اميركية، تتعاطى مع ايران.

وفي هذا الصدد يختلف الراي الاوروبي والياباني عن الموقف الاميركي لاسباب عدة اهمها:

اولاً، ان الولايات المتحدة استأثرت بالغنائم في منطقة الخليج ولم تترك لشركائها الاوروبيين واليابانيين شيئاً يذكر على الرغم من مشاركتهم الفعالة في التحالف الدولي الذي اقامته واشنطن ضد العراق قبل سنوات خمس، وهكذا فان الامتعاض الاوروبي بشكل خاص مؤداه انه لا يجوز أن يقع الغرم على اوروبا ويكون الغنم كله من نصيب اميركا. وهذا يفسر الى حد بعيد رفض الاوروبيين واليابانيين مقاطعة ايران واتخاذهم موقفاً الين تجاه العراق في السنتين الاخيرتين لئلا يفوتهم القطار العراقي ايضاً عندما يحين الوقت.

ثانياً، يبدي الاوروبيون تضايقاً ملحوظاً من المنافسة الاميركية، غير المتكافئة وغير الشرعية ايضاً، في ما اطلق عليه «حرب العقود». ذلك ان الرئيس الاميركي، يستخدم نفوذه شخصياً للضغط على دول معينة لحملها على اختيار الشركات الاميركية بدل الشركات الاوروبية. ومن ذلك مثلاً، إقدام البيت الابيض على مطالبة المملكة العربية السعودية، بما يشبه الفريضة اللازمة على إعطاء عقد الاتصالات الهاتفية بمبلغ ٤ مليارات دولار الى شركة AT & T الاميركية مع العلم ان العروض الاوروبية كانت اكثر تنافسية، وتكرر ذلك عندما ضغطت واشنطن على الرياض لمنعها من شركاء طائرات «ايرباص» الاوروبية لاسطولها التجاري لمصلحة شركتين اميركيتين تعانيان من متاعب مالية هما «بوينغ» و«مكدونال دوغلاس»، وذلك بقيمة تزيد على ٦ مليارات دولار.

ثالثاً، يبدي الاوروبيون امتعاضاً من المحاولات الاميركية لاعادة هيمنة واشنطن على السياسة الاوروبية من خلال مشكلة «البوسنة» اولاً، باحباط المساعي الاوروبية السابقة. وثانياً، بتقديم حلول مشكوك في جدواها النهائي سوى انها تضع الاوروبيين من جديد تحت الجناح الاوروبي.




## خطوة حاسمة على طريق الوحدة النقدية

# الـ«يورو» بدل الـ«إيكو»

■ ... واخيراً اقر زعماء «الاتحاد الاوروبي» في مؤتمر قمة مدريد المنعقد في الشهر الماضي تسمية العملة الاوروبية الموحدة التي سوف تصبح سارية المفعول، إعتباراً من ١٩٩٩ والتي ينتظر ان تصبح في التداول العام قبل السنة ٢٠٠٢.

وقد اختار الاوروبيون لعملتهم الموحدة المقترحة اسم EURO بعدما كان الظن انهم سوف يعتمدون الاسم الدارج الآن ECU وهو وحدة حسابية دفترية، حددت لها قيمة بمبلغ دولار وربع الدولار تقريباً للوحدة الواحدة.

وقد سبق ذلك شكوك وتكهنات.

اما الشكوك، فهي نابعة من التحفظات البريطانية المستمرة على الوحدة النقدية الاوروبية. الامر الذي جعل زعماء اوروبا الآخرين يتصورون قيام مستويين من السير باتجاه الوحدة الاوروبية.

الاتجاه السريع، للدول القادرة على ذلك والراغبة فيه واهمها المانيا وفرنسا.

واتجاه متريث، للدول المتباطئة مثل بريطانيا والبرتغال وربما ايطاليا.

اما التكهنات فقد اخذت في الاعتبار ان عصب الاتحاد الاوروبي هو المحور الالماني - الفرنسي وبالتالي، اطلقت تسمية تنسجم مع هذا الثنائي تستند الى عملة المانية قديمة جداً تحمل اسماً شبيهاً باسم الفرنك الفرنسي وهذه العملة المقترحة سميت «فرانكن». لكن هذا الاقتراح اسقط بسبب حساسيات يمكن ان يثيرها في الدول الاخرى المتمسكة بعملتها الوطنية كرمز للسيادة خصوصاً في بريطانيا، وهكذا ولد الـ EURO.

والملفت للنظر أن معظم الشركات الاوروبية الكبرى وخصوصاً الشركات الصناعية التي تتعاطى التصدير هي اكثر الفئات مطالبة بالوحدة النقدية، لانها تدفع ثمناً غالياً للتقلب باسعار صرف العملات بسبب تعددها. فالعملة الواحدة المشتركة لا تتقلب بل تبقى ثابتة. إلا بالنسبة الى عمليات غير اوروبية مثل الدولار الاميركي والين الياباني.

لكن ذلك لا يؤثر كثيراً لان الغالبية العظمى من تجارة الدول الاوروبية هي مع بعضها البعض بحيث تشكل التجارة الاوروبية - الاوروبية ثلاثة ارباع تجارة اوروبا مع بقية العالم. ولهذا، لا يستهان بالوفورات المتحققة من استقرار النقد الدولي الاوروبي من خلال العملة الواحدة المشتركة.

فرنسا

## أقصر شهر عمل في التاريخ الفرنسي

# جاك شيراك وحكومته مصابان بانفصام الشخصية

■ اعتبرت رئاسة جاك شيراك للجمهورية الخامسة، اقصر شهر عسل في تاريخ فرنسا، لان شعبية الرئيس الجديد اخذت تتدهور سريعاً قبل نهاية المائة يوم الاولى من رئاسته، لاسباب اقتصادية وغير اقتصادية.

ومن اهم الاسباب الاقتصادية، ان الرئيس الفرنسي، لم يستطع ان يفي بوعده بمعالجة مشكلة البطالة، بل ان رئيس حكومته الن جوبيه راح يطبق برنامجاً لتقليص المنافع الاجتماعية الامر الذي الهب جمهور النقابات العمالية والمهنية، فقامت في الخريف الماضي بسلسلة واسعة من الاضرابات والتظاهرات والاشتباكات مع الشرطة.

وقد سبق ذلك تناقض بين الاهداف المعلنة للحكومة وبين وسائلها التطبيقية لاعادة العافية الى مالية الدولة المرهقة الامر الذي ادى الى اقالة وزير المالية السابق الن مادلين من منصبه لانه يؤمن بتطبيق سياسة السوق الحرة تطبيقاً جذرياً وهو امر لا تقوى عليه الحكومة من الناحية الاجتماعية دفعة واحدة، ولذلك رأى المحللون ان الحكومة الفرنسية مصابة بمرض انفصام الشخصية او «الشيزوفرنيا» بسبب إلتزامها بمكافحة سرطان البطالة وفي الوقت ذاته عجزها عن ذلك.

فالبطالة كانت أهم موضوع بعينه خلال الحملة الانتخابية، على الرغم من ان فرنسا مازالت دولة تترسخ فيها حالة المجتمع التعاوني بمعنى ان هناك قوة ملحوظة للمؤسسات ذات الامتيازات مثل موظفي الدولة والنقابات العمالية والمهنية، وهي مؤسسات تتمسك بمكتسباتها ومزاياها.

لكن مشكلة البطالة في فرنسا فضلاً عن انها تشكل نسبة مرتفعة تصل الى ١٢ في المائة، تنطوي على تعقيدات عضوية من حيث أن هناك وجهين لمشكلة البطالة خاصين بفرنسا من دون غيرها.

الوجه الاول، ارتفاع نسبة البطالة في اوساط العمال غير المهرة اصحاب الاجور المتدنية، في وقت يشكو فيه جميع الفرنسيين ان الكلفة الاجتماعية لهذا القطاع عالية جداً جداً. ليس فقط من حيث الحد الادنى للاجور، بل من حيث تقديمات ارباب العمل ايضاً.

والوجه الثاني، ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل لمدة طويلة وهي نسبة تبلغ ثلث العاطلين عن العمل. والمقصود بذلك العاطلون الذين مضى عليهم اكثر من سنة من دون عمل ودخل ومعظمهم غير مهيأ لايجاد وظائف جديدة، إما لتقدمهم في العمر وإما لعدم وجود كفاءات فيهم يمكن تطويرها.

وقد حاولت حكومة جوبيه ان تعالج هاتين المشكلتين بتخفيف التقديمات الاجتماعية الواقعة على عاتق ارباب العمل تجاه صغار الكسبة، وبالتدخل في عمليات الدعم الحكومي...

ويقول بعض الخبراء الفرنسيين، ان الوضع السكاني في فرنسا يزيد عن صعوبة مهمة الحكومة، لأن عدد العمال الجدد الذين يدخلون سوق العمل يزيد عن عدد العاملين المتقاعدين سنوياً خلافاً لأوضاع اوروبية أخرى مثل المانيا وايطاليا.

ولهذه الاسباب تبقى الشكوك محفوفة بقدرة الرئيس جاك شيراك وشريكه آلن جوبيه على المواجهة المباشرة والصعبة مع المشكلات البنيوية الرئيسية المتراكمة. وفي الوقت ذاته يجد هذا الثنائي نفسه مضطراً الى اتخاذ سياسات اقتصادية ومالية صارمة ومتقشفة، ومنها على وجه الخصوص الحد من عجز القطاع العام لتلبية متطلبات اتحاد النقد الاوروبي.

والمشكلة هنا ان هذا الهدف الذي تتمسك به الحكومة يهزم ويناقض الهدف الآخر الذي إلتزمت به خلال الانتخابات، ألا وهو خفض البطالة وزيادة النمو الاقتصادي.

ويقول دومينيك مواسي، نائب مدير «المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية» ورئيس تحرير مجلة «السياسة الخارجية»، انه اذا فشل شيراك في مصالحة الفرنسيين مع انفسهم ومع دولتهم، واذا تضافر الاضطراب الاجتماعي مع العنف الارهابي فينقسم المجتمع وتتصدع مفاهيمه الثقافية فان قوى شرسة وغير ديموقراطية، مثل اليمين المتطرف الذي يقوده جان - ماري لوبين، يمكنها ان تشكل عندئذ خطراً سياسياً شديداً بخلخلة الاستقرار العام.




الصين

## الاقتصاد الصيني الاكبر حجماً في العالم

# التنين النائم يستيقظ

■ السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الصين الشعبية في عهد زعيمها العجوز المتقاعد دينغ هيسياو بنغ باعتماد المؤالفة بين نظام السوق الراس مالي الحر اقتصادياً وبين نظام سيطرة الحزب الواحد سياسياً، اطلقت في تلك البلاد الشاسعة (التي يبلغ سكانها اكثر من مليار نسمة، اي سدس سكان الكرة الارضية)، موجة من النمو الاقتصادي غير المشهود ترافق مع انفتاح على الغرب والدول الراسمالية بحيث زادت تجارة الصين الخارجية بنسبة سنوية متواصلة مقدارها ١٦ في المائة منذ ١٩٧٨ الى اليوم.

وعلى الرغم من العداء السابق المستحكم بين الصين والولايات المتحدة الاميركية منذ مطلع الخمسينات، ابتداء بالحرب الكورية (١٩٥١ - ١٩٥٣) وانتهاء بالحرب الفيتنامية (١٩٦٥ - ١٩٧٤)، فقد اقبل البلدان على انفتاح تدريجي لم يخل من المتاعب والإحتكاك. لكن الولايات المتحدة آثرت الفصل بين المصالح الاقتصادية وتحفظاتها على الوضع الداخلي في الصين. فمنحت الصين حق الدولة الافضل رعاية واصبحت شريكها التجاري الاول.



واذا استمر الحال على هذا المنوال فان حجم الاقتصاد الصيني بكليته سوف يكون الاكبر في العالم في مطلع القرن المقبل، متجاوزاً حجم الاقتصاد الاميركي لاول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الحديث.

وهناك شكوك في الصين بان التحفظات الاميركية التي تنشأ بين حين وآخر وخصوصاً حول حقوق الانسان في الصين، ليس مردها الدفاع عن حقوق الانسان او الديموقراطية، انما هي محاولة لاعاقة تقدم الصين.

لكن المرجح ان الصين حتى في غياب واضع سياستها الجديدة دينغ هيسياو بنغ سوف تتطور بسرعة اكبر باتجاه نظام السوق مع التركيز على الاصلاح الهادف الى تقليص الفساد وخصوصاً في صفوف العائلات النافذة بسبب ارتباطها التاريخي بالحزب الشيوعي، واقامة طبقة وسطى واسعة ومعتدلة في النتيجة لها مصلحة اكيدة في ترسيخ حكم القانون واطلاق الكفاءات التقنية والعملية في هذه الطبقة. وفي اغلب الظن ايضاً ان الصين قد شهدت استقراراً طويلاً سوف تبقى حريصة على هذا الاستقلال كاساس لنموها المتواصل الامر الذي يقتضي في النتيجة اقامة نظام سياسي قادر على التجاوب مع التغيرات الاجتماعية السريعة الناشئة من عمليات الاصلاح والتحديث.

والثقة الصين بنفسها وبمستقبل اقتصادها تبدو تجاه القوى الخارجية وخصوصاً بالنسبة الى الولايات المتحدة واليابان شريكاً صعب المراس لان الصين لم تعد قابلة للاحتواء الاقتصادي، فضلاً عن ان سوقها الاستهلاكية الواسعة تشكل نقطة جذب للاستثمارات الاور...ية واليابانية والاميركية التي ليس بمقدورها بعد ان تتجاهل سوقاً يه... كاد يعادل الاسواق الاميركية والاوروبية والآسيوية مجتمعة.

## تقرير «اونكتاد» عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في غرب آسيا

# لبنان مرشح لاستعادة زعامته الاقتصادية وسوريا تنتظر اموالها المهاجرة

**افاد التقرير السنوي لمنظمة «اونكتاد» الدولية التابعة للامم المتحدة لسنة ١٩٩٥، والخاص بحركة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ان المنطقة العربية (باستثناء اسرائيل)، كانت اقل مناطق العالم إفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة**

**وقد إختارت «الميزان» جانباً من التقرير الذي يقع في ٤٤٠ صفحة متعلق بالدول العربية في غرب اسيا لشمولها لبنان وسوريا، بغية عرض الفرص والمعوقات امام الاستثمارات الاجنبية في تلك المنطقة العربية**



يظهر هذا الرسم المصغر كما سيبدو من شرفة فندق فينيسيا الحالي باتجاه البحيرة المقترحة في خطط سوليدير لاعمار بيروت ويبدو الى اليسار فندق سان جورج

■ تم تحديد منطقة غرب اسيا ... لاجنبية المباشرة على الرغم من كونها منطقة كبيرة يقطنها ٢٠٥ ملايين من السكان وتبلغ اجمالي الناتج المحلي مجتمع فيها ٣٠٢ مليار دولار حسب ارقام ١٩٩٣ وهذه المبالغ غير موزعة بالتساوي ففي ١٩٩٣ استأثرت مصر وسرائيل وتركيا بحوالي ٧٢ في المائة من اجمالي حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة وكان لها نصيب مماثل في اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخارجة من المنطقة

وعندما تجري تعديل مبالغ الاستثمار الاجنبي المباشر حسب حجم الاقتصاد تبدو الفروق بين البلدان اكثر

ففي سنة ١٩٩٣ تمتعت كل من سلطنة عمان واسرائيل وتركيا من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ما مقداره ٦٫٨ دولار و٥٫٨ دولار و٤٫٥ دولار على التوالي لكل ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الاجمالي في حين كانت هذه الارقام ضئيلة جداً بالنسبة الى الجمهورية ايران الاسلامية (٠٫٥ دولار) والعراق (٠٫٣ دولار) والمملكة العربية السعودية (٠٫٧ دولار) والجمهورية العربية السورية (٠٫٠١ دولار).

### فرص الاستثمار

لقد شهدت السنوات الاخيرة تغيرات سياسية مهمة في غرب اسيا منها على وجه الخصوص انتهاء الحرب اللبنانية

وافاق العلاقات السلمية بين اسرائيل وجيرانها وهذا من شانه ان يسهل النمو الاقتصادي والتجارة مع خارج الاقليم (غرب اسيا) وينشط حركة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومنها على وجه الخصوص تلك الموجهة الى المنطقة ككل.

### مصر

في مصر عدد من الموارد الغنية مثل الثروة المعدنية، ... اسهم في تطوير قطاع التصنيع التعديني والنفط والاماكن السياحية

يضاف الى ذلك ان فيها فائضاً كبيراً من العمال الفنيين والمهارات المهنية باجور تنافسية

كذلك فقد انتهجت الحكومة المصرية ... عام الشركات الخارجية

وهناك فرص كبيرة للاستثمار الموجه للتصدير بمساعدة حوافز مختلفة في قطاعات المواد الغذائية والنسيج وصناعة الاثاث والصناعات المتصلة بالنفط وقد تحسن مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه القطاعات كثيراً منذ ان عكفت الحكومة على تشجيع مثل هذا الاستثمار وتزايد الطلب في البلدان المجاورة

يضاف الى ذلك ان لدى مصر امكانية ان تصبح من كبار منتجي المواد الصيدلانية في غرب اسيا حيث يوجد سوق لها يتوقع ان يصل الى ٥٫٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧.

ومن الفرص الرئيسية التي تلوح امام الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه السوق صناعة البناء فهناك عدد كبير من مشاريع البنية التحتية يجري التخطيط له مثل توسعة شبكة المياه، ومرافق الصرف الصحي والمرافق السياحية والموانئ، وقناة السويس

ولمصر ايضاً برنامج طموح يهدف الى تطوير صحراء سيناء، والساحل الشمالي الغربي وبحيرة ناصر والبحر الاحمر غير ان القدرات التكنولوجية المحدودة للشركات المحلية تتطلب مشاركة اجنبية في هذه المشاريع

### اسرائيل

هناك عوامل عدة تجعل من اسرائيل موقعاً مغرياً للاستثمار وخاصة للاستثمار الموجه الى التصدير ففي اسرائيل وفرة كبيرة من الايدي العاملة الماهرة والمثقفة، بكلفة متدنية نسبياً ولديها فائض من العلماء والمهندسين وهي البلد الوحيد في العالم الذي يرتبط في وقت واحد باتفاقيات للتجارة الحرة مع «الاتحاد الاوروبي» ومع «المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة» ومع الولايات المتحدة، وهي تجري حالياً مفاوضات لمزيد من اتفاقيات التجارة الحرة مع كندا وتركيا وعدد اخر من بلدان اوروبا الشرقية والوسطى

يضاف الى ذلك ان الاقتصاد الاسرائيلي يشهد ازدهاراً مرموقاً، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي حدود ٦ في المائة سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية جاعلاً ... بين اسرع الدول ...

... الاجنبي برنامج الحكومي الشامل للبنية التحتية تقدر قيمته بمبلغ ٦ مليارات دولار. ستعمل ان تفتح عدد كبير من فرص امام الاستثمار الاجنبي والواقع ان اسرائيل قد بدأت بجذب المستثمرين الاجانب و لامثلة على ذلك ان شركة انتل Intel تجري ثلث عملياتها العالمية للابحاث والتطوير في دولة اسرائيل وهناك عديد من الشركات العالمية الكبرى قد بدأ او هو وشك ان يبدأ بعمليات اعمال له في اسرائيل ومن هؤلاء «كبار IBM و Siemens وفولكسفاغن» و Ac-cor «وكاس «تد وايرلس».

### الأردن

يوفر الاردن للمستثمرين الاجانب الاستقرار السياسي وبنية تحتية متطورة جداً وبورصة عالية الكفاءة حيث تعتبر بورصة عمان اكثر بورصات المنطقة تطوراً وترسملة السوق فيها بلغت ٣٫٨ مليار دولار سنة ١٩٩٣

وفي الاردن ايضاً قطاع مصرفي عالي الكفاءة والواقع ان «البنك الدولي» يعتبر الاردن سوقاً ناشئة يوافقه على ذلك عدد من كبريات بيوتات الاستثمار في العالم

ويتيسر فيه مخزون كبير من العمال لمهرة الفنيين الكلفة نظراً لارتفاع البطالة مما يعطي الاردن هامشاً تنافسياً واسعاً حتى بمقاييس غرب اسيا مما شكل اغراء اضافياً للاستثمار

### لبنان

مع ان زعامة لبنان الاقتصادية، وخاصة كمركز مالي للمنطقة كلها قد تدمر الى حد بعيد خلال الحرب فانه من المرجح ان تعود الى الظهور مزايا موقعه ذلك ان لبنان كموقع للاستثمار يضم عدداً وفيراً من الناس المثقفين باجور متدنية قياساً على المستويات الاوروبية وهو حالياً يجري مفاوضات ثنائية تعطيه مدخلاً ملائماً الى سوق «الاتحاد الاوروبي».

ويختلف لبنان عن اسرائيل بانه جزء لا يتجزأ من غرب اسيا مما يشكل مدخلاً سهلاً الى الدول ... واضافة الى قوة تقليدية في الخدمات المالية وتجارة الترانزيت فان للبنان ايضاً مزايا معينة في قطاعات اخرى من الخدمات مثل التأمين والسياحة والخدمات المتعلقة بالتجارة

والحقيقة ان عدداً من البنوك اليابانية والاميركية قد اسس اخيراً فروعاً في بيروت وذلك لاول مرة منذ ان ارقفت الحرب سوق بيروت المالية في مطلع الثمانينات كما ان «سيتي بنك» اعلن اعادة فتح مكتبه في بيروت هذه السنة

وما يجذب المستثمرين حالياً امكانات المردود العالي بموجب خطة التنمية اللبنانية الطويلة الاجل «افق ٢٠٠٠» التي ستستدعي استثماراً مشتركاً بقيمة ٦ مليار دولار من القطاعين العام والخاص بين ١٩٩٥ و٢٠٠٧

ومع ان حركة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى لبنان ضئيلة الآن اذ لم تزد على ٢٦ مليون دولار سنة ١٩٩٣ إلا ان المستقبل واعد

●●●

لكن هناك فرصاً للاستثمار في بلدان اخرى ومعظم بلدان المنطقة قد اقام سياسات خاصة هادفة الى تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبشكل خاص عن طريق اطر «لسياسة الباب المفتوح» ومن عملي هذه الجهود برامج «الخصخصة» المتبعة بسرعات متفاوتة في معظم بلدان المنطقة ومن العناصر الاساسية في هذه السياسات اقامة مناطق صناعية للتصدير وبالنظر الى الامكانية الكبيرة لعدد من بلدان المنطقة كمنطلقات للتصدير فان هذا النهج يحمل بعض الوعد.

### تعزيز التعاون الاستثماري في المنطقة

من المنتظر ان تشجع عملية السلام في المنطقة على تحول الاستثمارات الاجنبية المباشرة فضلاً عن ذلك، هناك عدد من المشاريع التي يمكن للعمل التعاوني فيها ان يجتذب الاستثمارات المتجهة الى الاسواق والمستثمرين الراغبين في استخدام ... المنطقة ...

● ان التكامل الاقتصادي الاقليمي الخاص المزيد من حرية انتقال التجارة والاستثمار من شانه ان يخلق سوقاً كبيرة جاذبة للمستثمرين الاجانب ففي مجال الاستثمار الاجنبي المباشر فان ترتيبات بسيطة وموضوعة من شانها ان تخفف الحواجز امام حركة دخول وخروج الاستثمارات الاجنبية المباشرة من دول المنطقة مما يشجع الشركات على استغلال فرص الافادة من مكامن التكامل

وعلى سبيل المثال يمكن لاسرائيل وجيرانها تخفيف الحواجز فيما بينها من حيث دخول وخروج الاستثمارات الاجنبية المباشرة الامر الذي يخلق منطقة للاستثمار الحر اذا ما جاز التعبير

ذلك ان ما تتمتع به اسرائيل من حرية الدخول الى معظم اسواق الدول الصناعية المتقدمة، وبكلفة المنخفضة نسبياً للايدي العاملة والترتيبات الجمركية الخاصة، مثل اقامة منطقة للاستثمار الحر من شانها ان تشجع على حركة تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة بين الاقليم بالاضافة الى تدفق الاستثمارات الى داخل المنطقة من الخارج

● يمكن تحديد مشاريع معينة تقتضي بطبيعتها اسهام عدد من الدول وتحتاج الى ترسملية عالية ونفعة لجميع المشاركين فيها ومن هذه المشاريع مثلاً «ريفييرا البحر الاحمر» التي تربط مصر واسرائيل والاردن في مثلث سياحي ومن المجالات الاخرى المتاحة لبلدان عدة ان تستجمع موارد جماعية، مجالات النقل المشترك

● لا بد من ايلاء اهتمام خاص من اجل تعاون اوثق بين الكيان الفلسطيني واسرائيل والبلدان الاخرى في المنطقة، عن طريق دمج الايدي العاملة والخبرات الفلسطينية مع تكنولوجيا والرساميل المتوفرة في المنطقة وبهذا الخصوص يمكن ايلاء الاهتمام بخلق مناطق صناعية في الكيان الفلسطيني يفيد من المزايا المتاحة بفعل المعاملة الجمركية المشتركة الاسرائيلية ... الفلسطينية

(ملاحظة: يتمتع الكيان الفلسطيني الآن بمعاملة تفضيلية في «الاتحاد الاوروبي»، والولايات المتحدة حيث تقوم واشنطن الآن بدرس امكانية اعطاء الفلسطينيين دخولاً حراً وتاماً الى الاسواق الاميركية من دون رسوم جمركية).

● يستحق بلدان اهتماماً خاصاً لسببين متصلين

اولهما انه بامكانه ان يشكل جسراً بين الاستثمارات الاجنبية والبلدان العربية في المنطقة ومن الامثلة على ذلك

قيام سلسلة من الفنادق العالمية اخيراً في لبنان تتطلع الى حلول المزيد من الفروع في المنطقة

وثانيهما مزايا موقعه كمركز تجاري ومالي، مما سيحول لبنان الى نقطة ارتكاز للاستثمارات الاجنبية الساعية الى خدمة المنطقة برمتها ويشكل انفتاح بورصة بيروت خطوة رئيسية في هذا الاتجاه كما ان برنامج اعادة الاعمار المدعوم عالمياً من شانه ان يحول لبنان الى قطب للنمو في المنطقة باكملها

● قد تكون هنالك مجال كبير للاستثمارات المهاجرة الى الخارج وتشير بعض التقديرات على سبيل المثال ان رعايا الجمهورية العربية السورية وحدهم يملكون في الخارج حوالي ٦٠ مليار دولار وهنالك دول اخرى لديها طاقات مماثلة او اكبر منها يمكن طرقها والتعويل عليها في حال تحسن ظروف الاستثمار

●●●

هنالك كما اشرنا مجالاً واسعاً للاستثمار الاجنبي المباشر في غرب اسيا ولعله من الممكن إقامة منتدى للحوار يضم المنظمات الدولية والاقليمية وممثلي الحكومات المعنية في المنطقة وممثلين عن الشركات العالمية لبحث الفرص الحقيقية امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وخصوصاً تلك التي لها طبيعة اقليمية، ولدراسة الاحوال التي يمكن بموجبها السير بنجاح في هذا الاتجاه

## تقرير متشائم لصندوق النقد الدولي عن الوضع المالي السعودي

# العجز في الميزان الجاري خلال الخطة الخمسية السادسة يصل الى خمسين مليار دولار

■ تزايدت تجارة المشتقات المالية في المملكة العربية السعودية تزايداً كبيراً وسريعاً في السنة الماضية مما بدا يثير قلق الحكومة السعودية والمؤسسات الدولية المعنية وخصوصاً صندوق النقد الدولي الذي أصدر في الآونة الاخيرة تقريراً حول الاوضاع المالية للمملكة حتى نهاية القرن، مشحوناً بالتشاؤم.

ومع ان الحكومة السعودية وعدت باستصدار التشريعات والتنظيمات اللازمة لضبط تجارة المشتقات المالية في المملكة الا ان شيئاً من ذلك لم يتبلور بعد. وجاء في التقارير الدولية ان حجم الاصول الاسمية المشمولة بتجارة المشتقات في المملكة العربية السعودية لسنة ١٩٩٤ بلغ ٦٣٩ مليون دولار معظمها اي اكثر من ٨٠ في المائة منها هي عقود تتعلق بتحويل واسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدولار الاميركي.

وجاء في تقرير صندوق النقد الدولي انه لم يطرأ اي تغيير [illegible] مع الانظمة المعتمدة في الغرب.

وفي ضوء المشاورات المتواصلة بين صندوق النقد الدولي والحكومة السعودية (في اطار المادة الرابعة) يبدو ان تلك المشاورات تمحورت عن مطالبة منظمات الصندوق من الحكومة السعودية بهدف تنشيط القطاع الخاص عن طريق الخدمات المصرفية.

فقد دعا الصندوق حكومة الرياض الى فتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية اي فتح بورصة الرياض الى المنافسة الاجنبية وخلق اسواق جاذبة للاتجار بالسندات الحكومية وتعزيز السيولة من خلال زيادة الخدمات المصرفية الى القطاع الخاص.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره السعودي الى ان الحكومة السعودية قد رفضت رفضاً قاطعاً فتح بورصتها امام المستثمرين الاجانب لكنها ابدت ميلاً الى اقامة سوق ثانوية للسندات الحكومية.

غير ان صندوق النقد الدولي يقول في تقريره ان هذا يصعب التحقيق [illegible] [illegible]

المنافسة الحكومية للقطاع الخاص على السيولة المصرفية.

وقال صندوق النقد الدولي في تقريره انه في حال بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه وعدم اتخاذ التدابير الجذرية اللازمة والمؤاتية للقطاع الخاص كما هو مطلوب فإن المملكة العربية السعودية سوف تضطر الى اقتراض مبالغ كبيرة من الاسواق الخارجية خلال السنوات الخمس المقبلة يقدر ان يصل الى خمسين مليار دولار.

حول هذه النقطة قال صندوق النقد الدولي ان عجزاً حالياً في الحساب الجاري قدره خمسين مليار دولار بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، امر محتوم نظراً الى ضيق الخيارات، لان السياسة الرسمية تقضي بعدم السحب من الموجودات الاجنبية الرسمية بصافيها بين ادنى مستواها في نهاية ١٩٩٤ و الامر الذي يعني ان التعويض اللازم لسد العجز يجب ان يأتي من تدفقات الرساميل الخاصة والا فإن الدولة السعودية سوف تضطر الى الاقتراض من الخارج بصورة رسمية. ومعروف ان الموجودات الرسمية الصافية في نهاية ١٩٩٤ ارتفعت بمبلغ ٣.١ مليار دولار فبلغت ٧ مليارات من الدولارات، تكفي لتغطية مستوردات البلاد لمدة ثلاث سنوات فقط. وقد ارتفعت تلك الموجودات في الربع الاول من هذه السنة الى ٧.٣ مليارات نظراً الى الارتفاع المؤقت في عائدات النفط.

اما الموجودات الصافية للبنوك التجارية سنة ١٩٩٤ فقد هبطت حسب تقرير «صندوق النقد الدولي» [illegible] مليار دولار [illegible] [illegible]

[illegible] ودائعها

اما نسبة الموجودات المصرفية الاجنبية الى اجمالي الموجودات المصرفية فقد هبطت من ٣٧ في المائة سنة ١٩٩٣ الى ٣١ في المائة سنة ١٩٩٤.

لكن مصادر صندوق النقد الدولي، مازالت متحفظة على تصور حكومة السعودية بلوغ الاجراءات المالية المتخذة اخيراً للحد من الانفاق وضبط العجز من شأنها ان تتيح للمصارف تلبية الطلبات المتزايدة للقطاع الخاص من غير الحاجة الى [illegible] [illegible]

وتشير هذه التقديرات الى ان العجز في سنة ١٩٩٥ لم يقل عن ٢٣ مليار [illegible] [illegible] ٤٠ مليارا سنة ١٩٩٧ فالى ٤٤ مليارا في سنة ١٩٩٨ فالى ٤٨ مليارا سنة ١٩٩٩ [illegible]

٩.١ مليار دولار سنة ١٩٩٤، غير ان «صندوق النقد الدولي» مازال على رأيه من ان الوضع سوف يبقى صعباً طوال فترة الخطة الخمسية السادسة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) حيث قدر الصندوق ان العجز في الميزانية السعودية سوف يرتفع الى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي مما يتسبب بتصاعد الدين العام الى ما نسبته ١١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول سنة ٢٠٠٠ ما لم تطبق الاصلاحات اللازمة.

ويقول «صندوق» ان اي اختلالات اضافية في الوضع الاقتصادي العام من شأنها ان تعقد المشكلات البنيوية في ميزانية الدولة ويكشفها ويجعلها عرضة لتقلبات اسعار النفط ويحول من دون توفر الضمانات المالية اللازمة للصيانة [illegible] وخلص تقريره الى [illegible] ان هذا من شأنه ان يحاصر القطاع الخاص ويبقي الضغوط على سعر صرف العملة الوطنية بل تتناقض عموماً مع الاهداف المعلنة [illegible] [illegible]




---

## نسبة عائداته بلغت ١١٩.٧١ في المائة

# «فرانس بنك» يتقدم المصارف العربية

■ وضع اتحاد المصارف العربية مصرف «فرانس بنك» اللبناني في المرتبة الاولى لسنة ١٩٩٤ بين [illegible] مصرف عربي من حيث العائدات المستحقة لحملة الاسهم.

ونقل المصدر عن بيان عن دراسة اعدها اتحاد المصارف العربية ان نسبة العائدات المستحقة لحاملي الاسهم لديه بلغت ١١٩.٧١ في المائة وتلاه بنك فيصل الاسلامي في مصر بعائدات بلغت نسبتها ٦٢٨.١٦ في المائة ثم بيت التمويل الكويتي بنسبة عائدات بلغت ٣٩.٨ في المائة [illegible] [illegible] بيبلوس حاصلاً بحسب عائدات بلغت ٦٦.٧٦ في المائة للاول و٤٥.٧٥ للثاني.

ونقل البيان عن الدراسة قولها ان «فرانس بنك» الذي احتل المرتبة الخامسة بين المصارف العربية الكبرى في سنة ١٩٩٤ [illegible] في المرتبة الخامسة عشرة بين المصارف العربية من حيث العائدات على الاصول بنسبة [illegible] في المائة.

وبحسب الدراسة ان «فرانس بنك» ارتفع الى المرتبة الرابعة والسبعين [illegible] في سنة ١٩٩٤ من حيث اجمالي الاصول التي وصلت الى ٨٤٣ مليون دولار كما ارتفع الى المرتبة الخامسة والاربعين من المرتبة التسعين من حيث صافي الارباح التي وصلت الى ١٦.٤ مليون دولار.

[illegible]

---

## المطالبات المصرفية غير المضمونة تراجعت ٦ في المائة

# ديون العرب وصلت الى ٢٣١ مليار دولار

■ قرأنا في النشرة الفصلية التي تصدرها المؤسسة العربية المصرفية ان المطالبات على العالم العربي سنة ١٩٩٤ زادت بنسبة ستة في المائة الى ٢٣١ مليار دولار من ٢١٨ مليار دولار سنة ١٩٩٣.

وعزت النشرة هذه الزيادة بالدرجة الاولى الى ارتفاع الديون القصيرة الاجل المستحقة على المنطقة بنسبة ١٣ في المائة.

واضافت النشرة ان المطالبات المصرفية للديون القصيرة زادت بنسبة عشرة في المائة والتزامات الصادرات صعدت ١٩ في المائة.

اما بالنسبة الى الديون الطويلة الاجل [illegible] [illegible] المائة وسبعة في المائة وستة في المائة على التوالي.

اما المطالبات المصرفية غير المضمونة فقد تراجعت بنسبة ستة في المائة ومستحقات للعوبة من الاتحاد السوفياتي السابق هبطت بنسبة اربعة في المائة. وقالت النشرة ان اكبر حصة من مستحقات الاتحاد السوفياتي السابق [illegible] الشرقية كانت على الجزائر والعراق [illegible] وسوريا واليمن حيث [illegible] المستحقات حوالي ٧٣ في المائة من اجمالي المطالبات عليها في نهاية سنة ١٩٩٤ مقارنة مع ٧٦ في المائة في نهاية سنة ١٩٩٣.

والاردن والمغرب وتونس.

والمعونة عبارة عن ديون ثنائية بشروط ميسرة خاصة للتنمية ومقدمة من الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتابعت نشرة المؤسسة العربية المصرفية ان اكبر حصة من المطالبات المصرفية الطويلة الاجل وغير المضمونة كانت من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي، وبلغت ٤٦ في المائة من اجمالي المطالبات على العالم العربي. واضافت تقول ان اكبر حصة من الديون المصرفية القصيرة الاجل كانت كذلك من نصيب دول الخليج العربية وبلغت ٦٥ في المائة من اجمالي المطالبات على العالم العربي.

---

## في نشرة «كابيتال انتاليجنس»:

# تصنيف بنك «سرادار»

اصدرت وكالة «كابيتال انتليجنس» المتخصصة في تصنيف المصارف، والتي تتخذ من قبرص مقراً لها، [illegible] بنك «سرادار» الى لائحة المصارف اللبنانية التي تغطيها. وتعرف ان هذه الوكالة العالمية الموثوقة المعلومات هي الوكالة العالمية الوحيدة التي تقوم حالياً بتصنيف المصارف اللبنانية. وقد اعطت الوكالة المذكورة بنك «سرادار» تصنيفاً للمدى البعيد اقل بقليل من تصنيفها له في المدى القصير فقد منحته للمدى القصير درجة A1 وللمدى البعيد درجة +B وهو بذلك يتخطى تصنيف مصارف لبنانية اخرى لتصنيف من قبل الوكالة المذكورة.

ويحتل بنك «سرادار» المرتبة الثالثة عشرة بين المصارف اللبنانية حسب موجوداته الاجمالية في نهاية ١٩٩٤ [illegible] [illegible]

[illegible]

---

## ودائع البنوك المصرية نمت ١٣.٣٪ سنة ١٩٩٥

# ٤٠ فرعاً جديداً في المناطق النائية

■ [illegible] [illegible]

### الاهتمام به سيظل محصوراً في تصنيع الحلي

# الذهب فَقَدَ بريقه كوسيط للاستثمار!

■ في تقرير مجموعة IMA الاسترالية لابحاث المعادن، صدر اخيراً، عن حال الذهب لسنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ نقرأ، ان المعدن الثمين قد يرتفع سعره بشكل اسمي وحقيقي خلال بقية هذا العقد في الوقت الذي يستمر فيه الانتعاش الاقتصادي.

وفي مطرح آخر من التقرير المفصل توقعت IMA ان يبلغ سعر الذهب في المتوسط ٣٩٠ دولاراً للاوقية (الاونصة) مرتفعاً تدريجياً الى ٤١٦ دولاراً بحلول سنة ٢٠٠٠ وذلك حسب اسعار الدولار في سنة ١٩٩٥.

وقالت المجموعة ان «عصر استقرار الذهب مستمر... وهذا التحليل الجديد يؤكد النتائج التي توصلنا اليها من قبل. فوداعاً للذهب كوسيط استثمار».

فالذهب في رأي المؤسسة الاسترالية لم يعد يستجيب للاحداث التي كانت تحرك من قبل اسواقه، وان معظم الاهتمام به مرتبط الآن بالطلب على الحلي او المشغولات الذهبية وعوامل مادية اخرى.

ونقرأ في التقرير أيضاً ان «الاحداث السياسية والاقتصادية مثل انهيار سوق السندات الذي لم يسبق له مثيل في سنة ١٩٩٤، الذي كان سيحرك سوق الذهب في وقت سابق لم يؤثر عليها على الاطلاق».

ويرى خبراء المؤسسة الرفيعة المستوى والمعتدة برأيها انه «بوجه عام مازال تقلب الاسعار منخفضاً كما ان الاسعار لا ترد الا على التوقعات المرتبطة بطلبيات التصنيع».

فارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية وهبوط معدل التضخم ادياً الى الحد بشكل كبير من الاهتمام بالذهب كوسيط استثمار.

ويجتذب تصنيع الحلي معظم استهلاك الذهب على عكس الاستثمار او الاقتناء. فالطلب على التصنيع سيظل يفوق انتاج المناجم الجديدة وامدادات الذهب القديمة المتداولة، ولكن صافي المبيعات من الاحتياطيات الرسمية ومقتنيات الذهب الخاصة ستملأ الهوة بسهولة.

ومن المتوقع ان يزيد تصنيع الحلي في الدول الصناعية الى ١٠٧٤ طناً في سنة ٢٠٠٠ والى ١١٢٥ طناً في سنة ٢٠٠٥ مقارنة مع ٨٦٥ طناً في سنة ١٩٩٣.

وجاء في تقرير المجموعة الاسترالية ان «مجمل الطلب العالمي على التصنيع سيتجاوز الآن انتاج المناجم الجديدة».

فالخطر على المدى البعيد على سوق الذهب ما زال السلوك المحتمل للمصارف المركزية والجهات الرسمية التي تحتفظ بالذهب والتي يتوقع ان تتخلى عنه.

و«الاتجاه نحو اقامة تكتلات تجارية ومناطق جديدة محتملة للعملات مثل «الاتحاد الاوروبي» سيقلل من الاحتياج للذهب في الاحتياطيات الرسمية».

وأضاف التقرير، ان القطاع الرسمي كان من البائعين الخالصين كل سنة منذ ١٩٨٨ ولكن ليس بمعدل كبير بما يكفي لزعزعة استقرار الذهب.

ولكنها استدركت بالقول ان الشراء الاسيوي للذهب الرسمي سيستمر وسيمتد الى دول في جنوب اسيا مثل الهند ودول الكتلة الشرقية السابقة مع انضمامها الى الاقتصاد العالمي. وأدت زيادة انتاج الذهب في استراليا وعدة منتجين ناشئين في اميركا الجنوبية وافريقيا بوجه خاص الى تعويض هبوط الانتاج من اكبر دولتين منتجتين للذهب وهما جنوب افريقيا والولايات المتحدة.

وتتوقع المجموعة الاسترالية ان يصل انتاج الذهب الى ٢٩٨٠ طناً بحلول سنة ٢٠٠٠.

إلا ان المجموعة في خلاصة تقريرها رسمت صورة براقة بشكل معقول لمستقبل الذهب خلال ما تبقى من هذا العقد وقالت ان «خطر حدوث ركود عالمي مثل الذي شهدته بداية التسعينات انتهى الآن... فالذهب خرج من تلك الفترة بقاعدة طلب قوية ومن دون اي علامة على ان صبر اصحاب المخزونات التقليديين ينفد بعد فترة هبوط طويلة».

### «لونرو» و«غيكور» تقاسمتا الغلة

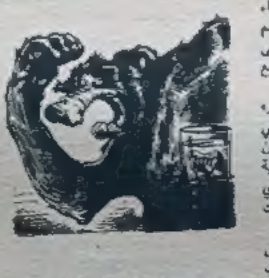
# ذهب الروس لمعانه يغري الأجانب!

■ في تسابق محموم على ذهب الروس، بين شركات دولية، تمكنت «لونرو» المتخذة من لندن مقراً لها، و«غيكور» التي تعمل في «جوهانسبورغ» من تقاسم غلة الذهب في «كومنولث الدول المستقلة» (الاتحاد السوفياتي سابقاً)، فشرعت الشركتان في انشاء مؤسسة مشتركة لاستثمار مناجم الذهب في تلك الدولة مستندتان الى خبرة طويلة وقديمة في التعامل مع الاتحاد السوفياتي السابق.

وعلى الرغم من ان «لونرو» تفاوضت على ٣٦ مشروعاً في اوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان الا ان آمالها الرئيسية معقودة على روسيا التي تبدي حكومتها تعنتاً اشد من جمهوريات آسيا الوسطى.

وكان عدد من الخبراء اشار الى احتمالات تقلص استخراج الذهب في روسيا لكن وزارة المال اعلنت عن استخراج ١٣٢ طناً سنة ١٩٩٤ (مقابل ١٣٦ طناً سنة ١٩٩٣ و١٢٦ سنة ١٩٩٢). ويضاف الى ذلك قرابة ٢٠ طناً من اعادة معالجة المواد الذهبية ومصادر اخرى. وفي مطلع سنة ١٩٩٥ بلغ احتياطي الذهب في روسيا ٣٢١,٩ طن اي بزيادة ٦٦,٩ طن مقارنة مع سنة ١٩٩٤. إلا ان ذلك لا يعني ان الامور تسير على ما يرام، اذ اسفرت جهود العاملين في الاستخراج عن ارغام الحكومة على شراء الذهب بالاسعار العالمية نظراً الى ان كلفة الانتاج ارتفعت بدورها.

وكانت الزيادة في اسعار المحروقات والكهرباء والمواصلات اعلى من نسبة ارتفاع اسعار الذهب في لندن.



وتشير الاحصاءات التي وزعتها «لونرو» في لندن ان كلفة انتاج الغرام الواحد في شمال روسيا تبلغ ١٣ دولاراً فيما تشتريه الدولة بـ ١٢ دولاراً، لكن الكلفة اقل في مناطق اخرى وهذا يساعد على إبقاء مستوى الانتاج مستقراً في عموم البلد.

وتحتل اوزبكستان المرتبة الثانية بعد روسيا لجهة انتاج الذهب في اراضي الاتحاد السوفياتي السابق، ويبلغ الاستخراج فيها ٨٠ طناً سنوياً ما يجعلها في المرتبة السابعة عالمياً.

وتأمل الحكومة الاوزبكية بزيادة الاستخراج الى ١٤٠ - ١٥٠ طناً تذهب منه نسبة ما بين ١٠ و١٥ في المائة الى التصدير.

وبدأ العمل في «مناجم موروننتاد» الكبرى حيث شكل «كونسورتيوم» يضم ١٤ مصرفاً غربياً لدعم عمليات شركة «نيومونت ماينينغ» الاميركية.

وستعمل «لونرو» في حقول أخرى في اوزبكستان بالتعاون مع مستثمرين محليين وجهات حكومية.

وفي كازاخستان تنوي الحكومة زيادة الانتاج من ١٤ الى ٥٦ طناً لتغطية الحاجات الاقتصادية والعملة الوطنية الجديدة.

وتسهم شركة «الذهب والماس» الحكومية مع «مونمستون هولدينغ ليمتد» الاسترالية في التنقيب في ارض مساحتها ٥٦ كيلومتر مربع في جنوب الجمهورية حيث يوجد حقل «اكباكالي» الغني.

وتنوي الحكومة ان تعرض في مزاد دولي حقل فاسيلكوفسكي الذي يعتبر من اكبر ثلاثة حقول في العالم ويقدر احتياطيه بما يعادل ثلاثة بلايين دولار بالاسعار الحالية.

وثمة مشاريع مماثلة في كل من طاجيكستان وقرغيزيا، حيث توجد حقول ومناجم واعدة.

### على الرغم من تشاؤم الخبراء بجدوى المحاولة في «الربع الخالي»

# «أرامكو» تسعى الى تطوير «شيبة» للحفاظ على طاقة السعودية الانتاجية



■ اجمع خبراء نفط على رفعة في المستوى، ان مشروع تطوير حقل «شيبة» النفطي في صحراء الربع الخالي النائية لن يحقق هدفه في حفاظ السعودية على طاقتها الانتاجية (٨ ملايين برميل يومياً).

وفي راي هؤلاء الخبراء، ان الصعوبة تكمن في بعد حقل شيبة الواقع في منطقة لا شيء حولها، وهي الصعوبة نفسها التي تواجه الخبراء الاميركان في الاسكا وفي مياه بحر الشمال العميقة.

ويقول الخبراء ايضاً ان الرياح الصحراوية العاتية تزيل سريعاً معالم الطرق المؤدية الى الحقل في حين لا تعيش بالمنطقة سوى بضعة تجمعات سكانية متطرفة في درجة حرارة تتجاوز ٤٠ درجة مئوية صيفاً تتحول الى صقيع قارس شتاء.

ويبعد حقل شيبة الواقع جنوب شرقي الرياض ٦٠٠ كيلومتر عن اقرب منشأة نفط رئيسية.

والمنطقة معروفة بالنسبة الى القائمين على شركة «ارامكو» منذ سنة ١٩٨٦ لكن لم يكن بوسعهم الاقدام على تطوير الحقل قبل التوصل الى ترسيم حدود مشتركة مع الامارات في تسوية لم تتحقق حتى وقت سابق من السنة الماضية.

إلا ان «ارامكو» على الرغم من كل ذلك حددت موافقتها في أيار/ مايو ١٩٩٥ على المشروع الذي يهدف الى انتاج ٥٠٠ الف برميل من الخام الخفيف يومياً بحلول نهاية العقد وتقدر تكلفته بحوالي ٢,٥ مليار دولار.

وتقول مصادر بصناعة النفط ان انتاج حقل شيبة سيكون ضرورياً للتعويض خلال خمس سنوات عن تراجع مستوى الانتاج في جزء من حقل الغوار اكبر حقول النفط في العالم.

ويتم ضخ النفط من حقل الغوار منذ سنة ١٩٥١.

ويتماشى ايضاً تطوير حقل شيبة مع استراتيجية «ارامكو» التسويقية المتمثلة في تكثيف مبيعاتها من الخامات الخفيفة لاعلى حد ممكن وهو ما يتيح لها الحصول على مزيد من الاموال فيما هي ملتزمة بحصة الانتاج التي حددتها «اوبك» التي تسيطر عليها السعودية.

ومن الاعمال الرئيسية في المشروع شق طريق على امتداد ٣٠٠ كيلومتر تصل الحقل بمدينتي «الخبر» و«الظهران» في المنطقة الشرقية وتتيح نقل منصات الحفر الى موقع العمل.

مصادر نفطية سعودية قالت ان الطريق الى «شيبة» ستقوم بشقه شركات محلية بموجب ثلاثة عقود منفصلة يستغرق سنة كاملة. ولن يمكن نقل المعدات والعاملين قبل الانتهاء من شق الطريق.

وسيتم ايضاً تحديث مدرج للطائرات في «شيبة» لنقل الامدادات الخفيفة في الحقل.

واضافت المصادر ذاتها، ان الحكومة السعودية منحت شركة «رالف بارسونز» الاميركية عقد ادارة المشروع وان المتوقع ان تدعو «بارسونز» الشركات العالمية لتقديم عطاءات لتنفيذ المشروع في وقت مبكر من هذه السنة.

وتشمل اعمال المشروع بناء ثلاث منشآت لفصل الغاز عن النفط وخط انابيب بطول ٦٠٠ كيلومتر.

### لأنها تريد جذب المستثمرين الاجانب

# تونس تنشىء منطقة حرة في «ميناء جرجيس» الجنوبي

■ ضمن الخطة لجذب المستثمرين المهتمين باسواق ليبيا والجزائر النفطية التي تتبعها حكومة حامد القروي، فقد تقرر انشاء اول منطقة حرة في ميناء «جرجيس» (جنوب تونس) المطل على البحر الابيض.

والسوق الحرة في «جرجيس» تستهدف بشكل اساسي شركات الخدمات النفطية العاملة حالياً في مالطا وسرقسطة (ايطاليا) التي يمكنها الاستفادة من قرب الميناء من حقول نفط في ليبيا والجزائر التي تنتج ١,٥ مليون برميل يومياً لتستخدم جرجيس كقاعدة امداد.

والمنطقة الحرة في الميناء المذكور تبعد مسافة ساعتين بالسيارة عن طرابلس الغرب و١٢٠ كيلومتراً من الحدود الليبية واقل من ٥٠٠ كيلومتر عن مدن جنوب شرق الجزائر. وهي تعمل منذ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. وتبلغ مساحة المنطقة الحالية ١٢ هكتاراً فيما يجري العمل حاليا لتوسيع المنطقة الى ٢٥ هكتاراً.

وحالياً تعمل شركة اميركية للخدمات النفطية من خلال مخازن مؤجرة، في حين تملك شركة الخدمات العامة والتجارة الليبية الخاصة مخزناً في المنطقة ايضاً. وكان مختار كرسعان، رئيس سلطة منطقة جرجيس الحرة، ذكر ان هناك ٣٠ شركة نصفها اجنبية تقدمت بطلبات للعمل في الميناء.

واضاف ان المنطقة مفتوحة ايضاً للمشاريع الصناعية للاستفادة من الميزات الزراعية في المنطقة ولمتاجر السوق الحرة ولحوالي ٨٠٠ الف سائح اجنبي يقصدون جزيرة «جربة» سنوياً.

وتبعد «جربة» التي يوجد فيها مطار دولي وتعتبر البوابة الرئيسية لليبيا، التي تخضع الى عقوبات تفرضها الامم المتحدة منذ سنة ١٩٩٢، حوالى ٥٠ كيلومتراً عن «جرجيس».

وتقوم شركة «سيروليفا» الاسبانية، ببناء مصنع لانتاج زيت الزيتون في «جرجيس».

وتملك مجموعة من المصارف التونسية نسبة ٥٢٪ من رأس مال المنطقة الحرة في «جرجيس». وتقوم بادارتها، وهي اول منطقة حرة تبدأ العمل في تونس. وتخطط الحكومة التونسية لتشغيل منطقة حرة ثانية في «بنزرت» في الشمال خلال الاشهر القليلة المقبلة من هذه السنة.

### في تحول كسر احتكارها الطويل للمبيعات الجزائرية

# «سوناطراك» تشارك «بريتش بتروليوم»

■ بعد تفاوض تعثر حيناً وتسهل احياناً توصلت «بريتش بتروليوم» الى التفاهم مع «سوناطراك»، المملوكة كلها من الحكومة الجزائرية، الى توقيع عقد قيمته ٣,٥ مليار دولار، يسمح للشركة البريطانية بانتاج وتسويق الغاز الطبيعي من منطقة ثانية في الجزء الجنوبي الغربي من الجزائر.

وينص العقد على توصيل الغاز الى اسواق جنوب اوروبا التي تشهد نمواً سريعاً عندما يبدأ الانتاج في اوائل القرن المقبل.

وستوفر بريتيش بتروليوم ٦٥ في المائة من التمويل اللازم للمشروع وتتوقع ان تحصل على ثلث الارباح الصافية خلال فترة عمل المشروع التي تتراوح بين ٢٠ و٣٠ سنة.

ويغطي ترخيص الاستخراج الجديد مساحة ٢٥ الف كيلومتر مربع في منطقة صلاح النائية التي تقع على بعد ١٢٠٠ كيلومتر تقريباً جنوبي الجزائر العاصمة. وتشير التقديرات الاولية التي وزعتها الشركة البريطانية، الى ان احتياطيات المنطقة تبلغ نحو عشرة تريليونات قدم مكعب في حين يتوقع ان يكون معدل الانتاج عشرة مليارات متر مكعب سنوياً.

وبالمقارنة مع هذه الارقام قدرت احتياطيات «بريتيش بتروليوم» من الغاز في سنة ١٩٩٥ بما يزيد قليلا عن عشرة مليارات قدم مكعب وقدر الانتاج بنحو ١٣ مليار متر مكعب. اما الجزائر، التي تحتل المرتبة الثامنة من بين اكبر منتجي الغاز في العالم، فلديها احتياطي قدره ١٢٨ تريليون قدم مكعب وصدرت ٣٠ مليار متر مكعب في ١٩٩٥.

وستنفق بريتيش بتروليوم ١٠٠ مليون دولار خلال المرحلة الاولى من المشروع والتي ستمتد سنتين ونصف وتستهدف تقويم الاحتياطيات.

واذا ثبت ان الاحتياطيات كافية فسيتم تنفيذ مرحلة ثانية تمتد خمس سنوات لحفر ٢٠٠ بئر انتاجية ومد خط انابيب جديد الى منطقة «حاسي الرمل» وهي منطقة انتاج الغاز الرئيسية بالجزائر. وفي المعلومات التي نشرتها «سوناطراك» حول المشروع، ان الصادرات ستنتقل عبر خط «ترانسميد» الجزائري الى ايطاليا وعبر خط المغرب الجديد الى اسبانيا والبرتغال مروراً بمضيق جبل طارق.



العدد الرابع - المجلد الثالث - كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦



## مؤهلة لأن تصبح بورصة عالمية

# التطورات الحالية والمستقبلية لسوق البحرين للأوراق المالية

■ يقال ان البلدان النامية تضم ٨٠٪ من سكان العالم في حين انها تسهم بنسبة ٢٠٪ من اجمالي الناتج القومي للعالم. الا انه خلال العقد الماضي حققت اسواق الاوراق المالية في الاقتصاديات النامية تطوراً ملموساً من حيث الحجم والتطور. ففي نهاية عام ١٩٩٣، ارتفعت القيمة السوقية لهذه الاسواق كمجموعة الى ١,٦٣٦ مليار دولار بنسبة ١٢٪ من اجمالي قيمة الاسهم المسجلة في جميع بورصات العالم، في حين كانت هذه النسبة ٤٪ سنة ١٩٨١ و٩٪ سنة ١٩٩٢. بالاضافة الى ذلك زادت كمية الاسهم المتداولة ٢٥ مرة عن مستواها سنة ١٩٨٢ كما تمثل الشركات المدرجة في هذه الاسواق ٤١٪ من مجموع ٣٠,٠٠٠ شركة مسجلة في جميع بورصات العالم.

إن الفوائد التي يمكن ان تتحقق في البلدان النامية تعتبر عنصر جذب للاستثمار في هذه البلدان، فخلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٩ حققت اقتصاديات الدول النامية نمواً سنوياً بمعدل ٤,٧٪ مقارنة بـ ٣,١٪ في الدول الصناعية. وطبقاً للبيانات الصادرة من صندوق النقد الدولي فانه تم تقدير نمو الانتاج في الاسواق النامية بـ ٦,٢٪ مقابل ١,٧٪ في البلدان الصناعية. ان المعدل المرتفع في النمو الاقتصادي في هذه البلدان يمكن ان يؤدي الى نمو اكبر وبالتالي خلق فوائد اعلى.

ومن وجهة نظر المستثمرين الدوليين فان قائمة اسواق الاوراق المالية في الدول النامية التي يمكن ان يتم الاستثمار فيها في ازدياد مستمر، خصوصاً في ظل تأسيس هذه الاسواق في عدد من البلدان التي لم يكن لديها اسواق للاوراق المالية مثل الصين وبولندا وبلدان اخرى في اوروبا الشرقية والشرق الاوسط.

وفي البحرين، بدأ مشوار تطوير قطاع الاوراق المالية بتأسيس سوق البحرين للاوراق المالية في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ كجهاز مستقل يقوم باداء وظيفتين رئيسيتين، حيث يقوم في الاولى منهما بدور اللجنة العليا للاوراق المالية في البلاد مسؤولاً عن سوق رأس المال بشكل عام فيما يتعلق بالرقابة والاشراف والتطوير. كما يؤدي في الثانية دور سوق الاوراق المالية (البورصة).

وفي بداية الحديث عن سوق البحرين للاوراق المالية، قد يكون من المفيد استعراض الهيكل العام للسوق من حيث الجانب الاداري والتنظيمي والوظائف الاساسية التي يؤديها السوق.

يأتي مجلس الادارة والمكون من تسعة اعضاء، يمثلون الحكومة والقطاع الخاص على قمة الهرم الاداري. كما يدير السوق مدير متفرغ يصدر بتعيينه قرار من رئيس الوزراء.

وقد حدد القانون الوضع القانوني للسوق واهدافه وانواع العضوية فيه وكذلك تصنيف الشركات المسجلة (مدرجة/ غير مدرجة)، كما ويغطي القانون السوق الاولي في البلاد (الاصدارات) والسوق الثانوي.

وقد بدأ السوق منذ تأسيسه في إتخاذ عدد من الخطوات لتوسيع وتعميق سوق رأس المال، حيث تم وضع الاهداف التالية لتنظيم السوق الاولي:

١ - تشجيع انشاء الشركات المساهمة العامة وتسهيل عملية تحويل الشركات المساهمة المقفلة الى شركات مساهمة عامة.

٢ - الإشراف على إجراءات إصدار الاوراق المالية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٣ - توفير التمويل اللازم لدعم إحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

٤ - توفير المعلومات المطلوبة للشركات الموجودة بغرض التوسع وكذلك تقديم المعلومات للشركات المؤسسة حديثاً عن القطاع الاقتصادي الذي تنوي العمل من خلاله.

٥ - تقديم التوجيه والإرشاد اللازم للشركات المؤسسة حديثاً لإستيفاء متطلبات التسجيل والإسراع في عملية إصدار الاسهم.

٦ - إصدار السوق انموذج «نشرة الاصدار» للشركات الجديدة عند التأسيس، والقائمة في حالة زيادة رؤوس اموالها. ان الدور النشط للسوق الاولي يساعد الشركات في الحصول على رؤوس الاموال المطلوبة وخلق فرص استثمارية جديدة، والمشاركة في خطط التنمية وذلك بخلق فرص عمل للمؤسسات وخصوصاً البنوك التجارية والاستثمارية في المنطقة.

اما دور السوق في تنظيم السوق الثانوي فيتلخص في تحقيق الاهداف التالية:

١ - تطوير وترشيد اساليب التعامل في السوق بشكل يضمن عدالة وسلامة التعامل في السوق كما يضمن توفير الحماية للمتعاملين.

٢ - تشجيع الادخار والنهوض بالوعي الاستثماري لدى المواطنين بما يكفل توجيه هذه المدخرات نحو القطاعات المنتجة.

٣ - تقديم تسهيلات التعامل اللازمة لاعضاء السوق سواء كانوا دلالين او صانعي سوق.

ويتميز سوق البحرين للاوراق المالية بخاصتين رئيسيتين هما:

١ - الاعتماد على التمويل غير المباشر (قروض البنوك)، الذي يعتبر الاسلوب الاكثر شيوعاً لتوفير الاموال المطلوبة من التمويل المباشر للشركات من خلال طرح الاسهم على الجمهور.

٢ - الاعتماد على إصدار الاسهم العادية لتمويل الشركات بالاموال المطلوبة وهو الاكثر شيوعاً بالمقارنة مع إصدار السندات وادوات الدين الاخرى كأسلوب للتمويل. إلا ان بعض الشركات بدأت مؤخراً بإصدار السندات لتمويل عمليات التوسع لديها.

إن إمكانيات التوسع في سوق الاوراق المالية غير محدودة اذ يمكن ذلك من خلال إدراج ادوات استثمارية جديدة مثل الاسهم الممتازة، السندات، والعملات، والاختيارات وغيرها من الادوات المالية الاخرى التي يمكن ان تدرج لاحقاً في السوق.

وتلعب المؤسسات الاستثمارية دوراً مهماً ونشطاً في مجال الاوراق المالية نظراً الى وجود [illegible] تلك التي لدى المستثمرين الافراد، اذ ان التنظيمات القانونية والاقتصادية تشكل ضغطاً على المحافظ الاستثمارية لهذه المؤسسات وتجنبها بعيداً عن الخليط الانموذجي للمحافظ الاستثمارية. وتمتلك تلك المؤسسات ٦٧٪ من إجمالي الاسهم الصادرة في البحرين في حين يمتلك الافراد ٣٣٪ منها.

واستعرض هنا اهم الانجازات التي حققها السوق منذ انشائه سنة ١٩٨٩:

١ - تنظيم سوق رأس المال (السوق الاولي والسوق الثانوي) من خلال وضع تشريعات متكاملة توضح حقوق وواجبات جميع الاطراف ذات العلاقة بسوق رأس المال مما ادى الى سهولة التعامل فيه وزيادة نشاطه.

٢ - ادى تأسيس السوق وتطبيق انظمته الى ظهور الاسعار الحقيقية والفعلية للاسهم. وقد إستطعنا تحقيق هذا الهدف عن طريق حصر تداول جميع اسهم الشركات المسجلة في السوق من خلال قاعة التداول وتطبيق مبدأ العرض والطلب لنظام التداول ودعم هذا النظام بنظام فعال للمقاصة والتسويات. بالاضافة الى ذلك السوق ومن خلال نظام المعلومات بتزويد الجمهور بالمعلومات الضرورية عن الشركات المساهمة المسجلة وذلك لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على اسس محاسبية ومالية سليمة.

٣ - إن إستعادة ثقة المستثمرين بعد ازمة المناخ سنة ١٩٨٢ واقتناعهم بجدوى التعامل والإستثمار في اسهم الشركات المساهمة العامة من خلال السوق وانظمته يعتبر واحداً من اهم الإنجازات التي حققها السوق منذ تأسيسه.

٤ - المساهمة بشكل كبير في مساعدة خمس شركات مساهمة مقفلة على تحويل وضعها القانوني لتصبح شركات مساهمة عامة بإجمالي رأس مال يصل الى ١,١٧١ مليار دولار اميركي.

٥ - الموافقة على نشرات الاصدار الخاصة باصدار وتداول سندين بقيمة اجمالية قدرها ١٩٨,٦ مليون دولار اميركي لشركتين من الشركات المسجلة لدى السوق.

٦ - اتاح السوق الفرصة للمستثمرين غير الخليجيين للاستثمار في اسهم الشركات المساهمة العامة البحرينية وذلك من خلال الموافقة على تسجيل صندوقين استثماريين بقيمة اجمالية تصل الى ١٨٦ مليون دولار. كما يتم حالياً دراسة طلبات تسجيل عدد من الصناديق الاستثمارية المحلية والاجنبية يبلغ اجمالي قيمتها اكثر من ١٠٠ مليون دولار وذلك تمهيداً لتسجيله في السوق.

٧ - المساهمة الفعالة في تنفيذ برنامج التخصيص الذي تنفذه الحكومة وذلك من خلال بيع اسهمها في خمس شركات مساهمة عامة بقيمة اجمالية قدرها ٤٠ مليون دولار اميركي.

٨ - التوقيع على اتفاقية لتبادل تسجيل الشركات مع سوق مسقط للاوراق المالية في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٥، وتخلق هذه الاتفاقية مظلة قانونية بين الدلالين في كلا السوقين لتسهيل عملية الاستثمار في الاسهم المسجلة في السوقين.

بالاضافة الى ذلك فقد كان لسوق البحرين للاوراق المالية السبق في تحقيق الانجازات التالية على المستويين الخليجي والاقليمي:

١ - اعلان التشريعات والاجراءات المتعلقة بتداول اعضاء مجالس ادارات الشركات المساهمة في اسهم شركاتهم وذلك للحد من التلاعب في مجال الاوراق المالية والإستفادة من مراقعهم في الشركات المساهمة العامة.

٢ - السماح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بتملك وتداول اسهم الشركات المساهمة العامة البحرينية المسجلة لدى السوق، ويبلغ عدد الاسهم التي يمكن لمواطني دول المجلس امتلاكها وتداولها ٤,٠٤ مليار سهم من اجمالي عدد الاسهم البالغ ٦,٣ مليار سهم.

٣ - السماح للاجانب المقيمين بالتملك والتداول في اسهم ٢٦ شركة مساهمة مسجلة لدى السوق من اجمالي ٣٥ شركة مدرجة، وكذلك السماح لغير المقيمين بتملك وتداول اسهم ١٠ شركات مساهمة عامة.

٤ - سيقوم السوق بالإعلان عن متطلبات الادارج الخاصة بالشركات الاجنبية وذلك خلال سنة ١٩٩٥ مما سيفتح المجال للمستثمرين المحليين والخليجيين للتداول في اسهم هذه الشركات من دون الحاجة الى الدخول [illegible] الثانية.

ولعل افضل طريقة لاثبات ما تطرقت اليه هو الرجوع الى إحصائيات السنوات الخمس الماضية من تأسيس السوق:

١ - ارتفعت كمية الاسهم المتداولة من سنة ١٩٨٩ الى ١٩٩٤ بنسبة ٣٢٪ وذلك من ٦١ مليون سهم الى ٢٥٧ مليون سهم بزيادة سنوية قدرها ٣٣٪ مع العلم ان سنة ١٩٩٢ كانت قد حققت اعلى معدل للتداول حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة ٣٩٠ مليون سهم.

٢ - ارتفعت قيمة الاسهم المتداولة من سنة ١٩٨٩ الى سنة ١٩٩٤ بنسبة ٣٢٦٪ وذلك من ٣٨ مليون دولار لسنة ١٩٨٩ الى ١٦٠ مليون دولار بزيادة سنوية قدرها ٥٣٪. وقد كانت قيمة الاسهم المتداولة لسنة ١٩٩٣ حوالي ٢٥٦ مليون دولار اميركي.

٣ - ارتفع عدد الصفقات المنفذة بواقع ١٨٨٪ من سنة ١٩٨٩ الى سنة ١٩٩٤ بزيادة سنوية قدرها ٢١٪.

٤ - ارتفع عدد الشركات المسجلة في السوق من ٢٩ شركة سنة ١٩٨٩ الى ٣٥ شركة سنة ١٩٩٤.

٥ - بلغت قيمة مساهمة المستثمرين غير البحرينيين من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٤ ما يقارب من ٣٦,٨٪، ١١,٤٪، ١٨٪، ١٩٪ على التوالي.

٦ - بلغت قيمة ما تداوله مواطنو مجلس التعاون الخليجي في بورصة البحرين خلال السنوات من ١٩٩١ - ١٩٩٤، ما يقرب من ٤٠,٠ مليون دولار و٣٥,٨ مليون دولار، و٩٢,١ مليون دولار و٥١,٤ مليون دولار، وهو ما يمثل ٢٤٪ و١١٪ و١٧,٤٪ و١٦,١٪ من قيمة الاسهم المتداولة خلال الفترة المذكورة اعلاه وخلال الفترة نفسها وصلت قيمة ما تداوله المستثمرين غير الخليجيين ٥,٨ مليون دولار و٢,٤ مليون دولار، ٤,٢ مليون دولار، و٤,١ مليون دولار وهو ما يشكل ٢,٨٪، ٧٢,٠٪، ٧٠,٠ و٦,٠٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة خلال الفترة نفسها على التوالي.

٧ - انخفض مؤشر البحرين للاسعار اثناء ازمة الخليج بواقع ١٩٪ فقط عن مستواه قبل الازمة، في حين بلغ انخفاض مؤشرات اسعار الاسهم في بورصات شرق اسيا على سبيل المثال ما بين ١٠ - ٤٥٪. ويرجع ذلك الى الاجراءات التي تم الاعلان عنها في ذلك الوقت لمنع حدوث انهيار في اسعار الاسهم.

٨ - انشىء السوق سنة ١٩٩٠ المؤشر الخاص به حيث اطلق عليه مؤشر البحرين، وقد تم اختيار الفترة من ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ الى ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٠ كفترة اساس للمؤشر، في حين تم تحديد الرقم القياسي لهذه الفترة بـ ١٠٠٠ نقطة. وقد ارتفع المؤشر من ١٠٦٤ نقطة سنة ١٩٩٠ الى ١٤٣٠ سنة ١٩٩١ ثم الى ١٥٠٩ نقطة سنة ١٩٩٢، و١٩٢٨ نقطة سنة ١٩٩٣ ثم انخفض الى ١٥١٩ نقطة سنة ١٩٩٤.

٩ - شكل اجمالي القيمة السوقية للشركات المسجلة بالسوق خلال السنوات من ١٩٨٩ الى ١٩٩٤ ما يقارب من ٨٠٪، ٧٨٪، ٩٧٪، ١٠٠٪، ١٢٩٪ و١٠٨٪ من ارقام اجمالي الدخل القومي للسنوات المذكورة اعلاه على التوالي. وقد شاركت العديد من العوامل في النمو السريع للقيمة السوقية الا ان النمو الاقتصادي السريع خلال السنوات الخمس السابقة واستقرار الوضع الداخلي على الرغم من ازمة الخليج كانا من الاسباب الرئيسية وراء هذا النمو. وقد نمى الناتج القومي بواقع ٢,٢٧٪ من ١٩٨٩ الى ١٩٩٣، في حين كانت القيمة السوقية عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، ٦,٠ و٥,٠ مليار دولار، ٥ مليارات دولار على التوالي.

١٠ - تظهر البيانات الاحصائية لسنة ١٩٩٤ الى ان اجمالي القيمة السوقية بلغ ٥ مليارات دولار، حيث احتل قطاع الاستثمار المرتبة الاولى بقيمة ٢,٣٢ مليار دولار او ٤٧٪ من اجمالي القيمة السوقية، وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بقيمة ١,٤٢ مليار دولار او ٢٩٪ في حين جاء قطاع البنوك التجارية في المرتبة الثالثة بقيمة ٠,٩٧ مليار دولار او ١٩٪ من اجمالي القيمة السوقية. ويمثل اجمالي القيمة السوقية لهذه القطاعات الثلاث ٩٥٪ من اجمالي القيمة السوقية للسوق.

١١ - ولقد كان اتجاه اداء الشركات خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٤ اتجاهاً تصاعدياً يعكس بشكل واضح صحة وسلامة الاوضاع المالية والادارية لهذه الشركات [illegible] لهذه الشركات من ٣٦٢ مليون دولار سنة ١٩٩١ الى ٣٦٣ مليون دولار سنة ١٩٩٢ ثم ٤٤١ مليون دولار سنة ١٩٩٣ بمعدل زيادة سنوية بلغ حوالي ٢٣٪، في حين بلغت في سنة ١٩٩٤ اكثر من ٣٩٧ مليون دولار.

وارتفعت الارباح الموزعة على المساهمين من ١٦٧ مليون دولار سنة ١٩٩١ الى ١٦٩,٥ مليون دولار سنة ١٩٩٢ ثم الى ٢٢٤,٨ مليون دولار سنة ١٩٩٣ بمعدل زيادة سنوية قدره ١١,٥٪، ثم الى ٢٤٧,٤ مليون دولار سنة ١٩٩٤.

كما زاد معدل القيمة الدفترية خلال الفترة نفسها من ٣٧,٠ دولار سنة ١٩٩١ الى ٣٩,٠ دولار سنة ١٩٩٢ ثم الى ٤١,٠ دولار سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤ مما يعني ان الشركات المسجلة في السوق تدعم اسعار اسهمها من خلال زيادة نسبة الارباح الموزعة على المساهمين مع الاحتفاظ باحتياجات كافية لتنفيذ خططها المستقبلية. وقد اسهم الاداء المتميز للشركات المسجلة في السوق الى ارتفاع معدل اقفال الاسهم، حيث ارتفع من ٤٨,٠ دولار سنة ١٩٩١ الى ٥٠,٠ دولار سنة ١٩٩٢ ثم الى ٦٢,٠ دولار سنة ١٩٩٣ وذلك بمعدل زيادة سنوية يصل الى ٩,٤٪. اما في سنة ١٩٩٤ فقد بلغ متوسط اقفال الاسهم ٥٤,٠ دولار.

بالاضافة الى ذلك زاد معدل ربحية السهم من ٠,٠٣ دولار سنة ١٩٩١ الى ٠,٠٣٥ دولار سنة ١٩٩٢ ثم الى ٠,٠٥ دولار سنة ١٩٩٣ بمعدل ازدياد سنوي قدره ٢٣٪. وبلغ معدل ربحية السهم سنة ١٩٩٤ حوالي ٠,٠٤ دولار.

وقد كان للتطورات التي ذكرتها انفاً اثرها في انخفاض نسبة العائد على السهم من ١٦,٧ مرة سنة ١٩٩١ الى ١٤,٢ مرة سنة ١٩٩٢ الى ١٢,٧ مرة ممثلة ١٩٩٣ ثم الى ١٢,٠٧ مرة سنة ١٩٩١ وقد تم الاعلان عن شروط الادارج في السوق من خلال اللائحة الداخلية حيث تماثل هذه الشروط تلك المطبقة في بورصات الاوراق المالية المتطورة. فمن خلال هذه الشروط يتم دراسة اوضاع الشركات قبل ان يتم التداول في اسهمها كما تلتزم معظم الشركات المساهمة غير البحرينية باصدار معلومات نصف سنوية عن انشطتها واوضاعها المالية.

ولتنظيم التداول في الاوراق المالية قام السوق بتبني نظام «المزايدة المكتوبة» حيث يقضي هذا النظام بان يقوم الدلالون بكتابة جميع الاوامر التي تصلهم من عملائهم على لوحة التداول ويتم تنفيذ الصفقات عندما يتم التوافق بين سعري العرض والطلب.

كما قام السوق ايضاً بتطبيق نظام للمقاصة والتسويات يكفل انهاء جميع الاجراءات المتعلقة بنقل ملكية الاسهم من البائع الى المشتري واستلام قيمة هذه الاسهم خلال ثلاثة ايام عمل من توقيع عقد القاعة. لذا، فان النظام يلزم البائع بضرورة تسليم شهادات الاسهم موضوع الصفقة الى الدلال البائع كما يلزم المشتري بدفع قيمة هذه الاسهم الى الدلال المشتري خلال الفترة ذاتها.

ويطبق السوق نظاماً للمعلومات يقوم من خلاله بجمع البيانات ذات العلاقة بتغيرات اسعار اسهم الشركات المسجلة لدى السوق بشكل يومي ووضعها في شكل تقارير يومية واسبوعية وشهرية ثم يتم نشرها في الجرائد المحلية وبعض الجرائد الرئيسية والخليجية والعربية.

بالاضافة الى ذلك، فان السوق يقوم بتحليل الميزانيات العامة للشركات المسجلة لديه بشكل مقارن ثم يقوم بالتنسيق مع الجرائد المحلية والخليجية والعربية لنشر هذه التحليلات لمساعدة المتعاملين على الوقوف على الاوضاع المالية لهذه الشركات واتخاذ قراراتهم على اسس احصائية ومحاسبية وعلمية سليمة.

ويعتبر سوق البحرين للاوراق المالية هو السوق الوحيد حالياً على مستوى الشرق الاوسط الذي يقوم بتزويد شبكة رويتر للمعلومات بالبيانات الخاصة بالتداول وتغيرات الاسعار بشكل فوري لحظة حدوثها في قاعة التداول، وذلك خدمة منه لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بشكل سريع ومتكافىء سواء كانوا داخل او خارج البحرين.

وفي مجال تطوير الخدمات التي تقدمها شركات الوساطة في السوق صدر قرار وزاري في نيسان/ ابريل ١٩٩٥ لتحديد هذه الخدمات وهي على النحو التالي:

١ - تقديم خدمات الوكالة في الاوراق المالية المحلية والخليجية والدولية المسجلة في سوق البحرين للاوراق المالية.

٢ - القيام بالتعامل لحسابها الخاص في الاوراق المالية المسجلة مباشرة وفقاً للانظمة المتبعة في السوق.

٣ - تقديم الاستشارات او التعامل نيابة عن العملاء سواء المحليين او الاجانب في سوق البحرين للاوراق المالية.

٤ - تقديم الاستشارات او التعامل نيابة عن العملاء سواء المحليين او الاجانب في بورصات اخرى خارج البحرين.

٥ - القيام بتقديم خدمة الحفظ للاسهم Custodianship

## الخطط المستقبلية للسوق

لقد بدأ سوق البحرين للاوراق المالية صغيراً من حيث الحجم والتكنولوجيا المستخدمة إلا ان لدينا خطط طموحة وواقعية لتطويره، وذلك من خلال التنوع الجغرافي والنوعي. وفيما يلي اهم الخطوات التي سيعمل السوق على تنفيذها لتحقيق هذا التوجه:

١ - تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات جديدة تعمل ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك تشجيع الشركات المتواجدة حالياً على توسيع عملياتها وتمويل هذا التوسع عن طريق اصدار اوراق مالية جديدة.

٢ - خلق صانعي السوق ليكونوا اعضاء في السوق وليقوموا بتنشيط التداول في السوق ليكون اكثر عمقاً وسيولة. ونعتقد ان البنوك والشركات التجارية هم خير من يمكن ان يقوم بهذا الدور.

٣ - تشجيع الشركات المساهمة المقفلة لتصبح شركات مساهمة عامة وتوسيع نشاطاتها وخصوصاً الشركات العاملة في قطاع الصناعة.

٤ - الترويج للسوق إقليمياً وعالمياً من خلال ادراج الشركات غير البحرينية بعد الاعلان عن المتطلبات الخاصة بتسجيل تلك الشركات وذلك قبل نهاية الربع الثالث من السنة الماضية.

٥ - الاسراع في عملية تبادل تسجيل الشركات بين البورصات الموجودة في المنطقة وبعض البورصات العربية والاجنبية بعد نجاح التجربة مع سوق مسقط للاوراق المالية.

٦ - تطوير سوق السندات في البحرين وذلك لتوفير تمويل فعال للمشاريع طويلة الاجل وخصوصاً في قطاع الصناعة بشكل يخدم دولة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي.

٧ - تشجيع البنوك التجارية على تقديم إستشاراتها الى عملائها في مجال إدارة المحافظ اما بشكل مباشر او غير مباشر من خلال شركاتها الفرعية.

٨ - تشجيع البنوك التجارية على توسيع خدماتها في مجال الاستثمار في الاسهم من خلال ادوات جديدة مثل التداول على الهامش وتقديم التسهيلات المصرفية للتعامل في الاسهم كما هو الحال في البورصات الدولية.

٩ - تطبيق نظام للافصاح عن المعلومات الخاصة بالشركات المسجلة لدى السوق حيث يقتضي هذا النظام ان تقوم الشركة باصدار معلومات دورية للمستثمرين كما يلزمها بايضاح او تأكيد او نفي اية اشاعات او معلومات من شأنه ان تؤثر بشكل غير طبيعي على تداول اسهم الشركة.

١٠ - تطوير نظام المقاصة والتسويات وبحث امكانية ربطه بمؤسسات المقاصة والتسويات الاخرى وخصوصاً عند بدء عملية تبادل تسجيل الشركات مع البورصات الاخرى.

١١ - ضمن التطورات النوعية التي يقوم بها السوق هو إدخال اوراق مالية جديدة الى حلبة التداول، حيث تم في الاسبوع الاول من شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٥ ادراج وتداول الـ Warrants حيث يعتبر سوق البحرين للوراق المالية هو الاول على مستوى الشرق الاوسط الذي يسمح بتداول هذه الاداة الاستثمارية.

١٢. الاعلان عن شروط واجراءات اصدار وتداول صناديق الاستثمارية المحلية والاجنبية مما سينشط حركة التداول في السوق ويفتح الباب للعديد من المتعاملين سواء كانوا افراد او مؤسسات من داخل وخارج البحرين للتعامل من خلال سوق البحرين للاوراق المالية.

وفي بداية سنة ١٩٩٣ تشرفت باختياري رئيساً لاتحاد البورصات العربية، حيث تقدمت باقتراح خطة شاملة لتطوير العمل في اسواق الاوراق المالية وذلك كمساهمة من سوق البحرين للاوراق المالية في تضييق الهوة بين اسواق راس المال من البلدان الغربية ونظيراتها في جنوب شرق اسيا، وتتلخص نقاط هذه الخطة في التالي:

١ - زيادة الوعي الاستثماري بالاوراق المالية بين المستثمرين العرب من خلال تطوير الادوات المالية المتداولة في البورصات العربية والترويج لهذه الادوات لقبول تداولها على المستوى العالمي.

٢ - وضع قوانين وأنظمة موحدة للتداول في الاسهم وتملكها بين البورصات العربية.

٣ - التنسيق بين البورصات لتبادل تسجيل الشركات فيما بينها.

٤ - إقامة خطوط اتصال بين الدلالين المسجلين في البورصات العربية لتسهيل عملية وضع الاوامر وتحويل الاموال وملكية الاسهم فيما بينهم من خلال وضع إطار قانوني يحمي حقوق جميع المتعاملين.

٥ - تبني نظام تحكيم من شأنه حل جميع الخلافات التي يمكن ان تحدث اثناء تنفيذ الصفقات في جميع البورصات العربية وذلك بدون التدخل في الانظمة والقوانين المطبقة حالياً في البلدان العربية.

٦ - العمل على تبادل المعلومات الصادرة عن جميع الشركات المسجلة في البورصات العربية واعلانها على المستثمرين في البورصات الاخرى.

٧ - تقديم المساعدة للبلدان العربية التي لا توجد بها سوق للاوراق المالية، وذلك لايجاد سوق من خلال الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها البلدان الاخرى. وانني على يقين بان القطاع الخاص سوف يستمر في قيادة التنمية الاقتصادية. كما ان الحاجة الملحة الى التمويل ستشكل ضغطاً على اسواق رأس المال والاسواق المالية لتطور من نفسها من حيث الحجم والديناميكية.

كما انه المناسب التنويه بان دولة البحرين تمتلك البنية الاساسية المطلوبة لبدء وتشغيل بورصة عالمية وذلك لوجود خدمات مصرفية متطورة وشبكة اتصالات عالية المستوى، كما ان وحدات البنوك الخارجية والبنوك الاستثمارية قادرة على اجتذاب المتخصصين الذين يمكن ان يشاركوا في تطوير بيئة صحية لبورصة اوراق مالية عالمية.

وانا لعلى يقين بان سمعة البحرين والتسهيلات المتوفرة لديها سوف تساعدنا على البدء في المرحلة العالمية وتشجيع المستثمرين العالميين على تداول الاسهم من خلال بورصة البحرين وكذلك تشجيع الشركات العالمية على ادراج اسهمها في سوق البحرين للوراق المالية.

**الدكتور فوزي بهزاد**
(مدير سوق البحرين للوراق المالية)

## قفزة نوعية للسياحة التونسية

# افتتاح اكبر مجمعين ترفيهيين في العالم خارج «لاس فيغاس»

■ تعكف تونس في هذه السنة ١٩٩٦ على إستمالة نوعية جديدة من السائحين أغنى وأقدر على الانفاق من السائحين العاديين الذين يؤمون المنتجعات التونسية في رحلات جماعية.



والنوع المتوقع من السائحين الجدد هم من كبار الاغنياء ورجال الأعمال في اوروبا والشرق الاوسط واميركا وآسيا. وعلى هذا الأساس توشك تونس على انجاز مشاريع من نوعية جديدة يتولاها رجال اعمال وشركات عربية وتونسية واجنبية. وكانت السياحة التونسية قد انتعشت انتعاشاً ملحوظاً في السنتين الماضيتين بعد هبوط ملحوظ خلال فترة حرب الخليج وتباطؤ حركة السفر الى المنطقة.

ففي سنة ١٩٩٤ حقق القطاع السياحي التونسي ما نسبته ٧ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، اي بما قيمته مليار دولار اميركي. ومن المتوقع ان يرتفع عدد السائحين في هذه السنة ١٩٩٦ بمقدار مليون سائح على الاقل ليصل العدد الاجمالي قرابة ٦ ملايين سائح

### المشاريع الجديدة

هناك مشروعان سياحيان كبيران لتلبية متطلبات السائحين الجدد الاغنياء، هما اكبر مشاريع من نوعها حتى الآن في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وسوف يفتتحا في شهر آذار/ مارس المقبل، اي بعد شهرين من الآن.

والمشروعان احدهما في «كاب قمرت» بضواحي تونس العاصمة والثاني في «الحمامات».

وهذان المشروعان من الضخامة والتنوع بحيث لا يحتاج النازل هناك الى مغادرة المكان اذ ان كلاً منهما فيه مختلف المرافق الرياضية والفندقية والمطاعم والفيللات الخاصة والمحلات التجارية على انواعها، ومسارح الترفيه وكازينوهات للالعاب على طراز كازينوهات «لاس فيغاس» الاميركية المشهورة

وقد استقطبت شركات عربية واميركية واوروبية الحوافز الاستثمارية الجديدة التي تقدمها حكومة تونس للمستثمرين الاجانب منذ سنوات خمس.

وعلى هذا الاساس استثمرت شركة «كيلوبترا بالاس»، المسجلة في دابلن، عاصمة الجمهورية الايرلندية والمتفرعة من مجموعة اميركية ضخمة في كاليفورنيا هي «نوناموريللي» مبلغ ١٨ مليون دولار في تونس، حيث حصلت مقابل ذلك على عقد لمدة ٣٥ سنة من الحكومة التونسية لادارة مراكز الترفيه والالعاب في المجمعين المذكورين.

أما مشروع «الحمامات» فقد تكلف مبلغ ٦٥ مليون دولار وتديره شركة «اوكسيدنتال للفنادق» التي تملك غالبيتها مجموعة «جنرال ميديترينيان هولدينكز» التي تتخذ من «لوكسمبورغ» مقراً لها ويرأسها رجل الاعمال العراقي نظمي اوجي.

#### نبذة عن «اوكسيدنتال»

OCCIDENTAL HOTELES

سيطرت مجموعة «جنرال ميديترينيان» على فنادق «اوكسيدنتال» عبر طريق شركة «اوكسيمد» ولهذه الشركة فنادق فخمة على ارفع المستويات وارفع درجات الخدمة في انحاء مختلفة من العالم منها منتجعات وفنادق في المدن في مواقع مرموقة من اوروبا والولايات المتحدة واميركا الجنوبية والآن في تونس. ومن المتوقع ان تمتد الى المغرب والى اوروبا الشرقية.

وقد خصصت مجموعة «جنرال ميديترينيان» مبالغ كبيرة لبرنامجها الاستثماري المقبل في القطاع الفندقي والترفيهي، منها مشاريع متوقعة لبناء فنادق فخمة في «الاقصر» في مصر، وربما في القاهرة.

اما مشروعها التونسي في «الحمامات» فيشمل فندقاً من خمسة نجوم يضم ١٢٠ غرفة و١٠٠ فيللا راقية، على مساحة قدرها مائة الف متر مربع. ويعتبر «مجمع كورموه للرياضة والترفيه الذي تملكه «جنرال ميديترينيان» في «دوزلدورف» الالمانية اكبر مركز من نوعه في اوروبا والافضل تجهيزاً. وقد حصلت على ترخيص باضافة فندق من ٥٥ غرفة الى المجمع المذكور.

ومن فنادق المجموعة فنادق فخمة كلها من ذوات الخمسة نجوم تضم:

فندق «ميغيل انجل» في مدريد اسبانيا، وفندق «بورتا كولي» في اشبيليا - اسبانيا، وكذلك فندق اوكسيدنتال اشبيليا.

وتملك في اسبانيا ايضاً فندق «تغيز بلايا» في منطقة «لانزاروتي».

ولديها في البرتغال اربعة فنادق، ثلاثة منها في «كشكيش» هي «ايستوريل سول» «فيلاج كشكيش» و«دوفيشو» والرابع في «الغارف» ويدعى «فيلا مورامارين اوتيل». بالاضافة الى فندق «اوكسيدنتال نيس» على «الريفييرا» الفرنسية وفندق «بارك لين» في لندن وفندق «الرويال» في لوكسمبورغ وفندق «فلامنكو اوكسيدنتال» في بودابست المجر وفندق «المنزه» في طنجة المغرب، وفندق «اوكسيدنتال بارك سويت» في ميامي الولايات المتحدة، وفندق «ماريوت دادي لاند» في ميامي ايضاً.

ولديها عدد من الفنادق في «جمهورية الدومينيك» منها «بلايا دورادا» في «بورتوبلاتا» وفندق «فيللا دورادا» في المنطقة ذاتها وايضاً فندق «فلامنكو بيتش» و«فلامنكو بلايا» وفندق «لا اسبلاندا سوزا» في سوزا، وفندق «لاماتسيون» في «سان خوسيه دولاس ماتاس» و«ريفييرا بيتش» في «براهونا» وفندق «الامباسادور» في «سانتو دومينغو» وفندق «كابا كوبا بيتش» في «سانتا باربرا دوسامانا» وفندق «كابو لفانتادو» في «سانتا باربرا» ايضاً.

وللمجموعة ايضاً فنادق فخمة في المغرب منها فندق «باليه جامي» في فاس، وفندق «مشليفين» في إيفران، وفندق «ترانس اطلنتيك» في مكناس.

ومن فنادقها المتفرقة أيضاً، «اوكسيدنتال قرطبة» في مدينة قرطبة الاسبانية، وفندق «كورال بيتش» في ماربيا، وفندق «سانتا ماريو» في «كاسيريس»، وفندق «ريدينغ» في برشلونا، وفندق «لاسيستا» في «تانريف»، وفندق «امباليوس» في «الغارف» في البرتغال، وفندق «لوتيسيا» و«امباسادور» في باريس، وفندق «مارتينيز» في «كان»، وفندق «دو باليه» في «بياريتز»، وفندق «غران اوتيل» في اطلنطا في الولايات المتحدة، وفندق «إيلابونيتا» ضمن منتجع وملعب للغلوف في «ايلا مرغاريتا» في فنزويلا، وفندق «سان جيمس اركسيدنتال» في مدينة باناما.

أما مجمع الحمامات في تونس يضم بالاضافة الى فندق «اوكسيدنتال حمامات» مسرحاً يتسع لما بين ٢٥٠ و٣٠٠ مقعد ومرقصاً وبار وكازينو للأجانب فقط وبالعملة الصعبة.

### مجمع «كاب قمرت»

قامت ببناء مجمع «كاب قمرت» بالقرب من تونس شركة سياحية تونسية - خليجية بكلفة ٨٥ مليون دولار. لكن الفندق والكازينو سوف يكونان بادارة شركة «سالت» التي تشارك فيها «كيلوبترا بالاس» مع مستثمرين خليجيين. ويضم المجمع بالاضافة الى الفندق ٢٥٠ شقة و٢٤ فيللا وعدة برك للسباحة ومراكز رياضية ونادٍ بحري ومركز تجاري على غرار المتاجر الفرنسية وسوبرماركت «لوبريشان» وعدد من المطاعم. اما الكازينو التي تديره «كيلوبترا» والمنتظر ان يفتتح ابوابه بعد مشروع الحمامات بثلاثة اشهر، فيقوم على مساحة ٤٠ الف قدم مكعب وفيه مسرح كبير للاستعراضات الفنية الكبرى على طراز «لاس فيغاس» يضم ٨٠٠ مقعد وهو أكبر مشروع من نوعه في العالم خارج الولايات المتحدة.

وتنوي الشركة الام «نوناموريللي» في مرحلة مقبلة ادخال سلسلتين من المطاعم الاميركية السريعة الى تونس متوقعة أن تفتتح عشرة منافذ في البداية موزعة بين تونس العاصمة والحمامات وسوسة.

### إجتذاب الاستثمارات

ولما كان السائحون المتوقعون من النوعية الجديدة، أي من الاغنياء ورجال الاعمال العالميين، فإن المشاريع السياحية الجديدة ينتظر لها ان تستدرج الى تونس استثمارات في مجالات اخرى، لأن رجال الاعمال القادمين لقضاء اجازات قصيرة للتسلية والترفيه يستطيعون الاطلاع على فرص الاستثمار في تونس عن كثب.

وفي هذا يقول فرلوك، رئيس مجلس ادارة «مجموعة نونامووريللي» الاميركية، ان التزام شركته الراهن في تونس، اي ادارة الكازينوهات ومسارح الاستعراضات الفنية وادارة الفنادق، سوف تستجر بالضرورة في النهاية استثمارات جديدة من قبل الشركات المتفرعة من المجموعة والمتشاركة معها في كل ناحية من نواحي الاعمال مثل التسلية والترفيه والمطاعم والاستثمارات العقارية والاستثمار في الموارد الطبيعية.

والمعروف ان «نونا موريللي» تقدمت بعرض لادارة «كازينو لبنان» ضمن اكثر من ثلاثين شركة وكانت بين الخمس الاوائل الذين اختارتهم ادارة «كازينو لبنان» لانتقاء واحدة منهم. لكن الشركة الاميركية ما لبثت ان انسحبت من العرض لان السلطات المعنية في لبنان طلبت منها ضماناً بغير كفالة مقداره ٣٥ مليون دولار.



مشهد من الريف التونسي

## بروفيل

# الناطور...

■ عندما يكتب تاريخ الحقبة اللبنانية التي احتل فيها رفيق الحريري رئيساً للحكومة في بيروت، فإن الحريري لن يذكر بما يفخر، اي انه رجل الاعمار، بل بما انكر، أي انه الرجل الذي الغى، أو حاول إلغاء، الحياة السياسية في لبنان. وحتى لا نسترسل او نشطح في القسوة لا بد من القول بأن محاولات إلغاء الحياة السياسية هي ظاهرة عالمية باتت معروفة المنابع والتوجهات.

فالحكومات في معظم انحاء العالم لم تعد حكومات سياسية، بل اصبحت «إدارات» تدار من وراء الستار كالدمى المتحركة، وبالتالي اصبح رؤساء الحكومات «خيالات صحراء»، أو على قول جريدة «الاوبزرفر» اللندنية الاسبوعية «طراطير» او «نواطير» لحراسة أملاك صاحب الملك، في مقال لها بعنوان «ديمقراطية للبيع» صنفت فيه بين هؤلاء النواطير جون مايجر رئيس الحكومة البريطانية والرئيس الفرنسي جاك شيراك الصديق الحميم للناطور اللبناني (الاحد ١٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥).

دور الناطور، كما قالت «الاوبزرفر»، هو أن يقف هناك على عتبة الباب ليتحدث «عن شيء اخر» في حين أن المهمة تنفذ في «مكان اخر». وهكذا، كما قالت، يبدو السياسيون وكأنهم بكم يستعصي عليهم النطق، وأدى الشبق الى الربح المادي الى نوع من «تخدير الروح».

وفي هذا اهمية الدور المسيحي في إعادة احياء الحياة السياسية، حتى ولو باع المسيحيون [illegible] الفضة، لأن المسيح باق هناك للتذكير. وفي هذا تحديداً، وليس في أي شيء اخر، تكمن اهمية السينودس الفاتيكاني الاخير من اجل لبنان.

طبعاً، من الصعب جداً إلغاء الحياة السياسية، وخصوصاً في لبنان، حتى ولو كانت الولايات المتحدة اقوى دول العالم اليوم تقف وراء الجهات التي تقوم بالمهمة أو هم يقفون وراءها.

فالحياة السياسية تجد دائماً اقنية تنبعث فيها من جديد كما جرى في فرنسا على يد النقابات العمالية، وكما جرى ويجري في لبنان من تحرك الاتحاد العمالي العام، الى تصويت الانتلجنسيا اللبنانية تصويتاً صارخاً ضد حكومة الحريري في انتخابات نقابات المحامين والاطباء والمهندسين حيث صعدت اصوات عوضت عن بكم السياسيين، الى صمود المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي، الى السينودس الفاتيكاني أياً كان الراي فيه وفي ما صدر عنه او سيصدر بعد حين.

فالسياسات التي يطبقها النواطير نيابة عن اصحاب الملك، كما تقول «الاوبزرفر»، تغير حياة البلاد، وتقضي على الزراعة والمجتمعات المحلية، وتزيد من البطالة، وتوسع الهوة بين الاغنياء والفقراء، وتدمر الضمان الاجتماعي ومع تقدم هذه الخطة العالمية، فانها تتطلب اكثر فأكثر إلغاء الحياة السياسية. والسياسيون الدمى، على قول «الاوبزرفر» هم ادوات هذا الإلغاء للحياة السياسية!

لكن الحريري بصفته ناطوراً، وإن كان دمية سياسية واقتصادية، فانه ليس من السياسيين أو من الجسم السياسي اللبناني التقليدي، وبالتالي فهو يشكل من الاشكال ظاهرة تشبه ظواهر عديدة نشأت في التاريخ اللبناني قديماً وحديثاً، مثل ظاهرة النائب عبد الله الحاج الذي صعد على اكتاف الفقراء والبائسين لينتهي في خدمة الاغنياء ورعاية مصالحهم

او ربما مثل ظاهرة «علاّقة» صياد السمك الصوري في العهد الفاطمي حين أعلن نفسه اميراً وصك عملته الخاصة ونقش عليها عبارة «عز بعد فاقة الامير علاّقة»!

او ربما مثل ظاهرة الامير البيزنطي المغامر في العهد الصليبي اندرونيكوس كومنينوس الذي صار اميراً على بيروت بتفويض من ملك القدس، فاقصي لاجئاً في دمشق لدى نور الدين زنكي!

فالدمى التي تقف نواطير على عتبة الباب لتتحدث عن «الشيء الآخر»، هم حسب وصف «الاوبزرفر» رجال فارغون. والحريري، بموجب هذا الوصف، رجل فارغ ولو كان مليئاً مالياً. بل هو كلما زادت ملاءته المالية زاد فراغه، حتى ليمكن القول انه بعد اكثر من ثلاث سنوات على «منطرته»، اصبح ممتلئاً فراغاً.

ويقول قائل اليست لهذا الحريري أي حسنة من الحسنات تعوض ولو قليلاً من هذا الخواء. والجواب عن ذلك هو أن كل هذا الوصف ليس للحريري الشخص العادي ابن الصدفة، بل للحالة التي جسدها كنموذج لما يجري في لبنان قياساً على ما يجري في بقية العالم. وللحريري حسنات لكنها غير مطلقة، بمعنى ان اللبنانيين يختلفون حولها، وخصوصاً بالنسبة الى المنح الدراسية للطلاب من قبل «مؤسسة الحريري» التي يعتبرها ومعه الحريريون، مأثرته الكبرى. فالدارسون الاكاديميون، مثل الدكتور هلال خشان في دراسته التي نشرتها «الميزان» [illegible] تلك المنح على الطلاب هو صورة انموذجية عن سوء الادارة والفساد في مؤسسة الحريري المذكورة. والشارعيون يرون فيها انتهازية سياسية لمكاسب اقتصادية، كما كتبوا على جدران العاصمة بصريح العبارة القائلة: «علّم ولد اكل البلد»! اما في نظر اللبنانيين الذين يحرصون على التقاليد اللبنانية وعلى الديمقراطية وعلى التنوع السياسي والثقافي، وعلى الامان الاجتماعي، فان حسنته الوحيدة هي كشفه لأبعاد الحالة التي يواجهون الآن، ولا سيما الغاء الحياة السياسية. فقد كان اللبنانيون غافلين عن ذلك، او اقحموا في الغفلة من خلال الحرب الاهلية التي طالت عشرين سنة لأن اللبنانيين، بسبب الحرب، لم يفهموا ان العالم قد تغير، وان بلادهم صارت مملوكة من الغير، وان هذا الملك بحاجة الى نواطير لا الى حكام ومشرعين.

وقد يبدو ان تخلي السياسيين عن دورهم التقليدي مثير للدهشة. وهذا التخلي، كما يظن، سببه الاغراء. وليس المقصود بذلك الاغراء المادي او السلطوي وحده، بل الاغراء الاعلامي كوسيلة للتقدم الى واجهة السلطة.



ذلك انه، كما قالت «الاوبزرفر»، يجب عدم التقليل من قابلية الاشخاص الطامحين الى الوقوف الفوري والسريع في واجهة السلطة على الخضوع لأي شيء يوصلهم الى تلك العتبة ليتحدثوا عن «شيء آخر». انهم، على قول «الاوبزرفر» أيضاً، يبيعون امهاتهم وجداتهم كذلك من اجل تغطية اعلامية على شاشات التلفزيون.

ومن هذا القبيل يمكن تفسير نهم رفيق الحريري الناطور الواقف على العتبة لاقتناء واكتراء الوسائل الاعلامية التي يظن كثيرون أن غايتها إظهاره وإبرازه، في حين ان غايتها الحقيقية هي إخفاء «الشخص الآخر» فيه لكي يستطيع ان يتحدث عن «الشيء الآخر» فيستحق منطرته!

وبالتالي، فان اي تغيير حكومي مرتقب في قريب عاجل او في أجل غير مسمى، لن يشكل تغييراً في الاطار العام للحالة الحريرية. فهو، إذا حدث، فانه مجرد تشكيلات يجريها الناطور الاكبر بين صغار النواطير لايهام اللبنانيين بأن التغيير الذي ينشدون بات على الابواب، ليبقوا هم واقفين على الابواب للتحدث عن «شيء آخر» وقد يكون من الافضل أن يبقى [illegible] طالت الحرب الاهلية، لكي يفهم اللبنانيون حقيقة ما حل بهم في السلم، كما فهموا بعد عشرين سنة ما حل بهم في الحرب!

وعندما قلنا في مقال سابق اننا لا نقيم وزناً للحريري لأن المال يملكه ولا يملك المال، وأن لبنان قد اصبح بلداً مملوكياً يحكمه مماليك، فلم تكن نتوخى التقليل من ظاهرة الحريري كما ظن البعض، بل التركيز عليها لجسامتها، والتأكيد على أن اللبنانيين قادرون، إذا فهموا هذه الظاهرة حق الفهم، أن يحتووها ليس في بلادهم فقط، ولا حتى في البلاد العربية حيث يشمت النواطير، بل أيضاً في بلاد تركب الاقيال - وفي بلاد ترفل بالسلاسل والاغلال.

---

## الضيف

### نقابة المهندسين تسحب الثقة من سياسة الحريري الاعمارية

# انتخاب عاصم سلام رئيساً لحكومة الظل!

■ من اهم الاحداث الملفتة في الحالة اللبنانية الراهنة منذ قدوم رفيق الحريري الى رئاسة الحكومة بثقل وطأته كلها، إن لم يكن اهمها على الاطلاق، انتخابات نقابة المهندسين. ويمثل اهمية فوز المعارضة على المرشح الحريري رغم كل التدخلات الثقيلة الوطأة، فوز المهندس عاصم سلام بالذات نقيباً للمهندسين لاعتبارات عديدة تعطي صورة عن حقيقة الراي العام اللبناني الفاعل في الحالة الراهنة.

فالمهندسون في لبنان قوة عددية ومعنوية مهمة، وفوق ذلك فان الجانب الاكبر من حيثيات الحريري في المملكة العربية السعودية حيث رأسه وفي لبنان حيث ذنبه، يقوم على الهندسة والمهندسين والمقاولين وورش البناء. وبالتالي، فان الصفعة التي اكلها من المهندسين البالغ عددهم اكثر من ١٨ الفاً في انتخابات نقابتهم، هي صفعة قد تكون مذلة له، لكنها ذات مدلول بالنسبة الى الحياة السياسية اللبنانية. ومن مدلولاتها الرئيسية أن الجسم الهندسي في البلاد، هو الجسم الاكثر معرفة بما يدور على جبهة الاعمار بكامل تلافيف العقود والتلزيمات والكومسيونات الظاهرة والخفية، والأهم من ذلك، انه الجسم الاكثر معرفة وخبرة بدوافع وتوجهات وفلسفة السياسة الاعمارية التي يقوم عليها تقريباً المبرر الوحيد لوجود الحريري في الحكم. وهذا يعني أن الجسم الفني الاكثر معرفة بالحيثية الاساسية لرئيس الحكومة وسياسته، قد سحب الثقة او حجبها بصوت مدو عن الحكومة في سياستها الاعمارية التي هي مبررها الوحيد تقريباً.

والواقع أن المهندسين اللبنانيين كانوا من البداية يقدمون تحفظات واعتراضات وجيهة ضد السياسة الاعمارية للحريري وشركته العقارية «سوليدير»، وما رافق ذلك من إنحرافات تعدت الشأن الهندسي - المديني الى الشأن الاقتصادي والاجتماعي، بل الى الشأن القانوني والدستوري. والدليل على ذلك أن الوزير السابق المهندس هنري إده الذي كان له دور اساسي في التوجه الذي تسلط عليه الحريري، إنضم الى معارضة سياسة الحريري الاعمارية، و«سوليدير» معارضة شرسة بسبب تلك الانحرافات.

وللوقوف على ما جرى ويجري، لا بد من الرجوع الى الكتاب الذي حمل توقيع النقيب الحالي عاصم سلام والنقيب السابق بها، الدين البساط والمهندسين بيار خوري وجاد ثابت وزياد عقل بعنوان «إعمار بيروت والفرصة الضائعة. وسط بيروت التجاري والشركة العقارية»، والصادر عام ١٩٩٢، أي في السنة التي جاء فيها رفيق الحريري الى رئاسة الحكومة. وبذلك فان انتخاب المهندسين عاصم سلام نقيباً لهم، يمكن اعتباره من الناحية السياسية بمثابة انتخاب لنقيب المهندسين ليكون رئيس حكومة الظل، نظراً الى الشلل الملحوظ في الجسم السياسي اللبناني كما تبين من معركة التمديد لرئيس الجمهورية التي قادها الحريري لسوء حظ الديمقراطية والنظام الدستوري في لبنان. غير أن انتخاب عاصم سلام بالذات نقيباً للمهندسين له بعد آخر في الوضع البيروتي التاريخي من الناحية السياسية، فوق بعده الاعماري المتمثل بالمعارضة المستمرة للنقيب سلام لسياسة الحكومة الحريرية وشركتها العقارية، وهو ما يمكن وصفه بالبعد العائلي نظراً الى التهافت المؤسف الذي ابداه الرئيس صائب سلام في احتضان الحريري ومبايعته منذ أن قبل ان يأتي الى بيروت لأول مرة محمولاً بطائرة الحريري الخاصة، لاغياً بذلك جانباً من صلابته المعهودة وسمعته العطرة وتاريخه الحافل.

وما كان الرئيس صائب سلام بحاجة الى ذلك وهو في مرحلة متقدمة من العمر، أطال الله عمره. وقد قيل لنا أن تهافت الرئيس سلام على الحريري مرده الى رغبة في تأمين مستقبل نجله تمام. فإذا كان ذلك صحيحاً، فانه قد يكون أضر بتمام، اللهم من الناحية السياسية، والله أعلم في النواحي الاخرى

إننا لا نخال ان الرئيس صائب سلام قد غاب حسه السياسي المرهف الى درجة يمكن أن يتصور فيها مستقبلاً لنجله في وضع يتقدمه فيه صغار ال المشنوق! بل إننا كنا نتصور إن الرئيس سلام كان ولايزال ارفع مقاماً من رفيق الحريري ليس في بيروت ولبنان فقط، بل في المكان الذي نبت فيه، أو نبع منه، «طيق» الحريري.

إن انتخاب عاصم سلام نقيباً للمهندسين في لبنان في معركة صريحة حول السياسة الاعمارية داخل الجسم الاكثر معرفة وخبرة بالموضوع، قد أعاد شيئاً من الاعتبار الى الديمقراطية اللبنانية، وأعاد بعض الروح الى الحياة السياسية في لبنان، ومؤكداً الموقف الجذري للانتلجنسيا اللبنانية من ظاهرة غير طبيعية سقطت على الحياة السياسية في لبنان سقوط النيازك.

وانتخاب عاصم سلام، فوق ذلك، أعاد شيئاً من الاعتبار الى الرئيس صائب سلام نفسه

---

## النــاس

● نالت الشركة السعودية للخدمات العسكرية الدولية التي يراس مجلس ادارتها الامير منصور بن ناصر بن عبد العزيز، والمتخصصة في المجال الامني والخدماتي لكافة القطاعات في المملكة العربية السعودية بجائزة افضل عمل واسم تجاري لسنة ١٩٩٥ وقد تسلم المحامي خليل شهاب، المستشار القانوني للشركة، الجائزة التقديرية من «الليدر تريد» و«الايديتوريال أوفس» في مدريد اسبانيا باحتفال ضم العديد من الرجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاسبانية والعالمية.

● اهدت مايا سليم اللوزي زوجة رمزي رسامني والدتها امية اولى الاحفاد الطفلة تمارا التي ولدت في مستشفى «بورتمان» في لندن. الوالدة والمولودة والجدة امية في صحة جيدة.

● في جامعة البحر الابيض المتوسط في انطاكيا التركية التي اهدتها فرنسا لتركيا في ثلاثينات هذا القرن وكانت ذات يوم عاصمة سورية كلها ينعقد مؤتمر اقتصادي حول العلاقات الفرنسية - التركية بمساهمة جامعة باريس الخامسة التي مثلها الدكتور ايمون جوف.

● اقام «الملتقى الثقافي» في جبيل ندوة ادارها الدكتور طربيه حول «الديموقراطية في لبنان بين المبدأ والتطبيق» شارك فيها النواب نائلة معوض، ومحمد قباني، ومحمد عبد الحميد بيضون. وقد عقب على كلمات النواب المشاركين الوزير السابق فؤاد بطرس ورئيس «دار الندوة» منح الصلح.

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الغزالي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 LYON ROAD
HARROW ON THE HILL
MIDDLESEX HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف ٨٦٣٢٩٠
ص. ب ٥٤٩٥-١٣/شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International News
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
Tel: 0181- 561 7705
Fax: 0181- 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: 0181 863 9558
FAX: 0181 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738